

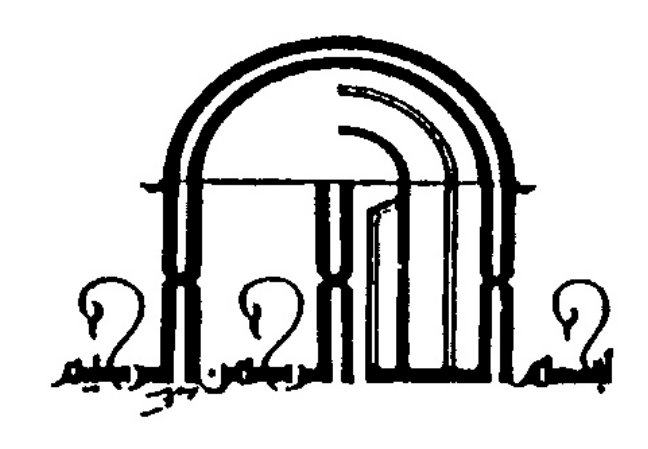
مطبوعات
مكتبة الملك فهد الوطنية
السلسلة الأولى
(٥٤)

البرامج الأكاديمية في أقسام المكتبات والمعلومات بالجامعات السعودية

تقويمها ومدى تلبيتها لاحتياجات سوق العمل

د. موضي بنت إبراهيم الدبيان

الرياض
١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩م



البرامج الأكاديمية في أقسام المكتبات والمعلومات بالجامعات السعودية

مطبوعات
مكتبة الملك فهد الوطنية
السلسلة الأولى (٥٤)

تهتم هذه السلسلة بنشر الدراسات والمؤلفات التي تتعلق بتطوير مجال المكتبات والمعلومات في المملكة

ح) مكتبة الملك فهد الوطنية ، ١٤٣٠هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الدبيان ، موضي بنت ابراهيم
البرامج الاكاديمية في اقسام المكتبات والمعلومات بالجامعات السعودية. / موضي بنت ابراهيم الدبيان .- الرياض ، ١٤٣٠هـ
١٨٦ ص ؛ ١٧ × ٢٤ سم.- (السلسلة الاولى ؛ ٥٤)

ردمك: ١-٠٣٥٠-٠٠-٦٠٣-٩٧٨

١- الجامعات و الكليات - السعودية ٢- علم المكتبات - مناهج ٣- ادبيات المرأة - السعودية أ.العنوان ب.السلسلة

ديوي ٠٢٠,٧ ١٤٣٠/٧٠٧٨

رقم الإيداع: ١٤٣٠/٧٠٧٨
ردمك: ١-٠٣٥٠-٠٠-٦٠٣-٩٧٨

ص.ب: ٧٥٧٢

الرياض: ١١٤٧٢ المملكة العربية السعودية

هاتف: ٤٦٢٤٨٨٨

فاكس: ٤٦٤٥٣٤١

المُحتَويات

الموضوع	الصفحة

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

التوطئة

تناولت هذه الدراسة موضوع البرامج الأكاديمية في أقسام المكتبات والمعلومات بالجامعات السعودية؛ تقويمها ومدى تلبيتها لاحتياجات سوق العمل. وهدفت إلى التعرف إلى مدى مواكبة البرامج الأكاديمية الحالية في أقسام المكتبات والمعلومات للتطورات الحديثة من خلال تحليل وتقويم الخطط الدراسية، والتعرف إلى مجالات العمل المتاحة للخريجين في القطاعين الحكومي والخاص ذات العلاقة بتخصص المكتبات والمعلومات من وجهة نظر المسئولين عن قطاع التوظيف، وتحديد المهارات والكفاءات التخصصية والشخصية المطلوبة في خريجي أقسام المكتبات والمعلومات، وهدفت الدراسة أيضًا الوقوف على مدى رضا المسئولين في قطاع التوظيف العام والخاص عن الخريجين، والتعرف إلى المعوقات التي تواجه توظيف خريجي أقسام المكتبات والمعلومات في سوق العمل السعودي، وأخيراً التعرف إلى مدى تلبية البرامج الأكاديمية في أقسام المكتبات والمعلومات بجامعات المملكة العربية السعودية لاحتياجات ومتطلبات سوق العمل.

ولتحقيق تلك الأهداف السابقة فقد تم استخدام المنهج الوصفي (أسلوب تحليل المحتوى) لتحليل وتقويم خطط البرامج الأكاديمية في أقسام المكتبات والمعلومات، أما الجزء الآخر من الدراسة والمتعلق بمعرفة مدى تلبية تلك البرامج لحاجات سوق العمل السعودي فقد اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي (المسحي) حيث يعد هذا المنهج مناسباً لطبيعة هذه الدراسة التي تهتم بتقصي الآراء ومعرفة الاتجاهات. ولقد تم جمع البيانات عن طريق الاستبانة التي تم عرضها على المحكمين، ثم توزيعها على المشاركين في الدراسة والبالغ عددهم (٨٩). أما المعالجة النهائية للبيانات فقد تم جمعها وجدولتها وفقاً للتوزيع التكراري، والنسب المئوية.

وأسفرت الدراسة عن كثير من النتائج، والتي من أهمها: التفاوت في تسمية أقسام المكتبات والمعلومات، وأن أبرز مجالات العمل المتاحة للخرجين من وجهة نظر المسئولين عن قطاع التوظيف هو العمل في المكتبات، وأن أهم المسميات الوظيفية الموجودة في مؤسسات المعلومات هو اختصاصي مكتبات. أما بالنسبة لأهم المهارات والكفاءات التخصصية المطلوبة في خريجي أقسام المكتبات والمعلومات فتتمثل في تقديم خدمات معلوماتية جيدة للمستفيدين و التعامل مع تقنيات المعلومات و مهارات البحث والاسترجاع عن المعلومات، حيث جاءت هذه المهارات بنسب متساوية في إجابات المشاركين في الدراسة، وأن أبرز المهارات والكفاءات الشخصية تتمثل في إتقان اللغة الإنجليزية والإلمام بمهارات استخدام الحاسب الآلي. وأظهرت الدراسة أن أبرز المعوقات التي تواجه توظيف الخريجين في أقسام المكتبات والمعلومات عدم وجود تنسيق بين متطلبات سوق العمل والبرامج الأكاديمية، وأن معظم المشاركين في الدراسة يشعرون بالرضا تجاه المهارات والكفاءات التخصصية والشخصية التي يمتلكها خريجو أقسام المكتبات والمعلومات.

وفي نهاية البحث خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات التي يمكن الأخذ بها من أجل تحسين الوضع الراهن للبرامج التعليمية في أقسام المكتبات وجعلها أكثر ملاءمة للاحتياجات.

الفصل الأول

مشكلة الدراسة

١/١ التمهيد:

ألقت التطورات الحديثة في مجال تقنيات المعلومات والاتصالات بظلالها على كافة التخصصات، ومن بينها تخصص المكتبات والمعلومات، بمسؤوليات ومهام كبيرة، لقد فرضت هذه التطورات التقنية على تخصص المكتبات والمعلومات كثيرًا من المهام باعتباره أحد العلوم المعنية بتأهيل الكوادر والعناصر البشرية القادرة على التعامل مع هذه التطورات التقنية الحديثة والتفاعل معها والاستفادة منها، حيث يقع على عاتق هؤلاء المتخصصين دور كبير في عملية إدارة المعلومات والسيطرة عليها من حيث جمعها وتنظيمها وتحليل محتواها وتوفير أفضل السبل لحفظها واسترجاعها لاستخدامها والاستفادة منها في الوقت المناسب.

إن هذا التطور قد استلزم إعداد جيل من المكتبيين المؤهلين القادرين على التعامل مع هذه التطورات التقنية والاستفادة منها، وبخاصة بعد ازدياد الطلب على المعلومات واستخدام التقنيات الحديثة في حفظها واسترجاعها، وبعد أن أصبح العالم بأسره يواجه مشكلة تزايد المعلومات وتراكم المعرفة السريع والبحث عن طرق مناسبة للتعامل معها، هذا الأمر جعل القائمين على التعليم بمختلف فئاتهم في المملكة العربية السعودية وفي غيرها من دول العالم يدركون أهمية توفير مجالات تعليم المكتبات والمعلومات والاهتمام بها سواء كان ذلك عن طريق التعليم الجامعي أو الدراسات العليا أو التدريب من أجل تقديم مخرجات قادرة على مواجهة المشكلات المعاصرة واحتياجات سوق العمل، ولكي يحصل هؤلاء الخريجون على فرص وظيفية تتلاءم مع مؤهلاتهم العلمية. **(السريع، ١٤٠٦هـ)، (العباس، ١٤٢٣هـ).**

إلا أن المسؤولين عن قطاع التوظيف في المكتبات ومراكز المعلومات يعانون من تدني التأهيل العلمي والمهني للخريجين وعدم قدرتهم على القيام بالوظائف المناطة بهم ويطالبون بدراسات يتم فيها التعرف إلى الأسباب التي أدت إلى ذلك ومحاولة تقديم الحلول المناسبة، كما يرى هؤلاء المسؤولون وكحل مناسب أن

تـتم المـراجعة الدوريـة والمـستمرة للـبرامج الأكـاديمـية وأن يعمـل علـى تطويـرها وتحديـثها وفـق أسـس علمـية ومنهجـية وبمـا يجعلـها تتناسـب مـع الـتطورات الـتي يشهدها هـذا التخـصص، وأن يكـون التغيير المنـشود ملبياً لاحتياجات ومتطلبات سـوق العمـل، وبدون هـذا التطوير والتغيير سـوف تكـون هـناك فجـوة بـين ما يدرسه الطالب واحتياجات ومتطلبات المكتبات ومراكز المعلومات الفعلية. **(حافظ،٢٠٠٣م).**

هـذا الـتطور في المفاهـيم بالنـسبة لتخـصص المكـتبات والمعلـومات واعـتماد التخصص علـى تقنيات المعلومات ومطالبة جهات التوظيف والمسئولين عنها بالرفع مـن كفـاءة الدارسـين في التخـصص، جعـل الحاجـة ملحـة إلى المـراجعة المستمرة للمنـاهـج وتطويـرها وتقـويم البـرامج العلمـية بمـا يـتواكـب مـع المستجدات الحديثة وبحيـث يكـون هـناك ملاءمـة بين مناهـج التخصص والتوجهات الحالية والمستقبلة والمتطلبات الفعلية لسوق العمل كما تشير إلى ذلك نتائج كثير من الدراسات من أمثال الدراسات التي قام بها كل من **(العباس، ١٤٢٣هـ)، (تركستاني، ١٤١٨هـ)، (العلي واللهيبي، ١٤٢٥هـ)، (الهوش ومحيريق، ١٤٢٣هـ)، (الضرمان، ١٤٢٥هـ).**

٢/١ مشكلة الدراسة:

إن التخلف عـن ملاحقـة الـتطورات الحديـثة والتعامل معها يمـكن أن يؤدي إلى بقـاء الـبرامج الأكـاديمـية في أقـسام المكـتبات والمعلـومات بعـيدة عـن مواكـبة التوقعات والتطلعات المرجوة منها، فقد يكون من سلبيات بعض أقسام المكتبات والمعلـومات في الجامعـات الـسعودية عـدم مواكـبة الـتطورات الحديـثة في مجـال المكـتبات والمعلـومات وتطويـر منـاهجها وتحديـثها بمـا يـتواكـب مـع المـستجدات التقنية في هذا المجال مما يمكن خريجيها من سد احتياجات المكتبات ومراكز المعلومات بالموظفين المؤهلين.

إن إعداد القوى البشرية المدربة والمؤهلة من أهم مرتكزات التنمية في المملكة العـربية الـسعودية، حـيث تم التأكـيد علـيها في قـرارات مجلـس التعلـيم العالـي وتوصيـاته في جلسته الـسابعة والعـشرين الـتي أوصـى فيها بربط وحصر القبول في

الأقسام الأكاديمية باحتياجات سوق العمل في القطاعين الحكومي والأهلي، وأيضاً ما ركزت عليه خطط التنمية للمملكة وعلى وجه الخصوص خطة التنمية السعودية السابعة (١٤٢٠هـ -١٤٢٤هـ) والخطة الوطنية الشاملة للعلوم والتقنية بعيدة المدى (١٤٢٠هـ -١٤٤٠هـ) التي نصت على ضرورة ربط برامج التعليم العالي باحتياجات سوق العمل ومتطلباته. **(العلي واللهيبي، ١٤٢٥هـ).**

ومن هذا المنطلق، يبرز موضوع مهم يتمثل في محاولة التعرف إلى مدى مواكبة البرامج الأكاديمية التي تقدمها أقسام المكتبات والمعلومات بالمملكة العربية السعودية للتطورات الحديثة في التخصص ومعرفة مدى ملاءمة مخرجاتها لمتطلبات قطاعي التوظيف الحكومي والخاص.

وعليه فيمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الآتي:

- ما مدى مواكبة مناهج البرامج الأكاديمية في علوم المكتبات والمعلومات بجامعات المملكة العربية السعودية للتطورات الحديثة التي يشهدها التخصص؟ وما مدى تلبيتها لاحتياجات سوق العمل ومتطلباته؟.

٣/١ أسئلة الدراسة:

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية:

١- ما المحاور الأساسية للخطط الدراسية لأقسام المكتبات والمعلومات بجامعات المملكة العربية السعودية؟

٢- ما مدى تغطية الخطط لكل من تلك المحاور الأساسية؟

٣- ما مدى توافر التجهيزات التقنية المساندة لدعم الخطط الدراسية في أقسام المكتبات والمعلومات؟

٤- ما مدى اهتمام البرامج الأكاديمية بالجانب العملي والتدريب الميداني؟

٥- ما مدى مواكبة البرامج الأكاديمية في أقسام المكتبات والمعلومات بجامعات المملكة العربية السعودية للتطورات التقنية الحديثة؟

٦- ما مجالات العمل المتاحة للخريجين في القطاعين الحكومي والخاص ذات العلاقة بتخصص المكتبات والمعلومات من وجهة نظر المسؤولين عن قطاع التوظيف؟

٧- ما المهارات والكفاءات التخصصية المطلوبة في خريجي أقسام المكتبات والمعلومات من وجهة نظر المسؤولين عن التوظيف في القطاعين الحكومي والخاص؟

٨- ما المهارات والكفاءات الإضافية غير التخصصية التي يرى المسؤولون عن قطاع التوظيف بأنها تعزز قدرات ومهارات الخريجين؟

٩- ما مدى رضا المسئولين في قطاع التوظيف العام والخاص عن الخريجين؟

١٠- ما المعوقات التي تواجه توظيف خريجي أقسام المكتبات والمعلومات في سوق العمل السعودي؟

١١- ما مدى تلبية المناهج التعليمية الحالية في أقسام المكتبات والمعلومات للمتطلبات الفعلية لسوق العمل السعودي؟

١٢- ما الوسائل التي يمكن من خلالها تحسين الوضع الراهن للبرامج التعليمية في أقسام المكتبات وجعلها أكثر ملاءمة للاحتياجات؟

٤/١ أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيس إلى التعرف إلى مدى مواكبة البرامج الأكاديمية في أقسام المكتبات والمعلومات بجامعات المملكة العربية السعودية للتطورات الحديثة وتلبيتها لاحتياجات سوق العمل، ويمكن تحديد تلك الأهداف فيما يلي:

١- معرفة مدى مواكبة البرامج الأكاديمية الحالية في أقسام المكتبات والمعلومات للتطورات الحديثة من خلال تحليل وتقويم الخطط الدراسية.

٢- تحديد المهارات والكفاءات التخصصية وغير التخصصية المطلوبة في خريجي أقسام المكتبات والمعلومات من قبل قطاع التوظيف.

٣- التعرف إلى مدى تلبية البرامج الأكاديمية في أقسام المكتبات والمعلومات بجامعات المملكة العربية السعودية لاحتياجات ومتطلبات سوق العمل.

٤- الخروج بتصور وبرؤية واضحة حول وضع البرامج الأكاديمية في أقسام المكتبات والمعلومات بجامعات المملكة العربية السعودية.

٥/١ أهمية الدراسة وأسباب اختيار الموضوع:

تأتي أهمية هذه الدراسة من ناحيتين: الأهمية النظرية والأهمية العملية.

الأهمية النظرية:

تنبع أهمية الدراسة النظرية من أن معظم أقسام المكتبات والمعلومات بجامعات المملكة العربية السعودية قد تبنت خططاً دراسية جديدة تضمنت تحديثات وتعديلات جوهرية، حيث تم حذف كثير من المقررات وإضافة مقررات أخرى جديدة لمسايرة التوجهات الحديثة التي يشهدها التخصص، إلا أن تلك الخطط ولحداثتها لم تدرس بشكل كاف من قبل الباحثين لمعرفة مدى مواكبتها للتوجهات والتطورات الحديثة، وسوف تركز الدراسة الحالية على مدى مواكبة الخطط الجديدة للتطورات التقنية الراهنة ومدى تلبيتها لمتطلبات خطط التنمية، والتي تؤكد على أهمية مواءمة مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل. ومن هذا المنطلق باتت الحاجة واضحة لمراجعة مناهج أقسام المكتبات والمعلومات بالمملكة العربية السعودية لتعكس توجهات التخصص وحاجات سوق العمل، فهذه الدراسة ستحاول تتبع التأثير والتغيير الذي أحدثته التطورات التقنية الحديثة على خطط أقسام المكتبات والمعلومات لمرحلة البكالوريوس، وهذا ما أوصى به كثير من الدراسات التي نادت بضرورة دراسة الخطط الجديدة لمعرفة مدى ملاءمتها لحاجات سوق العمل **((العباس، ١٤٢٣هـ)، (تركستاني، ١٤١٨هـ)، (العلي واللهيبي، ١٤٢٥هـ)، (الضرمان، ١٤٢٥هـ)).**

الأهمية العملية:

تبرز الأهمية العملية للدراسة الحالية في رسم المعالم الرئيسة لتطوير مناهج التعليم في أقسام المكتبات والمعلومات وتحديثها بالشكل الذي يناسب سوق العمل، يضاف إلى ذلك أن نتائج الدراسة يمكن أن تفيد في عملية التخطيط الجيد والسليم لتزويد مجالات العمل بالقوى البشرية الوطنية المؤهلة والمدربة التي تستطيع التفاعل مع بيئة العمل المناسبة.

٦/١ مصطلحات الدراسة:

تحتوي الدراسة على المصطلحات الآتية:

البرامج الأكاديمية:Academic Programs

وتعرف البرامج الأكاديمية بأنها "الوسائط والأدوات التي توظفها الجامعة لترجمة أهدافها إلى واقع ملموس، إذ من خلال هذه البرامج يتم تزويد الطلبة بالمعارف والمفاهيم والمهارات والاتجاهات والقيم التي تمكنهم من التكيف مع مجتمعهم من جهة، والاضطلاع بالوظائف والأعمال والمهن التي أعدوا لها من جهة أخرى". **(الصنيع، ١٤٢٥هـ)**.

ويقصد بها في هذه الدراسة مجموعة من المقررات التعليمية المعتمدة والمقررة من قبل أقسام المكتبات والمعلومات بجامعات المملكة العربية السعودية التي يجتازها الدارس ويمنح درجة البكالوريوس في التخصص.

الخطط الدراسية: Curricula.

تعرف الخطط الدراسية بأنها "مجموعة المواد الدراسية المقررة لبرنامج أكاديمي". **(الشويش، ١٤٢٧هـ).**

والخطط الدراسية لائحة تشمل مسار الدراسة والمقررات الدراسية، وعدد الفصول الدراسية، وعدد الساعات، وتوصيف المواد الدراسية.

التقويم: Evaluatio .

هو تقدير قيمة نشاط ما أو شيء ما. **(لانكستر، ١٤١٧هـ).**

ويعرف المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات مصطلح تقويم بأنه"تقدير قيمة عمل بالنسبة لمساهمته الأدبية أو العملية في موضوع من الموضوعات". **(الشامي و حسب الله، ١٤٠٨هـ: ص٤٢٤).**

ويقصد به في هذه الدراسة تقويم وتحليل الخطط الدراسية في أقسام المكتبات والمعلومات بجامعات المملكة العربية السعودية لمعرفة مدى مواكبتها للتطورات الحديثة التي يشهدها التخصص.

سوق العمل: Job Market.

ويقصد به الجهات أو القطاعات الحكومية أو الخاصة التي تحتاج إلى اختصاصي مكتبات ومعلومات قادر على التعامل مع التطورات التقنية والتفاعل معها والاستفادة منها في إدارة المعلومات.

ويقصد به في هذه الدراسة الجهات التي يمكن أن يلتحق بها خريجو أقسام المكتبات والمعلومات في المملكة ممثلة في مؤسسات المعلومات.

الفصل الثاني

الإطار المفهومي والدراسات السابقة

١/٢الإطار المفهومي للدراسة :

قامت الباحثة في هذا الفصل بإعطاء نبذة عن الموضوعات ذات العلاقة بالدراسة، حيث تطرقت إلى الخطط الدراسية ومعايير إعدادها، وأبرز العمليات المتعلقة بإعداد المناهج.

كما تناولت تطور تعليم المكتبات وعلم المعلومات بشكل عام وفي المملكة العربية السعودية على وجه الخصوص، كما أنها قامت بإبراز التطورات الحديثة التي أثرت على تعليم المكتبات وعلم المعلومات، وأيضاً عن معايير اعتماد برامج تعليم المكتبات والمعلومات، وعن المقومات الأساسية لأقسام دراسات المكتبات والمعلومات، والعوامل المؤثرة في توظيف خريجي أقسام المكتبات والمعلومات، كما تناولت الباحثة بالحديث الاتجاهات الحديثة في تأهيل اختصاصيي المكتبات والمعلومات.

بالإضافة إلى ما سبق قدمت الباحثة لمحة موجزة عن أقسام المكتبات والمعلومات بجامعات المملكة العربية السعودية من حيث نشأة كل قسم، وأهدافه، وخططه الدراسية، والدرجات العلمية التي يمنحها، والتجهيزات المساندة للجانب النظري المتوافرة في قسم المكتبات والمعلومات.

١/١/٢الخطط الدراسية :

تعد الخطط الدراسية بمنزلة العمود الفقري الذي تبنى عليه العملية التعليمية؛ فالخطة هي إعداد للمستقبل، أو هي الوسيلة لتحقيق الأفضل، بمعنى رسم الحاضر وتنظيمه، ليؤدي نتائجه في ضوء المقدمات. والاشتقاق اللغوي دال على أن هذا الإعداد يتوخى الطريقة المستقيمة والمنهج الصحيح، ويكون واضحاً لا اشتباه فيه ومرتبطا بالتغيير، والسعي للحصول على نتائج أفضل، في وقت يطول أو يقصر. قال ابن منظور الخطّ: الطريقة المستقيمة في الشيء، والخطّ: الطريق، يقال: الزم ذلك الخط ولا تظلم عنه شيئاً.

والخطة الدراسية هي الطريقة التي يعدّ على ضوئها أبناء المجتمع، للوصول إلى الأهداف العامة، وهي الواجهة التي ترينا المستقبل، وتعبر عن أهداف التعليم ولذلك تعكس في كل بلد الواقع والطموح في وقت واحد. ويترتب على ذلك:

- أن تختلف الخطط الدراسية من بلد إلى بلد في ضوء الواقع والطموحات والقيم السائدة.
- أن تتغير الخطة الدراسية في البلد الواحد من وقت لآخر، لتجاري أسباب التطور وتلاحق ما يتم إنجازه، وما يراد تحقيقه. **(عمّار،١٤١٩هـ،٢٨).**

أبرز العمليات المتعلقة بإعداد المناهج:

تتنوع مفاهيم العمليات المتعلقة بإعداد المنهج فنجد أن هناك كثيرًا من التسميات مثل أسس المناهج، تصميم المناهج، بناء المناهج، تقويم المناهج، تطوير المناهج، وتحسين المناهج، وتنفيذ المناهج، فهذه التسميات غير متفق عليها وعلى تعريفها بين خبراء المناهج وإنما تستخدم بشكل عشوائي، وخاصة بين التطوير والتحسين، أو بين التصميم والبناء، ولكنهم اتفقوا على أساسيات المنهج وأجزائه وعناصره التي تؤلف بنيته العامة، وسوف يتم التعرض لهذه المصطلحات بشيء من الإيجاز:

١- أسس المناهج :

تؤثر أسس المناهج في محتوى وتنظيم المنهج بأهدافه ومواده وأنشطته، وتسمى هذه الأسس بمحددات المنهج التي تحدد جوانبه وبالتالي لا يستغنى عنها في عمليات التطوير والتحسين.

المصادر الرئيسة التي يبنى عليها المنهج:

أشار هوانة (١٩٨٨م) إلى أن المنهج يعتمد على أربعة مصادر يستقي منها عناصره وأسلوب تنظيمه وطرق تدريسه ومحتواه وأنشطته وطرق تقويم مخرجاته التعليمية، وهذه المصادر هي :

أ- الجانب الاجتماعي:

يؤثر المجتمع تأثيراً كبيراً بنوعية المناهج التي تعد للمؤسسات التعليمية، التي يقع على عاتقها نقل تراث المجتمع إلى الأجيال الناشئة، فالقيم والأفكار والعادات والتقاليد والأعراف واللغة التي يتميز بها مجتمع ما هي التي يحاول الحفاظ عليها من خلال ترجمتها إلى أهداف ومحتويات وأنشطة تعليمية وخبرات عملية واقعية.

ب- الجانب النفسي:

إن خصائص الفرد وطبيعته الإنسانية تؤثر بشكل مباشر على القرارات التي يتخذها واضعو المناهج عند بنائهم وتطويرهم لأي منهج، فالفرد يمكنه أن يتعلم حسب قدراته ومؤهلاته الطبيعية التي ميزه الله بها، وبهذا فهو لن يتمكن من تخطي الحدود التي تقف أمام قدراته الفكرية، فخبير المنهج لابد من أن يتعرف إلى هذه الحدود ومن ثم يقوم بتحديد محتوى المنهج الذي سيقدم للتلاميذ.

ج- الجانب الفلسفي:

تؤثر الافتراضات الفلسفية التي يحملها رجال التربية عامة، وخبراء المناهج خاصة على تخطيط المنهج ومحتوى المواد الدراسية، وعلى محتوى الأنشطة التعليمية وطرق التعليم ويشمل هذا الجانب النظريات، الفلسفات، الغايات والأغراض والتخطيط المستقبلي.

د- الجانب المعرفي:

يؤثر هذا الجانب في إعداد المناهج ويشمل هذا الجانب المعارف الأساسية، والمهارات الجديدة والتغيرات العلمية.

٢- تصميم المناهج :

كثيراً ما يستخدم اصطلاح تنظيم المنهج بدلاً من تصميم المنهج، حيث يقصد به ترتيب وتنسيق عناصر المنهج الدراسي ومكوناته، كالغايات والأهداف، ومحتوى المواد الدراسية، ومحتوى الأنشطة التعليمية، وعملية تقويم المنهج.

ومن أهم مظاهر تصميم المنهج تنظيم محتوياته وهو ما يطلق عليه اسم تصميم المادة الدراسية، أو تصميم المحتوى العام. **(هوانة، ١٩٨٨م).**

هناك ثلاثة معايير أساسية هي : الاستمرار والتتابع والتكامل هي الأساس في وضع مخطط فعال لتنظيم المنهج. **(يونس وآخرون، ١٤٢٥هـ).**

٣- بناء المناهج :

إن عملية بناء المنهج من أكثر العمليات صعوبة، إذ تهدف إلى اتخاذ القرارات في تحديد طبيعة وتنظيم أجزاء المنهج الجديد، وهو يعد من أكثر المصطلحات اتساعاً وغموضاً لدى الكثيرين من خبراء المناهج، فهو يشير إلى كل العمليات التي تتعلق بصناعة المنهج وتطويره وتحسينه في آن واحد.

٤- تقويم المناهج :

يؤدي التقويم إلى المساهمة في عمليات التطوير والتحسين والتنفيذ على أكمل وجه. ويمكن تعريفه على أنه عملية واسعة تتضمن جهوداً منظمة ومكثفة لدراسة تأثير استخدام محتوى منهج ما، ودراسة تأثير طرق تقديم المحتوى. **(هوانة، ١٩٨٨م).**

ويمكن تعريف التقويم بأنه "العملية التي يقوم بها الفرد أو الجماعة لمعرفة مدى النجاح أو الفشل في تحقيق الأهداف العامة التي يتضمنها المنهج وكذلك نقاط القوة والضعف به حتى يمكن تحقيق الأهداف المنشودة بأحسن صورة ممكنة". **(الوكيل والمفتي، ١٤٢٦هـ، ١٦٢).**

كما يعرف آل حمود (١٤٢٥هـ) التقويم بأنه:"عملية مستمرة تعنى بجمع المعلومات وتحليلها بشكل دوري للتعرف إلى مواطن القوة والضعف بهدف تحسين الأداء وتمثل أساساً للتطوير وضمان الجودة".

هدف التقويم:

ويهدف تقويم البرامج إلى معرفة ما إذا كانت البرامج الأكاديمية تحقق الغرض منها في دعم تعلم الطلاب وتطوير مهاراتهم، ويركز التقويم الأكاديمي

على البرامج ومخرجاتها ككل دون الاقتصار على فرادى الطلاب أو المواد الدراسية. ويعطي التقويم معلومات عما إذا كان المنهج ككل يحقق أهدافه من خلال تزويد الطلاب بالمعرفة، والمهارات، والقيم اللازمة لكل خريج لأداء مهمته في الحياة بنجاح بما يتفق مع رسالة الجامعة وأهدافها التعليمية. **(آل حمود، ١٤٢٥هـ).**

فالتقويم عملية قياسية فبواسطته يمكن التعرف إلى جوانب الضعف والقوة في المنهج، ومدى تحقيق المنهج لأهدافه وأغراضه، ومدى نجاح عملية التدريس. **(الشريف، ١٩٨٢م، ص ٩٦).**

خطوات التقويم:

تتطلب عملية التقويم الخطوات الآتية:

١- الإدراك لأهميتها والالتزام بدعمها من قبل الأطراف المعنية.

٢- تحديد الجهات المستفيدة من مخرجات البرنامج.

٣- تحديد رسالة الجامعة (المؤسسة التعليمية) ورسالة البرنامج.

٤- تحديد الأهداف التعليمية للبرنامج، التي تتوافق مع رسالته ورسالة المؤسسة التعليمية.

٥- تحديد المخرجات التعليمية المتوقعة للبرنامج.

٦- تحديد معايير قياس الأداء.

٧- تحديد الوسائل المناسبة لقياس الأهداف والمخرجات التعليمية.

٨- جمع المعلومات اللازمة.

٩- التركيز على المخرجات (مدى إعداد الخريجين للعمل المهني).

١٠- إيجاد الأدلة والبراهين على مدى تحقيق الأهداف والمخرجات.

١١- الاستعانة بمراجعة خارجية محايدة للنتائج.

١٢- تحديد جوانب القوة للمحافظة عليها وجوانب الضعف لتعزيزها والخطوات اللازمة لتحقيق ذلك.

١٣- إعداد خطة لتطبيق نتائج التقويم والخطوات اللازمة للتصحيح والتطوير وتطبيقها.

١٤- المتابعة والتقويم لنتائج التطوير.

١٥- إعادة العملية والاستمرارية فيها.

منهج التقويم :

ما الذي يراد تقويمه؟

وهذا يتمثل في المخرجات التعليمية بعناصرها الأساسية الثلاثة التالية:

المعرفة: ماذا يجب على الطلاب أن يتعلموه من علوم ومعارف.

المهارات: ما المهارات الشخصية والوظيفية التي يجب على الطلاب إتقانها لنجاحهم في الحياة.

القيم والأخلاق: ما القيم والأخلاقيات السلوكية والمهنية التي يجب على الطلاب تقديرها واحترامها في حياتهم.

من أو ما الذي يراد تقويمه؟

الطلاب، الأساتذة، المواد الدراسية، البرنامج الأكاديمي. **(آل حمود، ١٤٢٥هـ).**

أسس التقويم:

يبنى التقويم على الأسس التالية: الشمول، الاستمرارية، التكامل، التعاون، التناسق مع الأهداف، أن يكون اقتصادياً، أن يبنى على أساس علمي. **(الوكيل والمفتي،١٤٢٦هـ:١٦٣).** أما الشريف (١٩٨٢م) فيرى أن التقويم لا بد أن يعتمد على الأسس الآتية: أن يكون شاملاً لجميع مواد المنهج، أن تكون أدواته متعددة،

متنوعة، توافر الصدق والموضوعية في أدوات التقويم، ومراعاة الفروق الفردية للطلبة الدارسين. (ص ٩٦).

٥- تطوير المناهج :

يعتبر اصطلاح "تطوير المناهج" مشابهاً لاصطلاح "بناء المناهج" في أنهما يشيران إلى عملية وليس إلى نتيجة، فعملية التطوير عملية واقعية تستمد عملها من صميم المنهج الموجود أصلاً، بينما عملية بناء المنهج هي الأساس النظري الفلسفي الذي يبنى عليه هيكل المنهج كله. **(هوانة، ١٩٨٨م:٤٣-٤٤).**

دواعي التطوير وغاياته :

نتيجة للتغيرات الحديثة التي يشهدها هذا القرن في حقل المعرفة والتطورات التقنية وظهور الإنترنت أصبح لزاماً على متخذي القرار في النظام التعليمي ملاحقة هذه التغيرات والتطورات حتى تستطيع تحقيق أهدافها المرجوة منها.

يقصد بالتطوير في مجال التعليم عادة مجموعة من التغيرات التي تحدث في نظام تعليمي بهدف زيادة فاعليته أو جعله أكثر استجابة لحاجات المجتمع الذي ينشأ فيه، وقد يكون التطوير جذرياً شاملاً بحيث يشمل النظام التعليمي كله بما يرقى به إلى مستوى الإصلاح الشامل أو قد يكون التطوير جزئياً بما يجعله تجديداً كإدخال مستحدثات جديدة في خططه أو مناهجه أو إدارته أو نظام القبول أو غير ذلك من جزئيات.

فعملية التطوير في التعليم الجامعي خاصة إذا كان يصل إلى درجة الإصلاح الشامل عادة ما يكون جدلياً تتعارض فيه وجهات النظر لارتباطها بمصالح فئات مختلفة تعمل داخل المؤسسات التعليمية أو خارجها.(الحصين، ١٤١٢هـ).

وأشار الشريف (١٩٨٢م) إلى المشكلات والمعوقات المؤثرة في تطوير المناهج ومنها:

١- الوضع الإداري والأكاديمي.

٢- النقص في الكوادر البشرية المؤهلة القادرة على القيام بالتطوير.

٣- ضرورة تقويم المناهج الدراسية ومشاركة المعنيين في عملية التقويم.

٤- غياب التعاون لتطوير تدريس علم المكتبات والمعلومات على مستوى الوطن العربي.

٦- تحسين المناهج :

هناك ثلاثة مصطلحات تترادف في المعنى في ميدان المناهج وهي تحسين المنهج وتغيير المنهج ومراجعة المنهج.

وذكر هوانة (١٩٨٨م) أن (تابا) حاولت التمييز بين هذه المصطلحات فذكرت بأن تحسين المنهج يقوم بتغيير مظاهر معينة من المنهج دون تغيير القواعد والأسس التي يبنى عليها، بينما يتضمن تغيير المنهج تغيير الخطة الكلية، بما في ذلك التصميم والأهداف والمحتويات والنشاطات وغير ذلك من قيم وفلسفات، أما مراجعة المنهج فيقصد بها فحص ومعاينة أجزاء المنهج كلها، ومن ثم كتابة تقرير عن نقاط الضعف والقوة في المنهج وذلك من أجل تطوير المنهج أو تحسينه أو تغييره كله.

٧- تنفيذ المناهج :

يعد هذا المصطلح من أكثر مصطلحات المنهج وضوحاً وهو يعني أن المنهج موضع التنفيذ والعمل، ويتأثر تنفيذ المنهج بعمليات التطوير والبناء والتقويم وغيرها من العمليات الأخرى وذلك لأنه نتيجة لأي تغيير يطرأ على المنهج. **(هوانة، ١٩٨٨م).**

معايير إعداد الخطط الدراسية :

١- أن تكون ضمن إطار السياسة التعليمية.

٢- أن تتناسب مع ثقافة المجتمع وأن تكون متمشية مع أطره الاجتماعية ومتطلباته.

٣- أن يراعى فيها تحديد عدد الساعات الأسبوعية التي تناسب كل مستوى دراسي وعدد الأسابيع لكل مقرر وأن تتمشى مع مراحل نمو الطلاب.

٤- أن تساير التطورات الحديثة في مجال التخصص من حيث نمو المعرفة وتقدمها وارتباطها بالتطبيق العملي والكفاءات والاتجاهات المناسبة للطالب وتجعله قادراً على العمل في مجال التخصص ومواصلة دراساته العليا في مجال تخصصه.

٥- أن تستهدف تحقيق التنمية المتكاملة للطالب علمياً وثقافياً ومهنياً وتمكنه من التعلم الذاتي بمعنى تزويد الطالب بالقدرات والمهارات التي تجعله مستعداً وقادراً على الاستمرار في الدراسة والنمو المهني، ولا يتم ذلك إلا بالتدريب على مهارات البحث وأساليب الحصول على المعلومات والمعرفة والنقد والتحليل والتطبيق.

فالخطط الدراسية ليست نهائية أو أبدية، بل ينبغي مراجعتها من حين لآخر للتأكد من صلاحيتها لمقتضيات العصر، ولتواكب التغيرات الهادفة في أهداف المجتمع، وتستفيد من منجزات التقدم العلمي في شتى مجالاته. **(الحصين، ١٤١٢هـ).**

٢/١/٢ تطور تعليم المكتبات والمعلومات:

يعتبر موضوع تعليم المكتبات والمعلومات من الموضوعات المهمة الآن بسبب تعاظم دور المكتبات وغيرها من مؤسسات المعلومات في خدمة التنمية والتعليم والبحث والتطوير في أي مجتمع من المجتمعات، وحاجة هذه المؤسسات إلى الأشخاص المؤهلين تأهيلاً فنياً يمكنهم من اختيار واقتناء مصادر المعلومات الملائمة وإعدادها الفني المناسب وإنجاز أنشطة الخدمة والاسترجاع فضلاً عن التنظيم في تلك المؤسسات على ضوء التطورات التقنية الحديثة. **(عبدالهادي وأسامة السيد، ١٩٩٥: ص١١).**

وذكـر ماك جيري (MC Garry, 1987) فيما نقله عنه (متولي، ١٩٩١م) أن تخصص المكتبات والمعلومات شهد تغييرات واضحة منذ أواخر الستينات، وذلك بسبب التطورات الحديثة في مجالات تقنية الحاسبات والاتصالات، وأيضاً بسبب تطور قواعد البيانات الببليوجرافية، وبسبب الشبكات الإلكترونية التي يمكن أن تدعم الخدمات الفنية الحيوية كالفهرسة والتزويد والتحكم في المسلسلات والدوريات والإعارة، والمشاركة في المصادر.

وأشار رامشا Ramesha (٢٠٠٧م) أن ثورة التقنية والاتصالات مهدت الطريق للتحديات أمام مدارس علم المكتبات والمعلومات، وزيادة المسؤوليات أمام أقسام المكتبات والمعلومات لتنتج متخصصين لقيادة مهنة المكتبات إلى القرن الحادي والعشرين.

وذكر عبد الهادي وأسامة محمود (١٩٩٥م).إلى أنه يمكن أن يرجع بتعليم المكتبات في شكله المنهجي إلى الدراسات التي قدمتها جامعة جوتنجن Gottingen الألمانية في عام (١٨٨٦م)، وفي العام التالي (١٨٨٧م) نظم ملفيل ديوي في جامعة كولومبيا في نيويورك مقرراً في دراسة المكتبات ، إلا أن محاولات تحويل هذا التعليم والإعداد إلى برامج رسمية أكاديمية داخل الجامعات والمعاهد العليا بدلاً من كونها مجموعة من البرامج والدورات التدريبية، ترجع إلى بدايات النصف الأول من القرن التاسع عشر. وقد شهدت السنوات الأولى من القرن العشرين تعاقباً سريعاً وملحوظاً في افتتاح كليات وأقسام للمكتبات حتى إنها بلغت (١٠) مدارس وكليات في عشر جامعات مختلفة حتى عام ١٩١٧م، وكانت مدة هذه البرامج تتراوح ما بين سنة أكاديمية أو فصليين دراسيين أو ما بين عامين دراسيين . ولقد ركزت الجامعات الألمانية حتى عام ١٩٣٩م على دراسة المكتبات البحثية والعلمية، بينما ركزت الجامعات الأمريكية على دراسة المكتبات العامة وعلى الأساليب الفنية كالتصنيف والترتيب والفهارس وغيرها من الأساليب الضرورية لخدمة المستفيدين، ولقد حاولت المكتبات البريطانية أن

تتخذ لها طريقاً وسطاً بين الألماني والأمريكي حيث أنشأت أول مدرسة عليا لدراسة المكتبات في لندن عام ١٩١٩م وقامت مدارس تقنية عديدة Polytechnics بتقديم دراسات في المكتبات على المستوى المتوسط، ومنحت هذه المدارس درجة البكالوريوس في المكتبات، أما المقررات التي كانت تركز عليها هي التي تهتم بالجوانب النظرية للتصنيف كما قدمت مقررات في المكتبة والمجتمع، والتكشيف وبث المعلومات، واستخدام المكتبة، والمكتبات الدولية والمقارنة. **(الشهربلي، ٢٠٠٠م).**

وأشارت متولي (١٤٢٠هـ) إلى أن التعليم الرسمي للمكتبات والمعلومات في بريطانيا تطور بصورة واضحة وسريعة بعد عام ١٩٤٧م، وقد بدأ هذا التعليم خارج الجامعات أي بواسطة جمعية المكتبات البريطانية حيث كانت تعقد الامتحانات وتقر المناهج، وكان لها الفضل في إدخال تخصص المكتبات والمعلومات ضمن التخصصات الجامعية. وبهذا أصبحت المعاهد التعليمية تضع مقرراتها ومناهجها. وفي عام١٩٩٢م تم تحويل جميع أقسام المكتبات والمعلومات الستة عشر في بريطانيا إلى الجامعات. **(متولي، ١٤٢٠هـ، ص١٠٧-١٣٥).**

وفي دراسة قام بها كل من Ai young um و Feather (٢٠٠٧م) تناولا فيها التطور التاريخي لعلم المكتبات والمعلومات في بريطانيا، حيث كشفت الدراسة التغييرات واتجاهات تعليم المحترفين في بريطانيا وأشارا إلى أن التغييرات شملت التغيير في أسماء المعاهد، وأعضاء هيئة التدريس والأقسام والدرجات التي تمنحها.

وتطرق عبد الهادي وأسامة محمود (١٩٩٥م) إلى أن جمعية المكتبات الأمريكية بدأت تأخذ على عاتقها مهمة مراقبة أوضاع البرامج في مرحلة مبكرة جداً من القرن العشرين وذلك بتكوين لجنة تحاول وضع معايير تعتمد عليها الجمعية في عملية تقويم برامج تعليم المكتبات، وساعدت هذه اللجنة في إعداد سلسلة من التقارير التي كان أبرزها الذي أعد في عام ١٩٢٣م والذي أوصى بأن

توضع قواعد لقبول الطلاب بتوحيد المقررات وطرق التدريب والارتقاء بمؤهلات الأساتذة وألا يقل برنامج الدراسة عن عامين وأن يكون هناك حد أدنى للإمكانات المالية والبشرية المتوافرة لمدارس وكليات المكتبات المعلومات، وقد وضعت الجمعية كل هذه التوصيات وغيرها في سلسلة من معايير الاعتماد Standard of accreditation، هذه المعايير التي وضعتها الجمعية توصف بأنها حجر الأساس في تعليم المكتبات والمعلومات في الجامعات الأمريكية. (١٩٩٥: ص ١٦-١٧).

ويمكن تعريف المعايير بأنها "المواصفات الكمية والنوعية والإجرائية التي ينبغي الالتزام بها عند تنفيذ عمل معين لضمان الجودة".

أما الاعتماد Accreditation فهو عملية إقرار أو شهادة بأن برنامجاً معيناً يحقق المواصفات المطلوبة. **(الغلبان، ١٤٢٤هـ).**

أما فيما يتعلق بالاعتماد على لأقسام الأكاديمية وما في حكمها في مجال المكتبات والمعلومات فقد أشارت إليه الموسوعة الدولية لعلم المعلومات والمكتبات بأن " الإجراء الذي تقوم به جمعيات المكتبات الوطنية للموافقة أو التصديق على المؤسسات التي تقدم برامج تقود إلى مؤهلات مهنية في علم المكتبات. والاعتماد بصفة عامة هو مؤشر للجودة التعليمية، وهو غالباً ما يستخدم من قبل أصحاب العمل كضمان للإعداد الكافي للموظفين. وهذه العملية يضاف إليها ما تقوم به المؤسسات نفسها، والهيئات التعليمية الخارجية للموافقة أو التصديق على برامج الدراسة". **(عبدالهادى، ١٤٢٨هـ: ص٥).**

ولقد بين عبد الهادي وأسامة السيد (١٩٩٥م) بأن الغرض من الاعتماد أو الإجازة Accreditation للبرامج التي تقدمها أقسام المكتبات والمعلومات هو تحسين خدمات المكتبات من خلال تحسين التعليم المهني للمكتبيين، فضلاً عن ضمان المستوى الطيب للناتج التعليمي. (ص٣٨) .

ويشير أمين (Amin, ٢٠٠٣) في دراسته أن مدرسة مدينة شيكاغو بدأت بتقديم برنامج درجة الماجستير، وأول من بدأ بمنح درجة الدكتوراة في التأهيل. وكان لمدرسة شيكاغو دور فعال في تأكيد العلاقة بين التعليم والبحث والممارسة والنظرية. وفي عام ١٩٣٠م تضاعف عدد المدارس.

أما البناء الحالي لبرامج المكتبات وعلم المعلومات فهي معتمدة من مجلس (إفلا) لتعليم المكتبات، حيث صدر الاعتماد الثالث عام (١٩٥١م) الذي تقرر فيه أن تكون دراسة المكتبات على مستوى الدرجة الجامعية الثانية (الماجستير). أما في الوقت الحالي فيوجد ٤٧ برنامجاً معتمداً من الإفلا في المكتبات وعلم المعلومات ولكن بأسماء كثيرة وهي: ماجستير في إدارة مصادر المعلومات Master's in Information Resource Management (MIRM) ، علم المعلومات Information Science (MIS) ، نظم المعلومات الإدارية Management Information System (MMIS) ، والمكتبات ودراسات علم المعلومات library and Information Science Studies (MLIS) . والمعياران اللذان صدرا من (إفلا) في عام (١٩٧٢م، ١٩٩٢م) أكدا على البحث الأساسي في المكتبة ودراسات المعلومات، وهناك كثير من الجامعات الأمريكية التي تقدم درجات البحث. (Amin, 2003).

وتطرق عبد الهادي (١٤٢٨هـ) إلى تطور معايير الاعتماد، وذكر أن آخر ما طرحته جمعية المكتبات الأمريكية في ١٨ نوفمبر ٢٠٠٦م بعنوان Updating the 1992 Standard for Accreditation of Master'sPrograms in library and Information Studies تمهيداً لإقرارها بعد المناقشات.

وأكد الغلبان (١٤٢٤هـ) أن معايير الاعتماد التي تضعها وتقوم على تطبيقها جمعية المكتبات الأمريكية على الرغم من أنها تسبب الضيق والقلق لبعض المسئولين عن برامج تعليم المكتبات والمعلومات بسبب صعوبتها ودقتها، فإنها تعد حجر الأساس في تعليم المكتبات والمعلومات في الجامعات الأمريكية كلها، وهي الرائدة في هذا المجال على المستوى الدولي، ولا يمكن التعرض لتاريخ وتطور تعليم المكتبات والمعلومات أو لمؤسساته دون التعرض لهذه المعايير. (ص ٣٤).

معايير اعتماد برامج تعليم المكتبات والمعلومات:

يرجع الاهتمام بوضع معايير لمدارس وبرامج تعليم المكتبات والمعلومات في الولايات المتحدة الأمريكية إلى بدايات القرن العشرين، ولقد بلغ عدد هذه المعايير عشرة معايير تغطي مختلف مستويات البرامج.

ذكر الغلبان (١٤٢٤هـ) أن الجهود التي بذلتها جمعية المكتبات الأمريكية أسفرت عن إصدار هذه المعايير والتي تسمى معايير الحد الأدنى لمدارس المكتبات وتطبق على المستويات الأربعة من برامج تعليم المكتبات وتم إصدارها في عام ١٩٢٥م وهي:

المعيار الأول:

Minimum Standards for Junior Undergraduate Library School

المعيار الثاني:

Minimum Standards for Senior Undergraduate Library School

المعيار الثالث:

Minimum Standards for Graduate Library School:

المعيار الرابع:

Minimum Standards for Advanced Graduate Library School

كانت معايير ١٩٢٥م هي أول معايير يتم تطبيقها والاعتماد عليها في تقويم برامج ومدارس تعليم المكتبات في الولايات المتحدة الأمريكية. كان الهدف من إصدار هذه المعايير هو ضمان أن تعمل برامج تعليم المكتبات في مختلف مستوياتها بمعدل أداء نوعي مقبول عن طريق رفع مستواها، ووضع شروط ومواصفات تلتزم بها هذه البرامج، وتم توزيع المعايير على سبعة بنود تشتمل على:

التنظيم والإدارة، أعضاء هيئة التدريس، الدعم المالي، المكتبة والتسهيلات، متطلبات القبول، مدة البرنامج، المؤهل أو الدرجة الممنوحة.

المعيار الخامس:

هي معايير الحد الأدنى للدورات الصيفية في علم المكتبات، صدرت عام ١٩٢٦م، وهدفت هذه الدورات إلى تأهيل أمناء المكتبات الصغيرة ومساعدي أمناء المكتبات المتوسطة. وبالنسبة لبنود هذه المعايير فقد غطت نفس عناصر معايير البرامج مع بعض الاختلافات التي فرضتها درجة هذه الدورات.

المعيار السادس:

أشار الغلبان (١٤٢٤هـ) إلى تعاون جمعية مدارس المكتبات الأمريكية AALS مع لجنة تعليم المكتبات التابعة لجمعية المكتبات الأمريكية، وأثمر هذا التعاون بأن تم إصدار معايير الاعتماد في عام ١٩٥١م وقد صممت هذه المعايير ليتم تطبيقها على البرامج التي تؤدي إلى الحصول على درجة الماجستير في المكتبات، ووزعت هذه المعايير على سبعة عناصر هي:

التنظيم والإدارة، أعضاء هيئة التدريس، الوضع المالي، العاملون غير الأكاديميين، المنهج، التجهيزات والتسهيلات، متطلبات القبول.

لأول مرة في معايير مدارس وبرامج المكتبات يحظى المنهج بمواصفات ويخصص له عنصر مستقل من المعايير.

المعيار السابع:

في عام ١٩٥٢م أصدرت جمعية المكتبات معايير برامج علم المكتبات في المرحلة الجامعية الأولى، وتم توزيع هذه المعايير على خمسة عناصر رئيسة هي:

التنظيم والإدارة، أعضاء هيئة التدريس، المنهج، التسهيلات والموارد، متطلبات القبول.

المعيار الثامن:

في عـام ١٩٧٢م تم إصـدار معـايير الاعـتماد لـبرامج الدراسـات العليا (الدرجـة المهنـية الأولى) من قبل جمعية المكتبات الأمريكية، وهي في الأساس تعد تطويرًا ومـراجعة لمعـايير الاعتماد الـتي صـدرت في عـام ١٩٥١م. تم توزيـع هـذه المعايير على ستة بنود رئيسة وتمت صياغتها بطريقة ثابتة، وهذه المعايير الستة هـي:

أهداف البرنامج، المنهج ، أعضاء هيئة التدريس، الإدارة والدعم المالي، الموارد المالية والتسهيلات، الطلاب.

ونلاحـظ علـى هـذه المعـايير أنـه لأول مـرة يـتم تحديـد معـايير واضـحة لأهـداف بـرامج تعليم المكتبات، حيث أشارت معايير الاعتماد إلى أنه لابد أن يكون لدى مدرسـة المكتبات أهـداف واضـحة ومحـددة وأن تكـون معلنة ومتاحة، وتعبر عن النتائج التي يرجى أن تحققها.

المعيار التاسع:

كانـت المعايير السابقة معايير وطنية، تم وضعها لكـي تطبق على مستوى دولة واحـدة هــي الـولايات المـتحدة الأمـريكية. وإيمانـاً مـن الاتحـاد الدولـي لجمعـيات المكـتبات ومعاهـدها بأهمـية وجـود معـايير دولـية لمـدارس المكـتبات والمعلـومات تستفيد منها في الأسـاس الـدول الـتي ليس لـديها معـايير وطنية لدراسة المكتبات والمعلـومات، وسـعياً وراء رفـع مـستوى التعليم في التخـصص ورفـع مستوى المهنة تم إصدار أول معايير عالمية لمدارس المكتبات عام ١٩٧٦م.

المعيار العاشر:

صـدرت معـايير اعـتماد بـرامج الماجـستير في دراسـات المكـتبات والمعلـومات في عـام ١٩٩٢م عـن جمعية المكـتبات الأمـريكية وبمشـاركـة عـدد مـن الهيئات هـي: جمعـية مكـتبات القانـون الأمـريكية، جمعـية المكـتبات الأمـريكية، الجمعـية الأمـريكية لعلـم المعلومات، جمعية تعليم المكتبات والمعلومات، جمعية المكتبات

الكندية، جمعية المكتبات الطبية، جمعية المكتبات المتخصصة، جمعية الأرشيفيين الأمريكية.

ركزت معايير ١٩٩٢م على عنصرين رئيسين هما:

العنصر الأول: هو تعريف مجال دراسات المكتبات والمعلومات وتحديد علاقاته.

العنصر الثاني: الاهتمام بتحديد أهداف برامج تعليم المكتبات والمعلومات وإعلانها والتعريف بها.

ويمكن بشكل عام تقسيمها إلى فئتين هما:

١- معايير وطنية تم إعدادها بغرض التطبيق في دولة معينة، وتضم هذه الفئة تسعة معايير أصدرتها جميعاً جمعية المكتبات الأمريكية لكي تطبق في الولايات المتحدة وكندا، وحظيت هذه الفئة بالمتابعة والتعديل والتطوير من جانب جمعية المكتبات الأمريكية.

٢- معايير دولية تم تطويرها لكي تستخدم في الدول التي لم تضع لنفسها معايير خاصة بها. ولكي تطبق تلك المعايير لا بد أن تتبناها هيئة وطنية حكومية أو مهنية تملك سلطة وضعها في موضع التنفيذ، ولم يصدر في هذه الفئة إلا معيار واحد هو "معايير مدارس المكتبات" الذي أصدره الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات ومعاهدها IFLA عام ١٩٧٦م. **(الغلبان، ١٤٢٤هـ)** إيماناً منه بأهمية مثل هذه المعايير للدول التي ليس لديها معايير وطنية لدراسة المكتبات والمعلومات، وسعياً وراء رفع مستوى التعليم في التخصص ورفع مستوى المهنة عموما. **(عبدالهادي، ١٤٢٨هـ:ص ٦).**

ويشير كثير من الكّتاب من أمثال أسامة السيد، ١٩٩٥م) و**(الغلبان، ١٤٢٤هـ)** بأنه لا توجد مواصفة عربية يمكن من خلالها إنشاء أو تقويم البرامج التي تقدمها أقسام ومعاهد المكتبات والمعلومات العربية، ومن هذا المنطلق لا بد من إنشاء

مواصفة عربية تتبناها إحدى المنظمات أو الجمعيات المهنية العاملة في مجال المكتبات والمعلومات.

ويرى مايبرج (Myburgh,٢٠٠٦) أن هناك كثيرًا من الأسباب التي أدت إلى التغيير في مهنة المكتبات وعلم المعلومات منها:

١- عوامل اجتماعية وثقافية.

٢- الاعتراف بأن مجال المعلومات دائم التوسع.

٣- الاستخدام المتزايد لتقنية المعلومات والاتصالات.

٤- المنافسة من منظمات أخرى.

٥- التأكيد على المعلومات كسلعة لها أهميتها الإستراتيجية والتنافسية.

٦- الطبيعة المتغيرة للمعلومات.

٧- مستقبل المكتبات، وهل المكتبات ومهنة المكتبات سوف تبقى أم لا؟

وأشار سجاد الرحمن Sajjad ur Rehman (ب٢٠٠٧م) إلى تعليم علوم المكتبات والمعلومات أنه قد تغير بشكل جذري خلال السنوات السابقة، وركز على تأثر البرامج الدراسية في علوم المكتبات والمعلومات بمجالات جديدة وذات طبيعة بينية مع التخصصات الأخرى، وأن التغيرات في سوق العمل لعلوم المكتبات والمعلومات هي تغيرات واعدة. وأكد أنه من المعلوم عند إجراء أي تغيير في برامج تعليم المكتبات يجب أن يسبقه تقويم منهجي للمحتوى، والإستراتيجيات، والخطط، الموارد والمرافق وغيرها من العوامل ذات الصلة.

وركز حافظ (٢٠٠٣م) على أهم دوافع ومسوغات التغيير في تعليم المكتبات والمعلومات في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا في النقاط الآتية:

١- نمو التقنية المعلوماتية الحديثة وزيادة تكلفتها وارتباطها بتقنيات الاتصالات والحاسب الآلي.

٢- توافر أعضاء هيئة تدريس متخصصين في مجالات موضوعية محددة، والرغبة في الاستفادة من خدماتهم في مدارس المكتبات والمعلومات.

٣- التنافس مع مدارس ومعاهد أخرى في تقديم برامج أكاديمية تلبي متطلبات سوق العمل.

٤- الاستجابة لضغوط الجمعيات المهنية الداعية إلى تحديث وتطوير البرامج الأكاديمية، واعتبار ذلك من أهم شروط استمرار الاعتراف بتلك المدارس. (٢٤-٢٥).

ويؤكد حافظ (٢٠٠٣م) أن أهم مظاهر التغيير في مدارس المكتبات والمعلومات في الجامعات الأمريكية والكندية جاءت على النحو الآتي:

١- تغير الأهداف:

قام كثير من المدارس الأمريكية والكندية بتغيير أهدافها، وقد تركزت الأهداف الجديدة على النواحي الآتية: تخريج كفاءات يمكنها الحصول على فرص عمل وشغل وظائف لها علاقة مباشرة بالمعلومات في مؤسسات أخرى إلى جانب المكتبات ومراكز المعلومات، والاهتمام بالتخصصات الدقيقة ضمن تخصص المكتبات والمعلومات، والتركيز على تخصصات جديدة وأخرى مشتركة مع تخصصات أخرى.

٢- تغير المسميات:

وجدت الدراسة أن تغير مسمى المدارس المعتمدة من قبل جمعية المكتبات الأمريكية في كل من أمريكا وكندا لم يكن شاملاً، بمعنى أن هناك مدارس حافظت على المسميات السابقة، ومن أبرز ملامح التغيير في الاسم ما يأتي:

١- إعادة ترتيب كلمات (المكتبات والمعلومات) في الاسم، وغالباً ما تم تقديم كلمة معلومات على المكتبات.

٢- حذف كلمة (مكتبات) وأصبح الاسم الجديد (مدرسة علم المعلومات)، بدلاً من مدرسة علوم المكتبات والمعلومات.

٣- إضافة عبارة دراسات، مع حذف كلمة مكتبات، وأصبح الاسم الجديد (مدرسة دراسات المعلومات).

٤- إضافة عبارة اتصالات، وأصبح الاسم الجديد (مدرسة الاتصالات والمعلومات والمكتبات).

٥- إضافة عبارة تقنيات التعليم، مع حذف كلمة مكتبات، وأصبح الاسم الجديد (مدرسة علم المعلومات وتقنيات التعليم).

٦- إضافة عبارة مصادر وأصبح الاسم الجديد (مدرسة مصادر المعلومات وعلم المكتبات).

٧- استحداث أقسام خاصة بعلم المعلومات.

٨- استحداث أكثر من قسم ضمن مدرسة المكتبات والمعلومات، وتسميتها (قسم دراسات أمريكا اللاتينية)، (قسم دراسات المتاحف والمعلومات)... الخ.

٩- إضافة كلمة إدارة، وأصبح الاسم الجديد (مدرسة المكتبات وإدارة المعلومات).

١٠- تحول بعض المدارس إلى كليات.

وذكر هجورلاند Hjorland (٢٠٠٠م) عدة مسميات مختلفة لها علاقة بعلم المكتبات والمعلومات تتضمن علم المكتبات/ دراسات المكتبات، علم المعلومات/ دراسات المعلومات، أو أن تكون هذه التسميات مجتمعة مع بعضها مثل: علم المكتبات والمعلومات LIS ، أو دراسات المكتبات والمعلومات.

٣- تغير المقررات الدراسية وطرق التدريس:

إن المدارس الأمريكية والكندية التي حافظت على مسمى (مدرسة المكتبات والمعلومات) أو ما يعادلها، لا يعني عدم تغيير مسمياتها أن محتويات مناهجها لم تتغير، ومن أبرز مظاهر التغيير في المناهج ما يلي:

- إقرار مقررات دراسية جديدة تتناول النواحي القانونية والأخلاقية والتسويقية للمعلومات، إلى جانب إدارة وتنظيم المعلومات الرقمية .
- تعديل أسماء المقررات الدراسية التقليدية، فبدلاً من مسميات (الفهرسة) و (التصنيف) و (المراجع)، استخدمت أسماء جديدة مثل (تمثيل وتنظيم وتخزين المعلومات).
- تحويل المقررات الدراسية التقليدية مثل الفهرسة والتصنيف والمراجع إلى قائمة المتطلبات الاختيارية بعد أن كانت متطلبات إجبارية.
- تقليص عدد المواد التقليدية إلى ٥٠٪ في معظم المدارس .
- اعتماد مقررات جديدة كمتطلبات إجبارية مثل (تصميم نظم المعلومات) و (المعلومات والبيئة الاجتماعية) و (شبكة قواعد المعلومات) و (أمن المعلومات).
- إعادة صياغة توصيف المقررات الدراسية، بحيث تركز على سلوك المستفيدين وعلاقته بمنتجات المعلومات Information Products وخدمات ومنظمات المعلومات.
- التأثر الملحوظ بالزيادة المطردة في المعلومات الرقمية في عدد كبير من المقررات الدراسية، سواء منها المتطلبات الإجبارية أو الاختيارية.
- تفاعل واستجابة الإدارات العليا للجامعات ومجالسها؛ لتغيير المناهج؛ وتوفير الدعم اللازم، سواء على شكل تسهيلات إدارية أو مساحات لاستيعاب المعامل والتجهيزات الجديدة.
- توقيع بروتوكولات تعاون مع مدارس أخرى في الجامعة، يتيح الفرصة للمتخصصين في المكتبات والمعلومات مواصلة الدراسة للحصول على دبلومات متخصصة في التربية، بما يمكنهم من شغل وظائف التدريس أو العمل كأمناء مكتبات مدرسية.

- فتح حوار عملي مع الأقسام والمدارس الأكاديمية الأخرى في الجامعة يتيح تبادل أعضاء هيئة التدريس والاشتراك في معامل الكمبيوتر والمكتبة.
- زيادة عدد المواد الدراسية التي تأخذ شكل (حلقات نقاش) Discussion Groups و(ورش العمل) Work Shops .
- إحداث مواد جديدة مثل آليات البحث في الإنترنت Internet Search Engines، مصادر الويب Web Resources ، استرجاع المعلومات الإلكترونية Electronic Information Retrieval .
- إعداد توصيف جديد للمواد التقليدية، وتطعيمها بالتطورات الحديثة في موضوعات تلك المواد مثل أمن المعلومات وحقوق التأليف والمكتبة الإلكترونية.
- تقديم تصور واضح من قبل أعضاء هيئة التدريس في بداية كل فصل دراسي يتضمن رؤيتهم لتدريس المادة في ذلك الفصل، والإضافات الجديدة التي يزمعون إلحاقها بالمادة.
- تنوع وسائل وأساليب التدريس، وتوفير مرونة أكبر للدارسين، خصوصاً من حيث مدة المحاضرة، موعد انعقادها، أماكن الدراسة سواء داخل الحرم الجامعي أو خارجه.
- إتاحة الفرصة للدارسين للدراسة المكثفة بما يتلاءم مع ظروفهم الأسرية أو العملية كأن يتم قصر الدراسة في يوم واحد (الجمعة مثلاً)، لدراسة جميع مواد الفصل بنظام اليوم الكامل.
- إتاحة الفرصة للدارسين للاتصال المباشر مع أساتذتهم، وتبادل الرسائل الإلكترونية كأداة حوار رئيسة.
- تشجيع طلاب الدراسات العليا على نشر أبحاثهم في موقع المدرسة على الإنترنت، واستقبال ملاحظات ونقد أساتذتهم وزملائهم.

- إتاحة مواد دراسية عن طريق الإنترنت، كما هو الحال في جامعات دركسل Drexel وإلينوي Illinois وسيراكويوز Syracuse، وغيرها بحيث يتم تدريس جميع المواد وعقد الاختبارات دون الحاجة في الحضور إلى قاعات الدراسة.

وترى الشهربلي (٢٠٠٠م) أن دراسات تعليم المكتبات والمعلومات ظهرت متأخرة بعض الشيء في العالم العربي. وأن بداية النهضة الحقيقية والسريعة في تعليم المكتبات والمعلومات في الدول العربية مع افتتاح قسم المكتبات والوثائق بجامعة القاهرة في مصر في عام ١٩٥١م، ثم تعاقبت بعد ذلك الأقسام في السودان ١٩٦٦م والمملكة العربية السعودية بمعهد الإدارة أولاً في عام ١٩٦٨م ثم في خمس جامعات مختلفة حتى الآن، ثم في العراق عام ١٩٦٨م، والجزائر عام ١٩٧٥م، وليبيا عام ١٩٧٦م، وتونس ١٩٧٩م، وعُمان ١٩٨٧م. **(عبد الهادي وأسامة محمود، ١٩٩٥).**

وفي عام ١٩٩٦م تم إنشاء قسم علم المكتبات والمعلومات بجامعة الكويت كبرنامج للماجستير ضمن كلية الدراسات العليا ثم تحول في عام ٢٠٠١م إلى كلية العلوم الاجتماعية كقسم مستقل تحت مسمى قسم علم المكتبات والمعلومات. **(الشويش، ١٤٢٧هـ).**

ويرى الأخرس (١٩٨٢م) أن السبب في تأخير ظهور مؤسسات لتدريس علم المكتبات يرجع إلى عدة عوامل منها:

١- ارتفاع نسبة الأمية في البلدان العربية.

٢- التعليم المستمر لا زال متعثراً وخاصة للذين لديهم حظ من التعليم.

٣- عدم الاهتمام بالبحوث والدراسات التي تتطلب قدراً من المعلومات.

٤- إغفال عنصر المعلومات عند وضع الخطط والبرامج التنموية في المجالات الاقتصادية، والاجتماعية، والتربوية

المقومات الأساسية لأقسام دراسات المكتبات والمعلومات:

يؤكد عبد الهادي وأسامة محمود (١٩٩٥م) على أن قسم دراسات المكتبات والمعلومات يقوم على ثلاث دعائم أساسية هي:

١- هيئة التدريس المؤهلة والمتفرغة:

لا بد أن تسعى أقسام المكتبات والمعلومات إلى توفير أعضاء هيئة التدريس المؤهلين تأهيلاً جيداً بحيث يمتلكون المؤهل العلمي المعترف به، والخبرات المهنية والتدريسية الكافية، فضلاً عن امتلاكهم الصفات الشخصية التي تؤهلهم للتعامل بكل احترام بين زملائهم وطلابهم.

٢- نوعيات الطلاب:

يرى عبد الهادي وأسامه محمود (١٩٩٥م) أنه ليس من مصلحة أقسام المكتبات والمعلومات قبول أعداد كبيرة من الطلبة، حيث إنه لا بد أن تضع هذه الأقسام معايير لقبول الطلبة في أقسام المكتبات والمعلومات، ومن هذه المعايير قبول الطلبة من خلفيات أدبية وعلمية، وإتقان الطلبة للغة الإنجليزية، وأيضاً امتلاكهم بعض الصفات الشخصية مثل حب القراءة وحب الكتب.

٣- المعامل والأجهزة والمواد:

تحتاج أقسام المكتبات والمعلومات إلى بعض التجهيزات مثل المعامل الببليوجرافية بحيث يتدرب الطلبة على الفهرسة والتصنيف وغيرها من العمليات، ومعامل للحاسبات الآلية يتدرب فيها الطلبة على استخدام الحاسب الآلي وكيفية الاتصال بقواعد المعلومات وكيفية استخدام الإنترنت في البحث عن مصادر المعلومات، ومعمل أجهزة سمعية وبصرية يتدرب فيه الطلبة على استخدام هذه الأجهزة والاطلاع على النماذج المتعددة لها، وأيضاً مكتبة متخصصة تشتمل على مجموعة متكاملة من مصادر المعلومات المرجعية المطبوعة وغير المطبوعة، والتي تدعم المقررات الدراسية وتخدم البحث.

وترى الباحثة أن من المقومات الأساسية لأقسام دراسات المكتبات والمعلومات ضرورة توافر خطط دراسية مواكبة للتطورات الحديثة التي يشهدها تخصص علوم المكتبات والمعلومات وتكون ملبية لاحتياجات سوق العمل العام والخاص.

العوامل المؤثرة في توظيف خريجي أقسام المكتبات والمعلومات:

إن التطور المستمر في التعليم ضرورة تحكمها التغيرات المستمرة في المعرفة العلمية والتقنية التي لها علاقة وطيدة بتخصص المكتبات والمعلومات، وطالما أن المجتمع يتغير فلا بد لمخرجات أقسام المكتبات والمعلومات من أن تواكب هذا التغير من خلال تطور المعرفة التخصصية في أثناء التعليم الجامعي حتى تكون مخرجاتها قادرة على مواجهة المشكلات المعاصرة ومتطلبات سوق العمل، ومن ثم الحصول على فرص وظيفية تتلاءم مع مؤهلاتهم العلمية (العباس، ١٤٢٣هـ، ص ١)

ومع التطورات التقنية الراهنة في مجال المعلومات، و التي فرضت وجودها في خدمات المكتبات والمعلومات ثم في مناهج تعليم المكتبات والمعلومات، أصبح لزاماً على أقسام المكتبات في الجامعات العربية مراجعة مناهجها بحيث تلبي الحاجات والمتطلبات التي يجب أن يتعلمها اختصاصي المعلومات.

وأشار الخاروف (١٤١٣هـ) إلى مجموعة من القضايا والمشكلات التي تواجه تدريس علم المكتبات في الوطن العربي ويرى أنه لا بد من إيجاد الحلول المناسبة لها، ومن هذه المشكلات ما يتعلق بالمناهج والبرامج الدراسية المطروحة، ومشكلات تتعلق بالمدرسين من حيث النقص في أعدادهم وعدم توافر البرامج والدورات التدريبية، مشكلات تتعلق بالخريجين، ومشكلات تتعلق بمهنة المكتبات ونظرة المجتمع إليها.

ومن أبرز مظاهر النقص والقصور في مدارس تعليم المكتبات والمعلومات العربية ما أورده صوفي في مقالته "التكوين الجامعي في علوم المكتبات والمعلومات"، إذ تشمل النواحي الآتية: الأهداف، والمناهج، والطرق والوسائل التي

تستخدم في التكوين، وفي مستويات الأساتذة، والتجهيزات، ويمكن إجمال أهم هذه النواقص فيما يأتي:

- عدم وضوح أهداف التكوين كما ينبغي في المخططات الدراسية أو نقصها، وضعف تركيزها.
- ضعف التعاون بين المعاهد والمكتبات المختارة للتدريب والتطبيق.
- قصور المناهج الدراسية عن تلبية الحاجات الحالية والمستقبلة وعن مواكبة التطورات المتلاحقة في هذا المجال وخاصة ما يتصل بالمعالجة الآلية للمعلومات.
- ضعف اعتماد الطرائق والوسائل التربوية والتكنولوجية الحديثة، وتقديم المعلومات للدارسين في الجانبين النظري والتطبيقي.
- نقص الكوادر التدريسية في المكتبات والمعلومات.
- اختلاف تسميات معاهد علوم المكتبات في الجامعات العربية.

وحدد الصباغ في دراسته (١٩٩٧م) ثلاثة أسباب رئيسة للبطالة بين خريجي أقسام المكتبات والمعلومات في دول الخليج العربي وهي:

١- محدودية عدد المكتبات في المنطقة وعدم وجود أي تخطيط لزيادة عددها.

٢- وجود الكوادر البشرية غير المؤهلة والعاملة بالمكتبات.

٣- طبيعة المناهج الدراسية في أقسام المكتبات والمعلومات بحيث إنها لا تمكن خريجي هذه الأقسام من أداء أعمال أخرى.

ويرى الصباغ أنه بسبب تلك العوائق ليس هناك طلب على خريجي أقسام المكتبات، وأنه لا بد من الاهتمام بتخريج كوادر مؤهلة كمحللين ومصممين نظم معلومات ومتخصصين في تقنيات المعلومات والشبكات وقواعد البيانات.

وأما الشهربلي (٢٠٠٠م) فحددت عدة عوامل ساعدت في تقليص فرص العمل لخريجي أقسام المكتبات والمعلومات منها:

١- التركيز على الجانب النظري وإهمال الجانب التطبيقي.

٢- ضعف مستوى الطلبة المقبولين في الجامعة.

٣- الازدواجية والتكرار والتشتت في الجهود التي تدرس علم المكتبات والمعلومات.

وبين **(التركستاني، ١٤١٨هـ)** أسباب عدم قبول سوق العمل لمخرجات التعليم بشكل عام، هي كالآتي:

١- عدم إلمام الخريج باللغة الإنجليزية.

٢- عدم توافر الخبرات العملية لدى الخريج.

٣- عدم مناسبة المناهج والبرامج الجامعية لمتطلبات سوق العمل السعودي.

٤- ضعف تدريب الطلبة وتأهيلهم في الجامعات.

٥- التفاوت الكبير بين الأجور الحالية للموظف والأجور التي يطلبها الموظف السعودي.

٦- الخريج الجامعي لا يزال يفضل الأعمال الإدارية.

ولمواجهة تلك الصعوبات والعوائق التي يواجهها سوق العمل، كان من الضروري على أقسام المكتبات والمعلومات أن تطور طرق ومحتوى التأهيل الأكاديمي للاختصاصيين، وهو جوهر عمل أقسام المكتبات، فعليها تقع مسؤولية توفير العنصر البشري بالعدد والمواصفات النوعية التي تناسب احتياجات ومتطلبات سوق العمل، وبالتالي فتعليم المكتبات والمعلومات مطلوب منه أن يكون على اتصال قوي ومباشر مع سوق العمل لتحقيق الاحتياجات التي يتطلع إليها سوق العمل، وأيضاً التأكيد على أقسام المكتبات والمعلومات في الجامعات

للانتباه إلى التطورات الراهنة التي تحدث في سوق العمل حتى تقوم بتعديل مناهجها وتكيفها مع احتياجات السوق، وينبغي أيضاً على أقسام المكتبات والمعلومات تهيئة خريجيها لمثل تلك التطورات والقيام بجميع الأعمال التي يكلفون بأدائها، ويعتبر مواءمة ومواكبة نوعية مخرجات التعليم مع سوق العمل من الضروريات التي تسهم في توظيف الخريجين لدى القطاع الخاص الذي له شروطه ومتطلباته التي يرى ضرورة توافرها في المتقدم للوظيفة حتى يضمن كفاءة الأداء وإنتاجًا يساوي تكلفة توظيفه. **(العباس، ١٤٢٣هـ).**

- تأهيل اختصاصي المكتبات والمعلومات:

أدت التطورات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحاسبات إلى إعادة النظر في موضوع تأهيل اختصاصي المكتبات والمعلومات، حيث يجب الاهتمام بتخريج مكتبيين مؤهلين تأهيلاً عالياً بحيث يلبون احتياجات سوق العمل.

إن التطورات التكنولوجية الحديثة تحتم على اختصاصي المكتبات تحمل مسؤوليته في تقديم خدمات معلومات سريعة ومنظمة للمستفيدين، كما أنه يتولى مسؤولية تنظيم مصادر المعلومات، والعمل على استخدامها من قبل الباحثين بشكل جيد وسريع، فضلا عن جعل المكتبة مركزاً للحياة بتطور المجتمع ونشاطاته التعليمية والتثقيفية والبحثية. **(جرناز، ٢٠٠٧م).**

وأشار هيمانس Hemans و هيبرد Hibberd (٢٠٠٤م) إلى أن خريجي أقسام المكتبات والمعلومات يفتقرون إلى المهارات الوظيفية اللازمة للعمل بكفاءة وفعالية في المؤسسة التي يعمل بها.

فلم يعد أمين المكتبة أو المكتبي مجرد حارس للكتاب أو المكتبة، أو مجرد حلقة وسيطة بين الكتاب وقارئه. ولم تعد مهمته الأساسية تتركز على اختيار المواد ثم التنظيم الفكري لها، ثم تقديم أشكال متعددة من خدمة بحث الإنتاج الفكري وخدمات الإجابة على الأسئلة المتعددة لهذه المواد. بل أصبحت الوظائف الأساسية التي ينجزها اختصاصيو المعلومات تتمثل في تحديد المعلومات المطلوبة،

وتقديم الإجابات الدقيقة للباحثين وكذا الطلبة باستخدام وسائل الاتصال المتداخلة كالإنترنت (Internet)، والبحث في قواعد البيانات وشبكات المعلومات، وإحاطة المستفيد علما بالجديد في مجال اهتمامه، أو الاتصال بفهارس المكتبات وغير ذلك من الخدمات . ولكي تتحقق هذه المهام والإنجازات للمكتبي، من الضروري له ملاحقة التطورات الجارية في مهنة المكتبات والمعلومات، والاتجاهات المعاصرة في أساليب الخدمة المرجعية؛ لتطوير ورفع كفاءة العمل. ومكتبي المستقبل أو اختصاصي المعلومات ينبغي أن ينظر إلى عالم المعلومات على أنه المكتبة والحاسوب، وملفات البيانات، والقرص البصري، والمعرفة عبر مراصد المعلومات وشبكات المعلومات **(الشويعر، ١٣٢٨هـ:ص١)**.

كما قام حسن (٢٠٠٦م) بعقد مقارنة بين مهام عمل المكتبي التقليدي والمكتبي في البيئة الرقمية، تبين منها وجود اختلافات جذرية في طبيعة العمل الذي يقومون بتأديته.

ملامح الاختلاف بين دور المكتبي التقليدي والمكتبي الرقمي، نذكرها فيما يلي:

المهام	المكتبي التقليدي	المكتبي الرقمي
الوظائف	جمع الوثائق	العمل بوصفه خبير معلومات
	بث الوثائق	العمل بوصفه ملاحًا معلوماتيًا
بيئة العمل	المكتبة التقليدية	المكتبة الرقمية
التكوين المعرفي	بسيط	مركب
مجتمع القراء	ثابت ومحدود نوعاً	كل مستفيد يتاح له الاتصال بالشبكة
حدود الخدمات	داخل جدران المكتبة	في إطار الشبكة
طبيعة العمل	روتيني	متنوع
نمط الخدمات	سلبي	نشط
ناتج العمل	مواد مطبوعة	مجموعات رقمية
طبيعة الخدمات	إتاحة الوثائق	الإبحار في المعلومات، تقديم النصح والمشورة، نقل المعلومات ...الخ
مستوى العمل	منخفض	مرتفع

وتناول كل من عبد الهادي وأسامة محمود (١٩٩٥م) المتغيرات التي تؤثر في المجتمع اليوم ومستقبلاً، التي يجب أن تستجيب لها المكتبات ومن ثم تعليم اختصاصي المكتبات والمعلومات، ومن هذه المتغيرات المتعلقة بالمعلومات مباشرة:

- تغيرات تنظيم العمل وإدارته.
- تغير سلوك البحث عن المعلومات.
- تزايد دور تقنية المعلومات الحديثة في أعمال المكتبات ومراكز المعلومات وضرورة الاستفادة منها.
- تزايد تكلفة الحصول على المعلومات وتقديمها للباحثين، وإمكانية إسهام المستفيد في الدفع مقابل الخدمات المقدمة له.

وقد أدت التغيرات في الدور الذي يؤديه الاختصاصيون واتساع سوق العمل، بالإضافة إلى تغيرات بيئة المعلومات، إلى ضرورة تغير مهارات الاختصاصيين، وأصبح من أهم المهارات المطلوبة لهم الآن الإدارة والتمويل والمهارات البحثية والتدريب والإشراف والإلمام بتقنية المعلومات. (العباس، ١٤٢٣هـ).

وفي دراسة تنوبير (٢٠٠٢م) أشار إلى أنه تمت دراسة الدور الذي يؤديه اختصاصيو المعلومات في المنظمات المهنية والشركات الخاصة مستقبلاً، ولقد حددت كل من جمعية المكتبات المتخصصة وجمعية المكتبات الطبية مجموعة من الكفاءات أو المهارات الضرورية الواجب توافرها في المكتبيين المتخصصين، هذه الكفاءات يمكن أن تترجم كمقررات دراسية موصى بها، وهذه الكفاءات هي:

١- المعرفة بمصادر المعلومات.

٢- المعرفة بإدارة المعلومات.

٣- المعرفة بكيفية الوصول إلى المعلومات.

٤- المعرفة بأنظمة وتقنية المعلومات.

٥- المعرفة بالبحث.

٦- المعرفة بسياسة المعلومات. (ص ١).

وأما الهوش ومحيريق (١٤٢٣هـ) فأكدا على ضرورة إلمام المكتبيين بالمهارات الملاحية في أهم شبكات المعلومات، والقدرة على التعلم مدى الحياة والتسويق، وتطبيقات برمجيات الحاسوب.

وقد أصدرت جمعية المكتبات المتخصصة Special Libraries Association (SLA) في عام ١٩٩٦م تقريراً عن الكفاءات الواجب توافرها في اختصاصي المكتبات المتخصصة، وحدد التقرير عدداً من الكفاءات المهنية والشخصية المطلوبة في اختصاصي المكتبات المتخصصة، والكفاءات أو المهارات المهنية التي وردت في التقرير هي:

١- لديه معرفة بمحتويات مصادر المعلومات ، والمقدرة على التقويم والانتقاء.

٢- لديه معرفة بالموضوعات المتخصصة المناسبة لأعمال المنظمة أو لعملائها.

٣- تطوير وإدارة خدمات سهلة وميسرة وفعالة بتكلفة جيدة.

٤- تقديم خدمات معلوماتية جيدة للمستفيدين.

٥- تقويم الاحتياجات المعلوماتية وتصميمها وتسويقها لتلبية تلك الاحتياجات.

٦- استخدام تقنية المعلومات لطلب وتنظيم ونشر المعلومات.

٧- استخدام أساليب إدارية وتجارية مناسبة لإعلام الإدارة العليا بأهمية الخدمات المعلوماتية.

٨- تطوير منتجات معلوماتية متخصصة للاستخدام داخل المنظمة أو خارجها.

٩- يقّيم نتائج استخدام المعلومات وعمل البحوث التي تسهم بحل مشكلات إدارة المعلومات.

١٠- التحسين المستمر لخدمات المعلومات تمشياً مع الحاجات المتغيرة.

١١- أن يكون عضواً فعّالاً في الإدارة العليا ومستشارًا للمنظمة في قضايا المعلومات.

أما الكفاءات الشخصية الواجب توافرها في اختصاصي المكتبات المتخصصة كما وردت في التقرير فهي:

١- أن يكون ملتزمًا بتقديم خدمات ممتازة.

٢- يبحث عن التحدي والفرص الجديدة في داخل المكتبة أو خارجها.

٣- يمتلك سعة أفق.

٤- يبحث عن شركاء وحلفاء.

٥- يعمل على خلق بيئة معتمدة على الثقة والاحترام.

٦- لديه مهارات اتصال جيدة.

٧- يعمل بجد مع الآخرين ضمن فريق العمل.

٨- لديه شخصية قيادية.

٩- يخطط ويضع الأولويات ويركز على الأمور المهمة.

١٠- أن يكون ملتزمًا بالتعليم المستمر.

١١- لديه مهارات شخصية تجارية وخلق فرص جديدة.

١٢- يقدر قيمة التواصل والعلاقات المهنية.

١٣- أن يكون مرنًا وإيجابيًّا في أوقات التغيير المستمر.

وأشار سجاد الرحمن (أ٢٠٠٧م) إلى مجموعة من الكفاءات والمهارات الرئيسة، والتي تم تحديدها من قبل SLA وهي: إدارة منظمات المعلومات، وإدارة مصادر المعرفة، إدارة خدمات المعلومات، تطبيق أدوات وتقنيات المعلومات.

وحدد تقرير كاليبير Kaliper (٢٠٠٠م) ستة اتجاهات تشكل تغييراً منهجياً في برامج المكتبات وعلم المعلومات، وهذه الاتجاهات هي:

١- تعالج مناهج علم المكتبات والمعلومات بيئات المعلومات ومشكلات المعلومات العريضة.

٢- على الرغم من أن مناهج مدارس المكتبات والمعلومات استمرت في الاستعانة بتخصصات أخرى، إلا أنها ركزت على مقررات فهم المستفيدين وتلبية حاجاتهم وهذا ما يميز مناهج علم المكتبات والمعلومات.

٣- استثمار وإدخال تقنية المعلومات في برامج تعليم المكتبات والمعلومات.

٤- تجرب مدارس تعليم المكتبات والمعلومات التخصص داخل الخطة، وذلك عندما لا يستطيع الطالب الإلمام بكل شيء في برنامج الماجستير، فالمدارس تقدم التخصص في مجالات محددة مثل الأرشيف، إدارة السجلات.

٥- تقديم البرامج التعليمية في صيغ مختلفة ويتضمن التعليم عن بعد، وجداول مختلفة، ومقررات وفصولاً تعاونية مع أقسام أخرى أو جامعات أخرى.

٦- امتداد وتوسع المناهج إلى الدرجات ذات العلاقة بالطالب الجامعي مثل الماجستير والدكتوراة. ونمو البرامج الجامعية الجديدة بسرعة. **(تونبير،٢٠٠٢ ، ص ٢-٣).**

واشترك كل من لويس بتلر وروز ماري دي مونت في دراسة ميدانية(المشار إليها في دراسة أبو الهوش ومحيريق ١٤٢٣هـ) في تحديد المهارات الواجب توافرها في خريج مدارس المعلومات والمكتبات وخصوصاً خريج برنامج الماجستير، ومن هذه الكفاءات ما يلي :

١- معرفة مصادر المعلومات بأشكالها المختلفة للإجابة عن الأسئلة المرجعية.

٢- مهارات إدارة المقتنيات (التنمية والاختيار والاستبعاد والحفظ).

٣- عمل مقابلة مرجعية.

٤- الاتصال الكتابي الفعال.

٥- تطبيق مهارات التفكير النقدي للمشكلات وقضايا المكتبة.

٦- تطبيق مهارات العلاقات الإنسانية الفعالة في التجهيزات الجماعية.

٧- اختيار وتقييم المواد المطبوعة وغير المطبوعة.

٨- تطبيق مبادئ ملائمة لاستبعاد وجرد المواد والأجهزة.

٩- استغلال مهارات الاتصال الشفهي في عمل العروض.

١٠- تطوير سياسات الاختيار.

ويرى أبو الهوش ومحيريق (١٤٢٣هـ) أن العالم يشهد تغيراً وتطوراً وتحولاً من مهنة المكتبيين التقليديين إلى مهنة اختصاصي المعلومات الرقمية وذلك بسبب طبيعة أعمالهم ومهامهم الجديدة التي تواكب التطورات المعلوماتية والتقنية وهذا يتطلب العمل على:

١- إعادة هيكلة المناهج والبرامج الدراسية بأقسام المكتبات والمعلومات بدعم نقاط القوة وتلافي جوانب القصور فيها.

٢- دراسة مدى ملاءمة تأهيل خريجي أقسام المكتبات والمعلومات مع احتياجات سوق العمل.

٣- العمل على تخريج كوادر قادرة على التفاعل مع البيئة الإلكترونية وتساهم في تحقيق متطلبات التنمية.

ويرى روكسان (٢٠٠٦م) أن التغييرات في وظائف المكتبات وخدماتها ومجموعاتها تتطلب أنواعاً مختلفة من المعارف والمهارات، وأن كثيرًا من الكُتّاب

كتبوا عن المهارات الجديدة المطلوبة والتي تركز على الحاجة إلى مزيد من المهارات الحاسوبية، و التعامل مع وسائل الاتصال. ويؤكد على موافقة المكتبات بشكل عام على أن العاملين يحتاجون إلى مهارات متعددة مع مجموعة من مهارات إدارة المكتبات والمعلومات.

وأكدت واير weir (٢٠٠٠م) أنه في المستقبل يجب على أمناء المكتبات المحافظة على المهارات التقليدية التي لديهم مع السعي إلى اكتساب مهارات وكفاءات أخرى تتناسب مع التطورات الحديثة وتشمل:

- التكيف: يجب على مهني المعلومات أن يكون قادراً على مواكبة التغيرات المستمرة.
- الإبداع: حل كثير من التحديات والتغيرات التي تتطلب الإبداع والتفكير.
- الاستعداد لتحمل المخاطر : وهذه الصفة في العادة غير متوافرة في أمناء المكتبات.
- مهارات إدارة المشروعات، ومهارات إدارة التغيير وكلاهما ضروري في البيئة الحالية.
- مهارات الاتصال بين الأفراد حتى يستطيعوا التكيف مع التغييرات التي تواجههم.

وأشار عبد الهادي وأسامة محمود (١٩٩٥م) إلى أهمية التخطيط للقوى العاملة في هذا المجال، وأهمية الربط بين هذا التخطيط وبين خريجي أقسام المكتبات والمعلومات بالدولة، وذلك حتى يكون العرض موازياً للطلب قدر الإمكان.

٣/١/١ لمحة موجزة عن أقسام المكتبات والمعلومات بجامعات المملكة العربية السعودية:

١- قسم المكتبات والمعلومات بجامعة الملك عبد العزيز بجدة:

تأسس قسم المكتبات والمعلومات بجامعة الملك عبد العزيز في عام ١٣٩٣هـ (١٩٧٣م)؛ ليكون أول صرح أكاديمي في هذا التخصص على مستوى جامعات المملكة، يتبع هذا القسم كلية الآداب والعلوم الإنسانية، يقوم بدور بارز من

خلال تخريج وإعداد الكوادر البشرية المؤهلة تأهيلاً علمياً رفيعاً؛ لتسهم في تحسين وتطوير خدمات المعلومات بالطرق والأساليب الحديثة التي تساعد في تحقيق أهداف التنمية واحتياجات سوق العمل.

أهداف القسم:

وتتلخص أهداف القسم في الآتي:

١- إعداد اختصاصيين في المكتبات والمعلومات مزودين بمهارات تمكنهم من إدارة وتطوير تلك المؤسسات وتحسين خدمات المعلومات بالطرق والوسائل التعليمية الحديثة.

٢- خدمة البحث العلمي في مجال المكتبات والمعلومات وفتح آفاق جديدة لتطوير المهنة والارتقاء بها.

٣- تنمية قدرات طلاب الجامعة على استخدام المكتبات ومصادر المعلومات.

٤- الإسهام في خدمة المجتمع عن طريق التدريب والتعليم المستمر والتوعية بأهمية مجال المكتبات والمعلومات ودراسته. (١٤٢٧/١/١٦هـ، http://www.kau.edu.sa) .

نظام ومنهج الدراسة:

النظام المتبع في الدراسة النظام الفصلي، ولقد تم تطبيق الخطة الجديدة للقسم في عام١٤٢٧هـ -١٤٢٨هـ - ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧م.

بدأ القسم في تقديم برنامج للماجستير في عام ١٣٩٨هـ ويلتحق به الحاصلون على بكالوريوس المكتبات والمعلومات، والحاصلون على درجة جامعية في التخصصات الأخرى.

التجهيزات المساندة للجانب النظري المتوافرة في قسم المكتبات والمعلومات:

١- المعمل الببليوجرافي: أنشئ هذا المعمل للأغراض التدريبية الخاصة بطلاب الدراسات العليا والبكالوريوس إذ يقوم الطلاب بالتدريب على مواد الفهرسة الوصفية والموضوعية والتصنيف والببليوجرافيا والتكشيف.

٢- معمل البحث الآلي: يهتم بتدريب الطلاب على الأجهزة الحديثة والاتصال المباشر ببنوك المعلومات المحلية والعالمية ونظم الفهرسة الآلية بمكتبات الجامعة.

٣- مركز الحاسب الآلي: أنشئ لتدريب الطلبة على استخدام تطبيقات الحاسب الآلي في مجال المكتبات والمعلومات، وقد روعي عند إنشاء المركز احتواؤه على أحدث الأجهزة في مجال تقنية المعلومات.

٤- مركز المعلومات، ويهتم المركز بتجميع الإنتاج الفكري في مجال المكتبات والمعلومات وتنظيمه لتوفير مصادر المعلومات الأساسية اللازمة للباحثين من أعضاء هيئة التدريس وطلاب الدراسات العليا بالكلية (١٦. /١٤٢٧/١هـ، http://www.kau.edu.sa

٢ -قسم دراسات المعلومات بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض:

تم إنشاء قسم المكتبات والمعلومات بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في عام (١٣٩٤هـ)، وكانت بدايته ملحقاً بقسم اللغة العربية والعلوم الاجتماعية ثم أصبح تابعاً لكلية العلوم الاجتماعية في بداية العام الجامعي (١٤٠٠-١٤٠١هـ).

وفي عام (١٤٠٤-١٤٠٥هـ) تم فتح المجال لالتحاق الطالبات لمواصلة دراستهن في هذا التخصص. (١٦/١/١٤٢٧هـ،) http://www.imamu.edu.sa

وفي عام (١٤٢٨هـ) صدرت موافقة خادم الحرمين الشريفين على قرار مجلس التعليم العالي في جلسته الرابعة والأربعين القاضي بإنشاء قسم دراسات المعلومات بكلية علوم الحاسب الآلي والمعلومات بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. **(نشرة قسم دراسات المعلومات، ١٤٢٩هـ).**

ويسعى قسم دراسات المعلومات لأن يكون أحد الأقسام العلمية الرائدة في جوانب التعليم والتدريب والبحث العلمي في مجال المعلومات من حيث الإنتاج والتنظيم والإتاحة والاستخدام. **(نشرة قسم دراسات المعلومات، ١٤٢٩هـ).**

أهداف القسم:

يمكن تحديدها في الآتي:

١- تأهيل وإعداد المتخصصين في المجالات المختلفة في قطاع المعلومات .

٢- تشجيع البحث العلمي في مجالات المعلومات والقضايا المتعلقة بها.

٣- تأهيل الدارسين والباحثين في مجال المعلومات من خلال برامج الدراسات العليا.

٤- الإسهام في تطوير المعايير والتطبيقات الخاصة بالمعلومات وخدماتها.

٥- الإسهام في خدمة المجتمع من خلال تنمية الوعي المعلوماتي وتحسين المهارات المعلوماتية. **(نشرة قسم دراسات المعلومات، ١٤٢٩هـ).**

نظام ومنهج الدراسة:

يطبق قسم دراسات المعلومات النظام الفصلي، والذي يمتد إلى ثمانية مستويات ويسبق ذلك سنة تحضيرية يكتسب فيها عددا من المهارات التأسيسية المطلوبة في التخصص كاللغة الإنجليزية والرياضيات والحاسب الآلي. **(نشرة قسم دراسات المعلومات).** ولقد تم اعتماد الخطة الجديدة المطورة في عام ١٤٢٧هـ - ١٤٢٨هـ.

وقد بدأت الدراسات العليا لدرجتي الماجستير والدكتوراة في القسم خلال العام الجامعي (١٤٠٢/١٤٠٣هـ)، من أجل وضع نواة لمدرسة علمية عربية إسلامية في علوم المكتبات والمعلومات، إضافة إلى إعداد أعضاء هيئة التدريس لسد النقص في المملكة العربية السعودية بصفة خاصة. **(المرغلاني، ١٤١٦هـ).**

التجهيزات المساندة للجانب النظري المتوافرة في القسم:

١- معامل الحاسب الآلي بالقسم.

٢- المعمل الببليوجرافي بالمكتبة المركزية.

وتحتوي هذه المعامل على الأجهزة والمراجع والكتب، والأدوات الببليوجرافية الرئيسة كقوائم رؤوس الموضوعات، وخطط التصنيف المترجمة والإنجليزية وقواعد الفهرسة، وبعض الكشافات. (١٤٢٧/١/١٦هـ، .)http://www.imamu.edu.sa

٣- قسم المكتبات والمعلومات بجامعة البنات بالرياض(❖):

أنشئ قسم المكتبات عام ١٤٠٥هـ، ليمنح درجة البكالوريوس في تخصص المكتبات والمعلومات والوثائق بعد مضي أربع سنوات دراسية، وتتم الدراسة في القسم بأسلوب الانتظام فقط؛ لأن طبيعة الدراسة فيه تمنع الانتساب، وتتناول الطالبة في دراستها بالقسم أنواع أوعية المعلومات ومصادرها والمكتبات وأنواعها والتعرف إلى أسس تنظيمها من خلال علم الفهرسة والتصنيف وما تقدمه المكتبات من خدمات للمستفيدين، ويتوج ذلك كله بخروج الطالبات للتدريب الميداني للممارسة وتطبيق ما سبق أن تلقينه من علوم ومواد دراسية مختلفة وممارسته في الواقع، وتتخرج الطالبة بعد ذلك وهي قادرة على الإسهام في خدمة جمهور المستفيدات على اختلاف تخصصاتهن.

أهداف القسم:

يسعى القسم إلى تحقيق كثير من الأهداف من أبرزها:

١- تنمية مهارات الطالبة لتتمكن من مواكبة ركب الحضارة.

٢- توعية الطالبة بما يتماشى مع القيم الإسلامية والاجتماعية ومتطلبات الحياة المستقبلة وإعدادها فكرياً لتواجه الاتجاهات والأهواء المعاصرة لها بكل حزم.

٣- ربط الطالبة بمصادر المعلومات المختلفة من كتب ومراجع ووثائق ومخطوطات وغيرها من مصادر المعلومات.

٤- إثراء معرفة الطالبة من خلال تنمية مهاراتها باستخدام التقنية الحديثة وتطويعها لخدمة المهنة المستقبلة .

(❖) تغير مسماها عام ١٤٣٠هـ إلى جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن للبنات.

٥- مساعدة الطالبة على اكتساب المهارات الأساسية بالمهنة.

٦- تمكين الطالبة من مصادر المعلومات وتوسيع دائرة اهتماماتها العلمية.

٧- مساعدة الطالبة على الإلمام بالتطورات المتلاحقة في المجال.

٨- تلبية احتياجات المجتمع بالمتخصصات الواعيات والمتدربات في المجال. **(كلية الآداب، دليل قسم المكتبات، د.ت).**

نظام الدراسة:

تعتمد الدراسة في جامعة البنات منذ بدايتها على نظام العام الدراسي، حيث تبلغ مدة الدراسة بالكلية أربع سنوات، تنقسم كل سنة إلى فصلين دراسيين، ويبلغ إجمالي عدد الساعات التي تدرسها الطالبات بناءً على الخطة المقترحة عام ١٤٢٥هـ (١٧١) ساعة مقسمة على النحو الآتي: ٣٣ ساعة مقررات عامة، ٩٨ ساعة مقررات تخصصية بالإضافة إلى ٢٣ ساعة مقررات تخصصية عملية، ١٦ ساعة مقررات مساعدة. وفي عام ١٤٢٧هـ -١٤٢٨هـ - ٢٠٠٦/٢٠٠٧م تم تطبيق الخطة الدراسية الجديدة.

بدأت الكلية بتقديم برامج للدراسات العليا الماجستير والدكتوراة في تخصص المكتبات والمعلومات وتخصص الوثائق، وفي عام ١٤١٢هـ أعد برنامج دراسي للسنة التمهيدية للماجستير، ولكن تم إلغاؤه ووضعت خطة بديلة معمول بها حتى الآن.

التجهيزات المساندة للجانب النظري المتوافرة في القسم:

يوجد بالقسم معمل لتدريب الطالبات على الأعمال الفنية للمكتبة. **(جان، ٢٠٠٢م).**

٤- قسم علوم المكتبات والمعلومات بجامعة الملك سعود بالرياض:

تأسس هذا القسم بقرار المجلس الأعلى للجامعات في جلسته الأولى للعام الدراسي (١٤٠٥-١٤٠٦هـ)، بحيث يلحق بكلية الآداب.

بدأ قسم المكتبات والمعلومات باستقبال أولى دفعات طلابه في مطلع العام الدراسي عام (١٤٠٦-١٤٠٧هـ).

أهداف القسم:

يهدف هذا القسم إلى:

تأهيل وتخريج أمناء مكتبات واختصاصيي معلومات على مستوى البكالوريوس لسد النقص الكبير في الكفاءات، إعداد الكوادر الوطنية اللازمة لإنجاز مثل هذا النوع من التخصصات ليتمكن خريجوها من مساعدة الباحثين والطلاب والقراء العاديين من خلال تقديم المعلومات العامة والمتخصصة التي يحتاجون إليها بأقل جهد وأقصر وقت ممكن، وذلك من خلال تحديث الأساليب التقليدية نظراً لتطور تخصص علوم المكتبات وارتباطه المتزايد بوسائل التقنية الحديثة المتمثلة في استخدام الحاسب الآلي. **(دليل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، ١٤١٦هـ، ٣٣١).**

نظام ومنهج الدراسة :

أما النظام المتبع في الدراسة فهو النظام الفصلي، ولقد تم تطبيق الخطة الدراسية في عام ١٤٢٦هـ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٥/٢٠٠٦م.

التجهيزات المساندة للجانب النظري المتوافرة في القسم:

يضم القسم ثلاثة معامل: معملاً للحاسب الآلي ويضم ٥٠ جهازاً، كما يضم معملاً للوسائل السمعية والبصرية يحتوي على ثلاثة أجهزة قارئة للجذاذات الفلمية، وجهاز قارئ للأفلام المصغرة وطابع لها، وجهاز لعرض الأفلام، وجهازين لعرض الشفافات، وجهازي تسجيلات مرئية، وثلاثة أجهزة لعرض الشرائح، كما يضم القسم معملاً ببليوجرافياً تقدم فيه الفهرسة والتصنيف والتكشيف. **(المرغلاني، ١٤١٦هـ).**

٥- قسم علم المعلومات بجامعة أم القرى بمكة المكرمة:

ترجع نشأة القسم إلى العام (١٤٠٤هـ)، حيث صدرت الموافقة السامية بإنشاء كلية العلوم الاجتماعية لتضم عدداً من الأقسام العلمية ومن بينها قسم المكتبات

والمعلومات. ومع بداية العام الجامعي (١٤٠٨هـ) بدأ القسم باستقبال طلبته، وتم تغيير مسمى القسم إلى "علم المعلومات" بدلاً من "المكتبات والمعلومات" نتيجة لتطور تقنيات المعلومات وتحول المجتمعات إلى ما يعرف بمجتمع المعلومات.(١٤٢٧/١/١٦هـ، http://www.isdept.info).

أهداف القسم:

يهدف قسم علم المعلومات بجامعة أم القرى إلى:

١- إكساب الخريجين المهارات المعرفية في مجال خدمات المعلومات في القطاعين العام والخاص.

٢- تأهيل وتدريب الكفاءات الوطنية المتخصصة في مجال المعلوماتية والقادرين على العمل في مجالات خدمات المعلومات في المكتبات ومراكز المعلومات المختلفة في القطاعين الحكومي والخاص.

٣- إعداد الكوادر الوطنية القادرة على التعامل مع تقنيات المعلومات وتطبيقاتها المختلفة ولاسيما في مجالات خدمات المعلومات الرقمية مثل المكتبات الرقمية.

٤- ربط مخرجات التعليم بمتطلبات سوق العمل.

نظام الدراسة:

يعتمد نظام الدراسة في القسم على النظام الفصلي، ولقد تم اعتماد تطبيق الخطة الدراسية الجديدة في عام ١٤٢٥هـ -١٤٢٦هـ -٢٠٠٤/٢٠٠٥م.

التجهيزات المساندة للجانب النظري المتوافرة في القسم:

يضم القسم معملاً للحاسبات الإلكترونية والأقراص المدمجة، ويوجد فيه ٢٧ حاسباً شخصياً، كما يتوافر فيه ١٦ برنامجاً ويحتوي القسم أيضاً على معمل للوسائل التعليمية والمصادر السمعية والبصرية، ومعمل للخدمات الفنية. **(مرغلاني، ١٤١٦هـ، ص ١١١).**

٢/٢ الدراسات السابقة:

بعد مراجعة الإنتاج الفكري المنشور باللغة العربية واللغات الأجنبية والمتوافر في أوعية المعلومات المختلفة مثل الدوريات العلمية المتخصصة وبعد الاطلاع على الكشافات الوراقية والمستخلصات مثل مستخلصات علم المكتبات والمعلومات (Library and Information Science Abstract LISA) وقواعد البيانات المتوافرة على الإنترنت عن الرسائل الأكاديمية مثل (Dissertation Abstract International) . و قاعدة البيانات Academic Search Premier . حصلت الباحثة على كثير من الدراسات والبحوث التي لها صلة بمجال الدراسة الحالية، التي تناقش موضوع تقييم البرامج الأكاديمية في أقسام المكتبات والمعلومات ومدى تلبيتها لاحتياجات ومتطلبات سوق العمل. ولقد قامت الباحثة بعرض أبرز الدراسات التي رأت أن لها علاقة مباشرة بموضوع البحث، مع ذكر عنوان كل دراسة، وتاريخها، وأهم أهدافها، والمنهج العلمي المتبع فيها، وأبرز النتائج التي تمخضت عنها الدراسة، ولقد تم ترتيب الدراسات ترتيباً زمنياً من الأقدم إلى الأحدث بدءًا بالدراسات العربية ومن ثم الدراسات الأجنبية، كما تم ترتيب الدراسات العربية ترتيباً مكانياً بدءًا بالدراسات التي تخص الدول العربية أولاً ثم دول مجلس التعاون الخليجي ثانياً ثم المملكة العربية السعودية ثالثاً وفيما يأتي عرض لأبرز الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة:

١/٢/٢ الدراسات العربية:

أجرى علي (١٩٩٢م). دراسة بعنوان: "(تعليم المكتبات والمعلومات في الجامعات العربية (١٩٥١-١٩٩١م) دراسة لواقع التعليم على مستوى الدرجة الأكاديمية الأولى"، تناولت هذه الدراسة واقع تعليم المكتبات والمعلومات على مستوى درجة البكالوريوس أو الليسانس في الجامعات العربية. وقد ركز البحث على إنشاء أقسام تعليم المكتبات والمعلومات، ثم تناول انتماء هذه المؤسسات وأسمائها ومدلولاتها وتأثير ذلك على النظام الدراسي المتبع والمقررات والبرامج الموجودة، ثم

تناول البحث هذه المقررات والبرامج بالتفصيل ومقدار شمولها لكل إطار علم المكتبات والمعلومات، والإمكانات البشرية والتجهيزية الموجودة في هذه الأقسام. اعتمد الباحث على المنهج الوصفي المسحي والمنهج التاريخي، ومن أبرز النتائج التي أظهرتها هذه الدراسة أن أقسام المكتبات والمعلومات افتتحت مواكبة لظروف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والثقافية في الدول العربية، وتبين أن تركيز البرامج الدراسية كان على المقررات التي تعرف الطالب كيفية أداء وظيفة محددة داخل المكتبات أو مراكز المعلومات بعد ذلك وأن المقررات من خارج علم المكتبات والمعلومات المفروضة من الكلية أو الجامعة تشكل ثلث أو نصف ما يدرسه الطالب، كما تبين وجود نقص في أعضاء هيئة التدريس والتجهيزات والمعامل والمكتبات التي تساند عملية التعليم.

وفي دراسة أعدها الصباغ (١٩٩٧م) بعنوان : " واقع ومستقبل التعليم الأكاديمي في علم المعلومات والمكتبات في دول الخليج العربية" عمل البحث على تحليل الجوانب المختلفة لمشكلة البرامج الأكاديمية التعليمية في حقلي علم المعلومات والمكتبات في دول الخليج العربية وتحديد أهم المشكلات التي تعاني منها هذه البرامج وأهمية التخطيط للبرامج واختيار المناهج الأكثر ملاءمة لها، والاحتياجات المتوقعة لخريجي البرامج المختلفة. اعتمد الباحث في جمع بياناته على البحوث والدراسات المنشورة، وكان أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة هو محدودية عدد البرامج الأكاديمية التعليمية في دول الخليج العربية والمخصصة لإعداد المكتبيين ، ومحدودية عدد المكتبات في المنطقة وفي الوطن العربي ككل، وصعوبة حصول خريجي أقسام المكتبات على وظائف في مؤسسات أخرى غير المكتبات؛ لأن طبيعة المفردات الدراسية للبرامج التعليمية في أقسام المكتبات لا تمكن خريجيها من أداء أعمال أخرى.

وفي دراسة أعدها عبد الهادي (١٩٩٨م) بعنوان : "تدريس تقنيات المعلومات في الأقسام الأكاديمية للمكتبات والمعلومات في مصر والتي تهدف إلى التعرف إلى

واقع تدريس المعلوماتية أو تقنيات المعلومات في الأقسام الأكاديمية للمكتبات والمعلومات في مصر، لبيان مدى الملاءمة للاحتياجات وتقديم بعض المقترحات اللازمة لأغراض التطوير. اعتمدت الدراسة على المنهج المسحي والاستفادة من أدلة المكتبات ولوائحها الداخلية وأدلة المقررات الدراسية وزيارات لمعامل الأقسام. وخرجت الدراسة بالنتائج الآتية: هناك حاجة إلى مزيد من المقررات التخصصية في مجال تقنيات المعلومات في أقسام المكتبات والمعلومات وخاصة فيما يتعلق بنظم وقواعد البيانات والبرمجة وشبكات المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات، والتأكيد على أهمية الطابع التطبيقي والعملي في مقررات تقنيات المعلومات، الاهتمام بالدراسات العليا في تقنيات المعلومات، والاهتمام بالتأهيل الملائم لأعضاء هيئات التدريس اللازمين لتدريس مقررات تقنيات المعلومات، وأنه يجب على أقسام المكتبات والمعلومات أن تضمن خططها البرامج اللازمة للتنمية وللتعليم المستمر للمكتبيين والمتخصصين في المعلومات.

وفي رسالة الدكتوراة التي قدمها جان (٢٠٠٠م) بعنوان : "التطورات الحديثة في تعليم المكتبات والمعلومات في دول مجلس التعاون الخليجي"، هدفت هذه الدراسة إلى تقديم صورة شاملة عن تأهيل المكتبيين في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتعرف إلى الخصائص المشتركة في البرامج الدراسية والسمات المميزة لكل برنامج ولكل دولة، ومدى وفاء هذه البرامج باحتياجات تلك الدولة من المتخصصين في هذا المجال الذي يتطور بسرعة مذهلة، ومدى ملاءمة تكوينهم العلمي لمتطلبات العمل في الحاضر والمستقبل. استخدم الباحث المنهج المسحي التحليلي إلى جانب المنهج التاريخي، أما أداة جمع البيانات فكانت الاستبانة بالإضافة إلى المقابلة الشخصية. وأظهرت الدراسة كثيرًا من النتائج من أهمها: التباين في مسميات الأقسام التي تطلق على أقسام المكتبات والمعلومات في دول مجلس التعاون الخليجي، وأن عملية تقويم البرامج الدراسية لا تتم بصورة منتظمة في تلك الأقسام وتتفاوت عملية مناقشة التطوير بين الندرة والكثرة،

كذلك لا تقوم معامل الأقسام بدورها الإيجابي على أكمل وجه حيث إن ما يتوافر بالمعامل من الأجهزة غير كاف لتلبية الاحتياجات بالإضافة لضيق الوقت المخصص للمعامل وضعف مهارات الطلاب في استخدامها. ومن النتائج التي أظهرتها الدراسة كذلك أن التدريب يعد البداية الأولى لتعليم المكتبات في دول مجلس التعاون الخليجي وتم الاستعانة به نظراً لعدم وجود دراسات أكاديمية منتظمة في بدايات تعليم المكتبات.

وفي دراسة الوردي (٢٠٠٠م) الموسومة بـ" برامج تدريس علوم المكتبات والمعلومات في اليمن: دراسة تقويمية ومقترحات للتطوير"، قام الباحث بتقييم التجربة اليمنية في تدريس علم المكتبات موضحاً مدى حاجة اليمن إلى المعلومات والقوى البشرية في هذا المجال وبدايات تدريس علم المكتبات قبل إنشاء قسم المكتبات والمعلومات بجامعة صنعاء عام ١٩٩٤م. في هذه الدراسة يصف الباحث واقع قسم المكتبات في جامعة صنعاء من خلال حديثه عن المناهج وأعضاء هيئة التدريس والطلبة والمستلزمات المساعدة وإمكانية تدريس علم المكتبات على مستوى الدراسات العليا، ويتناول أيضاً التعليم المستمر في مجال المكتبات والمعلومات. وأسفرت الدراسة عن أن المنهج الدراسي قد وضع دون الاعتماد على أية معايير خاصة بتأسيس أو تقويم البرامج الدراسية في أقسام علوم المكتبات والمعلومات، وأن هناك جانباً من الضعف في المنهج يعود إلى نقص الارتباط الوظيفي بين الممارسين وبين القسم، وأن المنهج لا يعد الطالب للمتطلبات الفعلية التي سيواجهها عند العمل، ومن النتائج افتقار القسم إلى المعامل والتجهيزات المساندة التي تحتاجها العملية التعليمية، وخرجت الدراسة بكثير من المقترحات من أهمها ضرورة استحداث أقسام مكتبات ومعلومات جديدة في الجامعات اليمنية لتتولى تكوين وتأهيل القوى البشرية المطلوبة إلى جانب القسم الحالي، ووجوب الاعتماد على مواصفات معتمدة عند وضع المناهج الدراسية، وضرورة تأمين المستلزمات الضرورية من الأجهزة والمعدات والبرمجيات والمعامل.

وفي دراسة أخرى للصباغ (١٤٢١هـ) بعنوان : "التعليم العالي في حقل المعلوماتية في جامعات الخليج العربية" هدف من خلالها إلى التعرف إلى واقع المعلوماتية وواقع البرامج التعليمية في العالم وفي منطقة الخليج العربية بشكل خاص. لقد اعتمد الباحث على أسلوب تحليل الإنتاج العلمي المنشور وذلك من خلال تحليل الهياكل التعليمية لهذه البرامج من حيث المقررات والدرجات العلمية الممنوحة والمسميات والكليات التي تتبع هذه الأقسام وأيضًا أعضاء هيئة التدريس. وخرجت الدراسة بكثير من التوصيات منها : أن تقدم برامج المعلوماتية من خلال وحدات أكاديمية مستقلة بغض النظر عن مستواها الأكاديمي، وأن تحمل هذه الوحدات التسمية العامة في عناوينها (المعلوماتية أو علم المعلومات) فقط ومن دون إضافات للتخصصات الفرعية للحقل، وأن تشكل المقررات التقنية الجزء الأكبر من المقررات الدراسية في برنامج البكالوريوس مع إضافة مجموعة مناسبة من المقررات الدراسية المساندة من البرامج ذات العلاقة بالاهتمام الموضوعي، وأيضاً أن تضم الهيئات التدريسية في وحدات تعليم المعلوماتية أعضاء من تخصصات مختلفة لضمان أفضل مستوى تعليمي ممكن.

كما تناول كل من الأنصاري وسجاد الرحمن (١٤٢٣هـ) في دراستهما التي بعنوان : "مناهج المكتبات والمعلومات المبنية على الكفاءات"آراء أعضاء هيئة التدريس في دول مجلس التعاون الخليجي ودول شرق آسيا وأمريكا الشمالية، بالإضافة إلى القياديين من المديرين ومسؤولي المكتبات واختصاصيي المعلومات في دول مجلس التعاون الخليجي حول تحديد قائمة بالكفاءات اللازمة للاختصاص لتكون أساسا لمحتويات المساقات الدراسية لبرامج الماجستير في علم المكتبات والمعلومات. استخدم الباحثان منهج المسح بالعينة لإجراء الدراسة، كما تم تصميم استبانة لجمع البيانات اشتملت على تسع مجالات دراسية. وتوصلت الدراسة إلى تحديد قائمة بالكفاءات اللازمة لاختصاصيي المكتبات والمعلومات وتم تقسيمها إلى كفاءات جوهرية وكفاءات جوهرية تكميلية،

وكفاءات اختيارية وكفاءات اختيارية تكميلية. وتوصل الباحثان إلى عدة ملاحظات منها : أن مناهج المكتبات والمعلومات قد تطورت عبر العقود الماضية تطوراً ملحوظاً خصوصاً فيما يتعلق في بناء ومحتويات جوهر المنهج. وأظهرت نتائج هذه الدراسة أن هناك اتفاقاً عاماً بين المبحوثين على أن يركز المنهج على الجوانب الإنسانية والاجتماعية للمعلومات وأن يحتوي على كفاءات تنمية مصادر المعلومات وتنظيم المعرفة واحتياجات المستفيدين، كما لاحظ الباحثان أن هناك تشابهاً في جوهر المناهج الدراسية لمعظم مدارس المكتبات والمعلومات بالرغم من التنوع في مساقاتها الدراسية، كما أشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن هناك تنوعاً في وجهات النظر حول وضع بعض الكفاءات في جوهر المنهج أو المساقات الدراسية، ويتوافق ذلك مع ما تقدمه بعض مدارس ومعاهد المكتبات والمعلومات من برامج أكاديمية متعددة.

وتطرقت نعيمة رزوقي (١٤٢٣هـ) في دراستها المعنونة بـ " برنامج علم المكتبات والمعلومات في جامعة السلطان قابوس: دراسة تحليلية" إلى استعراض تجربة قسم علم المكتبات والمعلومات في جامعة السلطان قابوس، إذ أشارت إلى أن هناك عدة تيارات أثرت على البرنامج وهي القديم المعمول به من المهارات والمعارف، التغيير التقني وما فرضه من تطوير وتحد، وسوق العمل الذي تغيرت متطلباته بفعل التغيير التقني. اعتمدت الباحثة على المنهج التحليلي وذلك من خلال تحليل قائمة المقررات التي يطرحها القسم ضمن خطة الدراسة لعام (٢٠٠٠م) التي تضمنت (٣٣) مقرراً بعد استبعاد المقررات المكررة في البرنامجين وهما التخصص المنفرد والتخصص المزدوج. وأظهرت الدراسة كثيرًا من النتائج كان من أهمها : اقتراح تعديل اسم القسم إلى "قسم دراسات المعلومات"، والسعي نحو استقلالية أقسام المكتبات والمعلومات فيما إذا اتخذت تسميتها الجديدة والعمل على تكاملها مع نظم المعلومات والتطبيقات الحاسوبية، حيث إن تواجدها في كليات العلوم الاجتماعية والإنسانيات يفرض عليها مستوى من الطلبة المقبولين ممن لا يمتلكون

القدر الكافي من التكوين العلمي لفهم المحتويات والاتجاهات الحديثة في التخصص، والتأكيد على وضع إستراتيجية عامة للاختصاص على مستوى الأقسام التخصصية في الوطن العربي يراعى فيها المتطلبات العامة من ناحية واحتياجات سوق العمل المحلية من ناحية أخرى.

كما أن هناك دراسة قام بها حافظ (٢٠٠٣م) بعنوان ": حتمية التغيير في تعليم المكتبات والمعلومات"، وكان هدف الدراسة التعرف إلى أهم ملامح التغيير الذي يشهده تعليم المكتبات والمعلومات، والتعرف إلى ظروف واتجاهات ومجالات التغيير في تعليم المكتبات، وأيضاً التعرف إلى المعوقات التي تحول دون التحديث المستمر للمناهج الدراسية، والبرامج والأقسام العلمية التي يمكن لأقسام المكتبات والمعلومات الاشتراك معها في تقديم تخصصات ودرجات علمية جديدة. اعتمد الباحث على المنهج الوصفي في الإجابة عن أسئلة الدراسة، وأظهرت الدراسة كثيرًا من النتائج من بينها إعادة النظر في المواد الدراسية التي تقدمها الأقسام الأكاديمية الأخرى في كل جامعة، وأن اقتراح خطط وبرامج أكاديمية جديدة وإحداث تغيير في المقررات الحالية لن يكتب له النجاح ما لم يقترن بتوافر الكفاءات العالية المؤهلة في التقنيات الحديثة التي يمكنها الاضطلاع بتدريس المواد الجديدة والقيام بالأبحاث العلمية الجادة فيها.

ومن أحدث الدراسات التي لها علاقة واضحة بموضوع هذه الدراسة، تلك الدراسة التي قام بها كل من العلي واللهيبي (١٤٢٥هـ) بعنوان: "الاتجاهات الحديثة في برامج المكتبات والمعلومات"، التي كان هدفها وضع نموذج (model) يمكن تطبيقه عند مراجعة وتطوير البرامج الأكاديمية لأقسام المكتبات والمعلومات وذلك لتسارع التغيرات في تقنيات المعلومات وسوق العمل لخريجي هذه الأقسام. عمدت الدراسة إلى المزج بين كثير من أساليب البحث العلمي وطرق جمع البيانات، إذ استخدمت الدراسة المنهج الوصفي للإجابة عن الأسئلة المتعلقة بالاتجاهات الحديثة في مجال التخصص واحتياجات سوق العمل، كما طبقت

الدراسة منهج دراسة الحالة بغرض الوقوف على واقع مناهج قسم المكتبات والمعلومات بجامعة أم القرى والتعرف إلى احتياجات التطوير، إضافة إلى ذلك فقد تم استخدام أسلوب جماعات التركيز (focus group) للإجابة عن أسئلة الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى نموذج (model) يحوي المحاور الموضوعية للتخصص والعناصر التي تغطي كل محور، بحيث يمكن من خلاله تقييم البرامج وقياس مدى تغطيتها لمحاور التخصص الموضوعية، كما يمكن الاستفادة منه عند بناء برنامج جديد وتصميمه في حقل المكتبات والمعلومات. وأشارت الدراسة كذلك إلى عدم وجود توافق في المناهج التي تدرس والاحتياجات الفعلية لسوق العمل في بعض الأقسام الأكاديمية.

وفي دراسة الضرمان (١٤٢٥هـ) التي بعنوان: "التأهيل العلمي والمهارات المهنية لخريجي أقسام المكتبات والمعلومات من منظور قطاع التوظيف في السعودية"، كان هدف الدراسة التعرف إلى وجهات نظر ومرئيات المسؤولين في قطاع التوظيف حول نوع ومستوى التأهيل العلمي والمهارات المطلوبة ومجالات العمل لخريجي أقسام المكتبات والمعلومات في المملكة العربية السعودية والتعرف إلى المعوقات والمشكلات التي تواجه توظيف خريجي أقسام المكتبات والمعلومات في قطاعي التوظيف العام والخاص. ومن أجل الإجابة على تساؤلات الدراسة، اتبع الباحث المنهج الوصفي حيث قام بإعداد استبانة شملت أربعة عشر سؤالاً موجهة إلى المسؤولين عن التوظيف في القطاعين العام والخاص. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن أهم التخصصات المطلوبة والمفضلة لدى المسؤولين هو تخصص تقنية المعلومات وحاز على نسبة (٨٧,٢٣٪) من بين الاختصاصات الأخرى، كما تؤكد الدراسة بأن مجالات العمل الحالية التي يمارسها الموظفون في مرافق المعلومات هو ما يتعلق بالأعمال التقليدية مثل إدارة المكتبة بنسبة (١٠، ٨٥٪)، وأن أبرز المهارات المطلوبة هي مهارة اللغة الإنجليزية، وأن أهم المعوقات التي تواجه خريجي أقسام المكتبات والمعلومات هو ضعف في النواحي التطبيقية وأيضاً ضعف في المهارات الأساسية للعمل.

وفي دراسة أعدها العسافين (١٤٢٦هـ). بعنوان : " التأهيل الأكاديمي في علم المعلومات والمكتبات بجامعة قطر". هُدف منها التعرف إلى وضعية التأهيل الأكاديمي في علم المعلومات والمكتبات بكلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية في جامعة قطر، وذلك من خلال التعرف إلى مجموعة من النقاط وهي : نشأة وتطور قسم علم المعلومات والمكتبات، النظام التعليمي وشروط القبول ومدة الدراسة، المقررات الدراسية وتحليلها، القائمون بالتدريس والتسهيلات المتاحة، العقبات التي تحد من تطور القسم، ولتحقيق تلك الأهداف استخدم الباحث أسلوب دراسة الحالة. وأسفرت الدراسة عن كثير من النتائج من أهمها أن القسم قد تطور عبر ثلاث مراحل أساسية وهي تخصص فرعي مع تخصص التاريخ، دبلوم في المكتبات والمعلومات، بكالوريوس في علم المعلومات والمكتبات، وأثبتت الدراسة أن غالبية المقررات التخصصية تقع في قطاع تقنية المعلومات بنسبة ٤٥,٥٧ ٪ في مقررات التخصص الإجبارية و٤٠٪ في مقررات التخصص الاختيارية. أما القائمون بالتدريس فجميعهم متخصصون في علم المكتبات والمعلومات. أما بالنسبة للتسهيلات المتاحة فأثبتت الدراسة عدم وجود معامل أو تجهيزات أو أدوات خاصة بالقسم، حيث يتم تدريب الطلاب والطالبات في معامل الحاسب الآلي التابعة للجامعة أو الكلية التي ينتمي إليها القسم.

كما أجرت ثناء فرحات (١٤٢٦هـ) دراسة بعنوان : "مقررات تكنولوجيا المعلومات بين أقسام المكتبات والمعلومات وكليات الحاسبات والمعلومات: دراسة ميدانية مقارنة"، حيث هدفت الدراسة إلى تحليل المقررات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات التي تقدمها أقسام المكتبات والمعلومات بكليات الآداب ببعض الجامعات المصرية والعربية، فضلاً عن المقررات التي تدرس في تخصص تكنولوجيا المعلومات بكليات الحاسبات والمعلومات في بعض الجامعات المصرية، وذلك بغرض تقديم مقترحات لتطوير دراسة تكنولوجيا المعلومات بأقسام المكتبات والمعلومات المصرية والعربية. اتبعت الباحثة المنهجين المسحي

والمقارن، كما اعتمدت على المنهج الوصفي لوضع الإطار المفهومي واستقراء الحقائق المتصلة بالإنتاج الفكري المنشور المتعلقة بتأهيل المكتبيين واختصاصيي المعلومات في مجال تكنولوجيا المعلومات. وركزت أدوات هذه الدراسة على تحليل محتويات لوائح أقسام المكتبات والمعلومات. وأظهرت نتائج هذه الدراسة أن بعض لوائح أقسام المكتبات والمعلومات في مصر والعالم العربي يمكن وصفها بالتقليدية وعدم مواكبة التطورات الحديثة في مجال التخصص، وقلة ساعات التدريبات العملية في أقسام المكتبات والمعلومات بمصر بصفة عامة، كما أشارت نتائج هذه الدراسة إلى اختلاف التسميات التي تطلق على معظم مقررات تكنولوجيا المعلومات بين أقسام المكتبات والمعلومات في مصر والمملكة العربية السعودية وبعض الدول العربية، وأن تغيير لوائح الأقسام العلمية بالجامعات المصرية يستغرق مدة زمنية طويلة وذلك نتيجة لمرورها بقنوات إدارية طويلة لمناقشتها واعتمادها، مما يفقد المقررات الدراسية التي تشملها تلك اللوائح حداثتها مع التطورات المتلاحقة في مجال تكنولوجيا المعلومات

وفي دراسة قام بإعدادها كل من البلادي ومرغلاني (١٤٢٨هـ) بعنوان : "تأهيل اختصاصيي المكتبة الإلكترونية في أقسام علوم المكتبات والمعلومات السعودية: دراسة مقارنة"، تناولت موضوع التأهيل المهني لاختصاصيي المكتبة الإلكترونية في أقسام علوم المكتبات والمعلومات بالجامعات السعودية، وذلك من خلال مقارنة مقررات هذه الأقسام بالقائمة التي اقترحتها الدراسة لبيان مدى الملاءمة للاحتياجات وتقديم بعض المقترحات. اعتمدت الدراسة على المنهج المسحي باستخدام مجموعة من الأدوات لجمع البيانات والمنهج المقارن لمقارنة المقررات الدراسية الحالية بالقائمة في هذه الدراسة والتي تضمنت سبعة مجالات موضوعية مع توصيفاتها ومقرراتها الدراسية. وقد أظهرت الدراسة كثيرًا من النتائج منها: تفوق جامعة أم القرى في عدد مقرراتها ووحداتها الدراسية على مجتمع البحث، ومن بين النتائج التي كشفت عنها الدراسة أن المجال السادس نظم وتقنيات

المعلومات أكثر المجالات الموضوعية تغطية من بين المجالات المقترحة، وأيضاً اتضح أن جامعة أم القرى وجامعة الملك سعود انفردتا بتقديم مقرر المكتبات الرقمية وهو أحد المقررات المهمة بالمجال وأكثرها ارتباطاً بالمكتبات الإلكترونية.

وفي دراسة قامت بها كل من ضليمي والعمودي (١٤٢٨هـ) بعنوان : "العوامل المؤثرة في إعداد القوى العاملة بالمكتبات ومراكز المعلومات: دراسة تقويمية للخطة الدراسية المطورة لمرحلة البكالوريوس في قسم المكتبات والمعلومات بجامعة الملك عبد العزيز" سعت الدراسة إلى التعرف إلى أهم المحاور الموضوعية التي تسعى الخطة المطورة لقسم المكتبات والمعلومات بجامعة الملك عبد العزيز إلى تحقيقها ومعرفة نقاط القوة والضعف فيها، بالإضافة إلى معرفة العوامل التي تؤثر على إعداد القوى العاملة في قطاع المكتبات والمعلومات على مستوى البيئة الداخلية والخارجية، وأيضاً معرفة أهم الكفاءات المهنية والشخصية والمهارات المطلوبة في سوق العمل والتي يتوقع من الخطة المطورة لمرحلة البكالوريوس تنميتها لدى الطلبة والطالبات. اعتمدت الدراسة إلى كثير من المناهج منها: منهج دراسة الحالة، المنهج المسحي، أسلوب تحليل المحتوى والدراسات المقارنة. وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج منها: أن الخطة المطورة لمرحلة البكالوريوس لم توضح المقررات الجوهرية core- courses من المقررات التكميلية، وأن القسم ليس لديه أية توجهات نحو إدارة المعرفة وأنه ما زال يتحرك في إطار المعلوماتية، كما أظهرت الدراسة أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين ردود أعضاء هيئة التدريس بالقسم في الكفاءات المهنية والكفاءات الشخصية.

وفي دراسة أعدها كل من القبلان والزهراني (١٤٢٨هـ) بعنوان : " واقع توظيف خريجي أقسام المكتبات والمعلومات في القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية وتطلعاته المستقبلة"، هدفت إلى التعرف إلى الفرص الوظيفية المتوافرة في القطاع الخاص لخريجي أقسام علوم المكتبات والمعلومات في سوق العمل السعودي، من خلال دراسة واقع توظيفهم في القطاع الخاص، ومدى

احتياج هذا القطاع لاختصاصيي المكتبات والمعلومات، وكذلك الخطط المستقبلة لهذا القطاع لتوظيف خريجي هذا التخصص، بجانب الكشف عن الأسباب التي تعوق توظيف خريجي أقسام المكتبات والمعلومات في القطاع الخاص. تناولت الدراسة الموضوع من جانبين نظري يتمثل بمراجعة الدراسات السابقة العربية والأجنبية التي سبق أن درست المشكلة، هذا بجانب الاستطلاع الميداني الذي يتقصى اتجاهات القطاع الخاص في توظيف خريجي أقسام علوم المكتبات والمعلومات الحالية والمستقبلة. أظهرت الدراسة كثيرًا من النتائج منها: ندرة الدراسات العربية التي تتناول أوضاع مخرجات أقسام علوم المكتبات والمعلومات بعد التخرج والوظائف التي يشغلونها، وتوصلت نتائج الدراسة الميدانية إلى أن نسبة (٦، ٦٧٪) من مجموع المؤسسات والشركات المشاركة بالدراسة لديها مكتبات ومراكز معلومات خاصة بها، وأن ما نسبته (٨، ٦١٪) يرون أن هناك معوقات في توظيف المتخصصين في علوم المكتبات والمعلومات. وكشفت نتائج الدراسة محدودية الفرص المستقبلة لتوظيف المتخصصين في علوم المكتبات والمعلومات في القطاع الخاص، أما عن المهارات المطلوبة لتوظيف خريجي أقسام علوم المكتبات والمعلومات فتركزت في إتقان التحدث باللغة الإنجليزية، وإتقان استخدام الحاسب الآلي وبرامجه، وإتقان استخدام الإنترنت.

كما قدمت كل من خلاف وقشقري (١٤٢٨هـ) دراسة بعنوان: " الاعتماد الأكاديمي لأقسام المكتبات والمعلومات دراسة تطبيقية على أقسام المكتبات والمعلومات السعودية" تناولتا فيها واقع أقسام المكتبات والمعلومات بهدف التحقق من مدى مطابقة هذه الأقسام لمتطلبات الهيئة الوطنية للاعتماد الأكاديمي، ومدى استيفائها للعناصر اللازمة لمتطلبات الاعتماد، كما تهدف الدراسة إلى التعرف إلى مدى توافق معايير الهيئة الوطنية للاعتماد الأكاديمي مع معايير الاعتماد الدولية في تخصص المكتبات والمعلومات، وأخيراً إضافة إنتاج فكري حول الاعتماد والتقويم لبرامج أقسام المكتبات والمعلومات السعودية. اعتمدت

الباحثتان على المنهج الوصفي التحليلي. أما الأداة المستخدمة في جمع البيانات فهي الاستبانة. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: أن أقسام المكتبات والمعلومات السعودية لديها الكثير من العناصر التي يتطلبها الحصول على الاعتماد الأكاديمي، ولكنها تحتاج فقط إلى الكثير من الإجراءات التي تنظم العمل وفقاً لمتطلبات معايير التقويم، وأن جوهر معايير الهيئة القومية للتقويم والاعتماد الأكاديمي يتفق مع المعايير الدولية في تخصص المكتبات والمعلومات، وعدم تناسب أنموذج توصيف البرامج الذي وضعته الهيئة القومية للتقويم والاعتماد الأكاديمي؛ ليتفق مع المعايير التي يتم تقويم البرامج وفقاً لها، وخرجت الدراسة بكثير من التوصيات.

وفي دراسة أعدها معتوق (١٤٢٨هـ). بعنوان : "متطلبات اختصاصي المعلومات بالمكتبات الجامعية السعودية في ظل البيئة الرقمية: دراسة للواقع وتخطيط للمستقبل". هدفت الدراسة إلى تطبيق معايير رابطة الكليات ومكتبات الأبحاث ٢٠٠٤م، على العاملين بالمكتبات الجامعية السعودية، وقياس كفاءة العاملين في المكتبات الجامعية السعودية في التعامل مع تقنية المعلومات، والتعرف إلى الاختلافات بين المكتبات موضوع الدراسة في إعداد العاملين، التدريب، المهارات، والمؤهلات. اعتمد الباحث على المنهج الوصفي، وتم استخدام الاستبانة لجمع البيانات. وأظهرت الدراسة كثيرًا من النتائج منها: أن مستوى مهارة العاملين في التعامل مع تقنية المعلومات يختلف إلى حد كبير من مكتبة إلى أخرى، وبالنسبة للميزانية هل هي كافية للتدريب المستمر للموظفين فقد أظهرت النتائج أن هناك تباينًا بين الجامعات في الميزانية، حيث أجاب البعض بعدم كفايتها للتدريب. وكشفت الدراسة إلى أن أعداد العاملين بالمكتبة والحاصلين على درجة البكالوريوس يفوق بقية المؤهلات أما بالنسبة لسؤال مجتمع الدراسة عن الفرص التي أتاحتها المكتبات لمنسوبيها لمواصلة دراستهم فكانت النتائج إيجابية في كل الجامعات. وأما السياسات المتبعة من المكتبة

تجاه الموظفين من حيث السياسات والإجراءات المؤسساتية مقارنة مع مبادئ توجيهية سليمة وإدارة شئون الموظفين؛ فإنهم يتبعون في إجراءات التعيين، الترقية، والتعاقد لنظام وزارة الخدمة المدنية بالمملكة العربية السعودية. وخرجت الدراسة بكثير من التوصيات منها : توفير وظائف أكاديمية في المكتبات الجامعية، وضرورة أن تبدأ أقسام المكتبات والمعلومات بالسعودية في تطبيق معايير الجودة الشاملة والاعتماد الأكاديمي.

ومن الدراسات الحديثة في موضوع اختصاصيي المكتبات والمعلومات في ظل البيئة الرقمية، دراسة الشويعر (١٤٢٨هـ) التي بعنوان : "دور اختصاصيي المكتبات والمعلومات في ظل المكتبات الرقمية"، هدفت الدراسة إلى التعرف إلى الدور الجديد لمهنة المعلومات وللمهني في عصر تقنية المعلومات وإدارتها، وتوضيح المفاهيم المتعلقة بهندسة المعرفة وإدارتها، وتحديد السمات الأساسية لاختصاصيي المكتبات والمعلومات، والتعرف إلى المهارات الأساسية التي يجب على اختصاصيي المكتبات والمعلومات معرفتها ليكونوا مؤهلين لإدارة المكتبات الرقمية، وتحديد متطلبات اختصاصيي المكتبات والمعلومات وإدارة المعرفة وهندستها وأساليبها، والوقوف على التغيرات التي أحدثتها المكتبات الرقمية في طبيعة عمل المكتبيين، استنباط معايير الأداء الفعال لوظائف المكتبي الرقمي النموذجي. وخلصت الدراسة إلى كثير من النتائج منها : أن مهنة المكتبات كغيرها من المهن المتخصصة تحتاج إلى تعليم وإعداد أكاديمي، وأن اختصاصيي المكتبات والمعلومات لا يمكن أن يكون أي منهما فرداً يمتلك كل المهارات ويقوم بأفضل الممارسات، وأنه لا بد لاختصاصي المعلومات الإلمام بعدد من المهمات المطلوبة منه القيام بها، والتحلي بالمواصفات الشخصية التي يجب أن يتحلى بها اختصاصيو المعلومات.

كما أجرى عبد الهادي (١٤٢٨هـ) دراسة بعنوان : "البحث عن الاعتماد والجودة للأقسام الأكاديمية للمكتبات والمعلومات. تناولت واقع حال الاعتماد

والجودة بالنسبة لأقسام دراسات المكتبات والمعلومات بصفة عامة وفي المنطقة العربية ومصر بصفة خاصة، من أجل وضع تصور مستقل للاعتماد والجودة للأقسام الأكاديمية في مجال المكتبات والمعلومات في المنطقة العربية. اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج العامة المرتبطة بأقسام المكتبات والمعلومات العربية وهي على النحو الآتي: أن أنشطة الاعتماد وضمان الجودة بشكل دقيق ومحدد ومنظم غير معمول بها بالنسبة لأقسام المكتبات والمعلومات العربية بصفة عامة، وأن اعتماد البرامج الجديدة أو المطورة في مصر يتم الآن من خلال لجنة قطاع الدراسات الإنسانية التابعة للمجلس الأعلى للجامعات التي تعتمد على خبرة بعض المتخصصين ورؤيتهم، وأن أسس اعتماد الشهادة التي حصل عليها الخريج من دولة وأخرى غير دقيقة وغير محددة بطريقة واضحة، ولا تزال جمعيات المكتبات والمعلومات العربية ضعيفة النفوذ ولم تصل بعد إلى الحد الذي يسمح لها بوضع معايير أو باعتماد برامج أكاديمية، أو بالاعتراف بها من قبل الهيئات المسئولة بالدولة عن ضمان الجودة والاعتماد أو ما في حكمها.

وأعد جرناز (١٤٢٨هـ) دراسة بعنوان: "التأهيل المهني في مجال المكتبات والمعلومات في الجامعات الليبية والتحديات التكنولوجية الحديثة"، تناولت هذه الدراسة تحديد عدد الأقسام الأكاديمية في تخصص المكتبات والمعلومات والتابعة للجامعات الليبية، والوقوف على واقع الحال لنوعية المقررات الدراسية في مختلف أقسام المكتبات، وطرق تدريسها من الناحيتين النظرية والعملية وخاصة في مجال تقنيات المعلومات، ومعرفة التجهيزات والإمكانات للأقسام الأكاديمية موضوع الدراسة من حيث توافر معامل الحواسيب والمعامل الببليوجرافية، ومعرفة عدد ومؤهلات وخبرات أعضاء هيئة التدريس في الأقسام موضوع الدراسة وانعكاساتها على العملية التعليمية، والتأكيد على أهمية تدريس مقررات تكنولوجيا المعلومات وعمليات الفهرسة والتصنيف بشكل صحيح، خاصة من

الناحية التطبيقية. اعتمدت الدراسة على المنهج المسحي (الميداني)، وتم جمع البيانات من خلال الاستبانة. وأظهرت الدراسة النتائج الآتية: بلغ عدد أقسام المكتبات في ليبيا سبعة أقسام أكاديمية، وأكدت الدراسة بأن جميع أقسام المكتبات لم تتأسس وفق المعايير والشروط الواجب توافرها في الأقسام الأكاديمية من حيث توفر المعامل الببليوجرافية والمكتبات ومعامل الحاسوب، اعتماد معظم أعضاء هيئة التدريس على الجانب النظري دون الاهتمام بالجانب التطبيقي في المقررات الخاصة بتقنية المعلومات، عدم وجود علاقة بين الأقسام موضوع الدراسة والخريجين أو المؤهلين منها وذلك لمتابعتهم في مجالات أعمالهم لمعرفة الصعوبات التي يواجهونها. وخرجت الدراسة بكثير من التوصيات .

٢/٢/٢ الدراسات الأجنبية:

كما قدم لي ماستر Lemastr (١٩٨١م) دراسة بعنوان : "تقويم مناهج الدراسات العليا في كلية المكتبات وعلم المعلومات في جامعة تنسي". هدفت هذه الدراسة إلى تقويم مدى ملاءمة مناهج الدراسات العليا في المكتبات وعلم المعلومات في جامعة تنسي في المنافسة في الحصول على الوظيفة المهنية الأولى كما يراها خريجو هذا البرنامج. ولقد صممت استبانة لجمع البيانات وتحليلها من الأشخاص الذين أكملوا برنامج (GSLIS) في الفترة ما بين ١٩٧٥ -١٩٧٩م الذين طبقوا تعليمهم في المكتبات أو أماكن أخرى ذات صلة بالمعلومات. وأظهرت نتائج هذه الدراسة المسحية أن ١٢٨ من المجيبين يعتقدون أن تعدد أغراض مناهج (GSLIS) في جامعة تنسي مناسبة للوظائف المهنية الأولى. ولقد حصل الخريجون على وظائف متعددة في أنواع المكتبات الأربع وهي على النحو الآتي (٣١٪) في المكتبات المدرسية، (٢٤٪) في المكتبات الأكاديمية، (٢٣٪) في المكتبات المتخصصة، و(٢٢٪) في المكتبات العامة، كما أنجز الخريجون أعمالاً ومهام متنوعة. وعلى الرغم من أن التخصص غير محبذ في هذا البرنامج إلا أن (٩١٪) من المجيبين أعلنوا أنهم تخصصوا في مكتبة معينة أو موضوع معين، وأشارت نتائج

الدراسة إلى أن أمناء المكتبات المدرسية كانوا أكثر تأهيلاً في مجالهم لأداء الوظائف المهنية من باقي الموظفين في أنواع المكتبات الأخرى. وفي العموم، فإن قوة المناهج تتركز في المكتبات المدرسية، واختيار المواد، والمراجع. وأشارت النتائج إلى أنه يمكن تحسين الخطط الدراسية في الإدارة، إدارة الأفراد، الأتمتة، موضوعات متخصصة، الإرشاد المهني، التدريب الميداني. وشعر المجيبون بأن هناك حاجة لأن يكون هناك توازن أفضل بين النظرية والتطبيق، وأيضاً أظهرت النتائج أن المناهج يمكن تحسينها عن طريق تزويدها بمقررات إضافية والتوجيه لمجالات متخصصة مثل الطلب، والتزويد، والمسلسلات، وخدمات المعاقين، والوسائط غير المطبوعة.

وفي مقالة كتبها مايرس (١٩٨٦م)، بعنوان : "سوق العمل للمكتبيين" استعرض فيها وضع سوق العمل لأمناء المكتبات في الستينيات والسبعينيات؛ واتجاهات العاملين، والعرض والطلب، ووضع العاملين حسب المنطقة الجغرافية، وأنواع فرص العمل في الداخل والخارج للمكتبات خلال الثمانينيات؛ وناقش العوامل التي قد تسهم في التأثير على العرض والطلب في المستقبل في المكتبات والمعلومات في المجالات ذات الصلة.

كما قام ياتس Yates (١٩٩٢م) بدراسة عن "تقييم الاتجاهات والعوامل التي تؤثر في التوجهات المستقبلة في تعليم علم المكتبات والمعلومات"، كان الغرض من الدراسة تحديد الكفاءات لشغل منصب أمين مكتبة كما هو معلن في وقائع التعليم العالي. التقييم شمل أدلة المدارس الحالية التي تقبل الطلبة في علم المكتبات والمعتمدة من قبل جمعية المكتبات الأمريكية، هذا التقييم شمل القضايا المتعلقة بأعضاء هيئة التدريس، المقررات، متطلبات القبول والتخرج، والتعليم عن بعد. مقارنة كفاءة المهارة والتدريب كما هو معلن في وقائع التعليم العالي بخطط المدارس الحالية المعتمدة من قبل جمعية المكتبات الأمريكية لتحديد إذا كانت مناهج علم المكتبات تدعم سوق العمل الحالي.نتائج الدراسة

المعلنة في مجلة التعليم العالي تضمنت ما يلي: مهارات تقنية الحاسب التي أصبحت مطلوبة من قبل سوق العمل الحالي في مجالات البحث في قواعد البيانات على الإنترنت والأتمتة. طلب الخبرة والإشراف يشير إلى الحاجة إلى تعزيز الجوانب الإدارية والتدريبية في علم المكتبات. وأوصت الدراسة بأن مدارس علم المكتبات عززت خططها والمهارات ذات الصلة الإدارية، إمكانية تقديم عمداء مدارس علم المكتبات والمعلومات درجات مشتركة مع مدارس أخرى مثل المدارس التجارية والتي تؤكد على الطبيعة غير الربحية للمكتبات، تعرض جمعية المكتبات الأمريكية الإتاحة العامة لتبادل الفرص التعليمية لأمناء المكتبات، تعاون عمداء المكتبات لرصد اتجاهات سوق العمل الحالية بما في ذلك الرواتب.

كما أعد بهشتي Behesti (١٩٩٩م) دراسة بعنوان : "الخطط الدراسية في المكتبات ودراسات المعلومات"، وتعد هذه الدراسة من أهم الدراسات ذات الصلة بهذه الدراسة، حيث قام الباحث بدراسة تقويمية شاملة لخطط برامج المكتبات ودراسات المعلومات المعتمدة من جمعية المكتبات الأمريكية (American Library Association) المرتبطة بجمعية المكتبات والمعلومات (ALISE)، التي يتوافر لها موقع على شبكة الإنترنت يتضمن وصفاً لمقرراتها الدراسية. استخدم الباحث المنهج المسحي في محاولة منه لتقويم الخطط الدراسية لأقسام المكتبات والمعلومات المعتمدة من جمعية المكتبات الأمريكية والمتاحة على الإنترنت واستبعاد الجامعات التي ليس لها مواقع على الإنترنت من الدراسة. كان مجموع البرامج التي تم الحصول عليها (٤٤) برنامجاً. ومن خلال الاطلاع على الخطط ووصف المقررات الدراسية تم استنتاج أكثر من (٥٠٠٠) كلمة مفتاحية وتم اختيار (٥١٢) كلمة تمثل الموضوعات التي لها دلالة في الخطط الدراسية في البرامج، تم تعديل القائمة من خلال تجميع الكلمات المترابطة موضوعياً وحذف كلمات يرى الباحث أنها عامة ليصل مجموع الكلمات المفتاحية إلى (٣٤٣) مصطلحاً. استخدم الباحث الوسط والوسيط لتمثيل توزيع المصطلحات النهائية

عبر برامج المكتبات والمعلومات، كما استخدم الأساليب الإحصائية لقياس العلاقة بين المفاهيم اعتماداً على كثافتها، وتوصلت الدراسة من استخدام الأساليب الإحصائية إلى المحاور الموضوعية الأساسية في الاختصاص ويندرج تحتها الموضوعات ذات العلاقة. ومن هذه المحاور تم التوصل إلى المعرفة والمهارات الرئيسة في تعليم المكتبات والمعلومات، وتشتمل على: التكنولوجيا، الإدارة، تنظيم المعلومات، البحث وتطوير قواعد البيانات، تنمية المجموعات، الطرق الرياضية والبحث، الموضوعات الاجتماعية، المواد غير المطبوعة، المواد النادرة، مصادر المعلومات، المصادر المرجعية، الأرشيف، أدب الأطفال، قضايا مهنية.

وفي الدراسة التي أجرتها جمعية تعليم المكتبات والمعلومات (Association for Library and Information Science Education ALISE) بعنوان : "تعليم المكتبات وعلم المعلومات للمهنيين للقرن الجديد" تمخضت هذه الدراسة عن إصدار تقرير كاليبور (٢٠٠٠م) الذي اهتم بتحليل التغيرات والاتجاهات الحديثة في برامج تعليم المكتبات والمعلومات على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية. ولقد استخدمت هذه الدراسة كثيرًا من الأساليب والطرق لجمع البيانات مثل الاستبانة، دراسة الحالة، تحليل المحتوى والمقابلة. وتم إعداد التقرير عن طريق لجنة مكونة من مختصين في المكتبات وعلم المعلومات على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية، وبعد تحليل المناهج الدراسية ركز التقرير على ست سمات أو توجهات حددت التغيير في خطط برامج المكتبات وعلم المعلومات من أهمها: أنه بالإضافة إلى المكتبات كمعاهد والعمليات المتعلقة بالمكتبة، بدأت الخطط في أقسام المكتبات وعلم المعلومات بتخطي مفهوم المكتبة إلى مفهوم أوسع يتعلق ببيئة المعلومات وقضايا المعلومات، بينما برامج المكتبات والمعلومات ما زالت تعتمد على العلوم الأخرى في تصميم مناهجها؛ إلا أنها بدأت في تحديد مجالها الموضوعي الذي يتعلق بإدارة المعلومات، وأن برامج المكتبات والمعلومات زادت من توظيف واستثمار تقنية المعلومات في خططها الدراسية، كما أشار التقرير إلى أن

برامج المكتبات وعلم المعلومات تقوم بتقديم كثير من التخصصات الموضوعية داخل التخصص العام في خططها الدراسية، وأن كثيرًا من برامج ومدارس المكتبات تقدم إرشادات وتعليمات متعددة لإعطاء الطلبة المرونة من خلال تعدد الخيارات من ناحية الأيام والأوقات التي تقدم بها المادة، وأيضاً أن برامج ومدارس المكتبات وعلم المعلومات بدأت في التوسع وذلك بتقديم كثير من الدرجات العلمية مثل درجة الماجستير ودرجة الدكتوراة.

كما أن هناك دراسة قام بها أُوكولا Ocholla (٢٠٠٠م) بعنوان: "مراجعة وتنقيح مناهج المكتبات وعلم المعلومات في جامعة جنوب أفريقيا واستخدم الدراسة التتبعية والدراسة المسحية لإعلانات العمل"، تم في هذه الدراسة استخدام طريقتين لمراجعة وتنقيح مناهج المكتبات وعلم المعلومات. الطريقة الأولى: قام الباحث بدراسة حالة على خريجي جامعة زولاند من عام ١٩٩٦ إلى ١٩٩٩م من خلال تتبعه للخريجين من تلك الجامعة ومقابلتهم بحضور المسؤولين عن التوظيف في جهات العمل التي التحقوا بها، وذلك من أجل التعرف إلى المعرفة والمهارات والاتجاهات التي تم تدريبهم عليها بالجامعة وهل كانت مناسبة لأعمالهم الحالية أم لا.

أما الطريقة الثانية التي استخدمها الباحث، فكانت من خلال قيامه بدراسة لتحليل نوع سوق العمل عن طريق مسح إعلانات العمل في مجال المكتبات وعلم المعلومات في الصحف الوطنية الأسبوعية المشهورة لمدة ثلاث سنوات والحصول على تفاصيل بخصوص تاريخ وموقع الإعلان، نوع الجهة الموظفة، متطلبات ومواصفات العمل، المؤهلات والخبرة المطلوبة، المعرفة، المهارات، والاتجاهات، ثم تجميعها وتحليلها. وعلى الرغم من أن هاتين الطريقتين لهما شعبية وسمعة جيدة في التعرف إلى ما يريد الباحث التعرف إليه، إلا أنهما ليس بالضرورة أن تعطيا صورة دقيقة وواضحة عن العرض أو الطلب، بحيث يمكن أن تعزز كفاءة وإفادة تعليم المكتبات وعلم المعلومات من أجل الخدمة وإمكانية الحصول على الوظيفة

للخريجين، والدليل أن القطاع العام وبخاصة المكتبات العامة والأكاديمية تسيطر بشكل كبير على سوق العمل في جنوب أفريقيا، وأن التخصصات المطلوبة تركزت في التعليم الجيد في حقول إدارة المعلومات، تقنية الاتصالات، البحث عن المعلومات، التحليل وربطه بالحقل العلمي.

وفي دراسة قام بها كل من ليشر Lesher وعبد المعطي Abdel Motey (٢٠٠٢ م) بعنوان : "مهنة المكتبات بالكويت: دراسة لاحتياجات السوق" كان هدف الدراسة المقارنة بين الاحتياجات المتوقعة للمكتبيين بالكويت ومخرجات البرامج التعليمية، وبيان وجهات نظر الطلاب الحاليين والجهات المسئولة عن التوظيف تجاه جودة برنامج التعليم في مرحلة البكالوريوس. استخدم الباحثان الاستبانة في جمع البيانات وقد تم توزيعها في عام (٢٠٠١م) في خمسة معاهد كبيرة وتعمل على توظيف المكتبيين بالكويت. ولقد تم تضمين هذه الدراسة كثيرًا من التوصيات من أجل استمرارية التطوير لمهنة المكتبات بالكويت، ومن أهمها : أنه ما زالت الحاجة قائمة إلى برامج الدبلوم في علم المكتبات، وأن هناك عدم توازن بين متطلبات سوق العمل وبين مخرجات التعليم بالنسبة للجنس، حيث إن الإناث أكثر من الذكور في الالتحاق بالبرنامج بينما احتياجات سوق العمل من الذكور أكثر منه من الإناث، وأوصت الدراسة أيضاً بضرورة الاهتمام بالمباني وإجراءات التسجيل؛ لأنها تشكل عائقاً أمام الطلاب، وأن هذه الجوانب لا بد أن تحسن من أجل تعزيز رضا الطلاب ودوافعهم وإنجازاتهم العلمية، كما أوضحت الدراسة أن كثيرًا من الطلاب كان اختيارهم للتخصص بطريقة عشوائية بدون أن تكون هناك أسباب وراء هذا الاختيار، كما أن خيارات التوظيف المتاحة محدودة وهي من قبل المكتبات المدعومة من الدولة، كما أوصت الدراسة بضرورة قيام دراسات مستقلة للبحث عن فرص تسويقية للعاملين في هذا المجال، كما أن الجهات المسؤولة عن قطاع التوظيف ركزت على توفر الجانب التطبيقي (العملي) للمعرفة، وأيضاً على إتقان اللغة الإنجليزية، ومؤهلات عامة أخرى مثل التنظيم وكتابة التقارير.

وفي دراسة أعدها بلسنق Blessing (٢٠٠٢م) بعنوان : " اتجاهات سوق العمل للمكتبيين ما بين عامي ١٩٨٥-٢٠٠٠م" ناقشت التأثير الكبير الذي تركه عصر المعلومات على مهنة المكتبات، وبين أن التقنية المرتبطة بالحاسب غيرت الطريقة التي يؤدي بها المكتبيون أعمالهم، ومهامهم، كما أنها خلقت فرص عمل حقيقية جديدة للمكتبيين. ولقد قامت مجلة المكتبة بعمل دراسة مسحية جمعت من خلالها بيانات عن الرواتب السنوية ومراكز التوظيف في جمعية المكتبات الأمريكية (ALA) ثم تم وضعها في شكل رسوم بيانية وإحصاءات لتتبع توجهات سوق العمل ما بين ١٩٨٥-٢٠٠٠م. كما تم مناقشة قضايا أخرى مثل الأجرة والتنقل الوظيفي، والتعليم. وعلى عكس ما كان متوقعًا ومحل خوف من أن التغير التقني سيقوم بإحلال الآلات محل المكتبيين؛ أظهرت نتائج الدراسة أن التطورات التقنية الحديثة قدمت فرصاً وظيفية جديدة للمكتبيين، وأن الرواتب السنوية للمكتبيين قد حصل فيها ارتفاع كبير خلال السنتين الأخيرتين من زمن الدراسة، وأن انخفاض عدد الخريجين في السبعينات سوف يتلاشى؛ بما أن الناس أصبحوا أكثر وعياً لتنوع الفرص الوظيفية الجديدة التي تنتظر خريجي حملة الدرجات العلمية في المكتبات، وكما أشارت الدراسة أن الطلب سوف يتزايد على خريجي المكتبات وبخاصة عندما ارتبطت المكتبات بتقنية المعلومات.

وفي الدراسة التي قام بها كقنقو Kigongo (٢٠٠٣م) بعنوان : " نحو منهج فعال: دراسة مقارنة للمناهج الدراسية في مدارس المكتبات والمعلومات في شرق أفريقيا وأقسام المكتبات ودراسات المعلومات في جامعات ويلز، بوست وانا، وكيب تاون " يطبق البحث النوعي عادة باستخدام الاستبانات ، المقابلات، الملاحظة، جماعات التركيز، الحوارات. هذه الدراسة تختبر مدى التغير في تطبيقات المناهج في دراسة المكتبات وعلم المعلومات، وتأثير التغير على المجتمع وعلى العامل الاقتصادي والسياسي في مدارس شرق أفريقيا. ولأغراض المقارنة تم اختبار تجارب قسم المكتبات وعلم المعلومات في جامعات ويلز University of Wales

وبوست وانا Botswana وكيب تاون.Cap Town . خلصت النتائج إلى اقتراح الحاجة إلى تغيير سياسة المناهج والعمل على تجانس البرامج ووضع طرق تعليم متعددة وتحسين ظروف المكان وطرق التدريس والبحث، إضافة إلى توحيد البرامج على مستوى العالم.

وفي دراسة أعدها هوفمان وهاستنقز Hoffman & Hastings (٢٠٠٥م) بعنوان: "تقييم رضا طلاب SLIS وتأثيرها العالمي"، قدمت هذه الورقة في مؤتمر ALISE في عام ٢٠٠٥م. استمر خريجو برامج المكتبات وعلم المعلومات (LIS) في تقييم خططهم وأهدافهم وأغراضهم، بما أن التوجهات في التعليم تحولت تجاه بيئة عالمية تركز على المعلومات، والتقنية، والتعليم عن بعد. في السنوات الأربع الماضية، عملت كلية المكتبات وعلوم المعلومات التابعة لجامعة شمال تكساس استبانة للطلاب الخريجين بدرجة الماجستير عند انتهائهم وتخرجهم من هذا البرنامج، تركز هذه الدراسة على تقييم الطالب ورضاه عن برنامج الماجستير في هذه الكلية وعن الطرق التي تم إعداد هؤلاء الطلاب بها للتعامل مع التغير المرحلي تجاه التوجه العالمي لمهنة المكتبات وعلم المعلومات، ثم قياس رضا الطلاب في خمسة أبعاد رئيسة: ١) خلفية معلومات البرنامج. ٢) أهداف وأغراض برنامج الماجستير. ٣) الخطط الدراسية. ٤) الموارد المادية والتجهيزات. ٥) أعضاء هيئة التدريس والإرشاد. إجابة الطلاب وتعليقاتهم تعكس رضا عالياً لديهم وتؤكد محاولة الكلية لتحقيق الأهداف والأغراض للبرنامج، نتائج إيجابية ومفيدة في إجابات الطلاب، هذه النتائج تم مقارنتها مع قضايا تم تحديدها في البيئة العالمية وتم تقديم المقترحات الملائمة لتقابل تقييم الخطة بمرونة.

وفي الدراسة التي أجراها أينا Aina (٢٠٠٥م) بعنوان : " نحو مناهج دراسية مثالية في المكتبات ودراسات المعلومات في أفريقيا : بعض الأفكار التمهيدية"، توضح هذه الدراسة كيفية عدم مقدرة الخطط الدراسية (المناهج) في مدارس علم المكتبات في أفريقيا على مواكبة البيئة الوظيفية في المنطقة ويلقي الضعف

الرئيس لهذه الخطط الضوء على الضعف العام للخطط الموجودة أصلاً في العالم الغربي، وفي حين أن معظم المناهج في هذه المدارس تطبق بالطريقة التقليدية نجد أن المناهج نفسها تفشل في مواكبة سوق العمل. تهدف الدراسة إلى وضع منهج مثالي يخدم إنشاء المكتبات التقليدية، ويساعد على فتح وظائف جديدة في المجتمعات الريفية تخدم العالم الخارجي والاحتياجات المحلية. يتكون المنهج المثالي من ثمانية نماذج أربعة منها تكوِّن العمود الفقري لهذا المنهج وهي : مفاهيم المكتبة، تقنية المعلومات والاتصالات، إدارة الأرشيف والسجلات، خدمات معلومات الريف. وتتكون النماذج الأخرى من البحث، إدارة النشر، العلاقات العامة. تمت في هذه الدراسة مقارنة المنهج المثالي (النموذجي) بالمناهج الأخرى المطبقة في ثلاث مكتبات ومدارس علم المعلومات في أفريقيا وتم الأخذ في الاعتبار الاختلاف بين المناهج المطبقة على مستوى القارة والمنهج المثالي الافتراضي.

وفي دراسة قام بها مكيني Mckinny (٢٠٠٦) بعنوان : " مسودة مقترحة للكفاءات الجوهرية لجمعية المكتبات الأمريكية مقارنة مع مقررات الاعتماد الأكاديمي المقترحة والمرشحة للاعتماد: تحليل أولي"، أظهرت الدراسة أن جمعية المكتبات الأمريكية لديها برامج معتمدة على الخط المباشر مع التحديث المستمر إلا أن هذه المعايير الخاصة ALA تتطلب أن يكون البرنامج معترفاً به وأن تكون الرسالة والأهداف تعكس مبادئ وأخلاقيات المهنة. استخدم الباحث الصيغ لاختبار البرامج المعتمدة والبرامج المقترحة للاعتماد والمرشحة قبل الاعتماد، وعرف الكفاءات الجوهرية التي تفي بمتطلبات تلك المعايير للمقررات المطلوبة بأنها عبارة عن أخلاقيات المهنة، بناء المصادر، تنظيم المعرفة، تقنية المعرفة، خدمة بث المعرفة، متطلبات بحوث المعرفة، تراكم المعرفة، التعليم المستمر مدى الحياة ، إدارة المؤسسات.

وبعد اختبار المقررات الدراسية ووصف لـ (٥٦) برنامجاً لأقسام المكتبات والمعلومات وجد مكيني أن (٥٣) منها (٩٤,٦٪) لديها مقررات تناولت كل الكفاءات الجوهرية الثماني، وقد اعتمد البحث على المصادر العامة المتاحة.

وأجرى سجاد الرحمن Sajjad ur Rehman (أ٢٠٠٧م) دراسة بعنوان : "تنمية الكفاءات الجديدة للمختصين في تعليم المكتبات والمعلومات: تحديات للمعلمين"، هدفت هذه الدراسة إلى وصف التطورات الحديثة في تعليم المكتبات والمعلومات بحيث أصبح المتخصصون في تعليم المكتبات والمعلومات غير مؤهلين لسوق العمل، ولهذا الغرض تم تحديد مهارات وكفاءات جديدة يحتاجها المتخصصون في تعليم المكتبات والمعلومات. وفي هذه الورقة المقدمة لمؤتمر (أعلم) تم تحديد الكفاءات الجوهرية المقدمة من جمعية المكتبات الأمريكية وغيرها من الأدلة المرشدة ومن هذه الكفاءات التي تم تحديدها: الكفاءة التقنية، تنظيم المعلومات، كفاءة الخدمة، كفاءة إدارة المعلومات والمعرفة، كفاءة الإدارة. ومن خلال هذه الورقة قام الباحث بتحليل احتياجات سوق العمل، وأشار إلى أن هناك كثيرًا من العوامل التي تؤثر على القطاعين العام والخاص.

أعد كافيليا Kavulya (٢٠٠٧م) دراسة بعنوان : "تدريب المتخصصين في علم المكتبات والمعلومات في كينيا: تقدير الاحتياجات"، كان الهدف من الدراسة أولاً: تقويم الوضع الحالي لسوق العمل للمتخصصين في علم المكتبات والمعلومات في كينيا ، ومدى ملاءمة المناهج الحالية، ومصادر التدريب في علم المكتبات والمعلومات في معاهد التدريب في الدولة. ثانياً: تحديد أولويات مجالات التدريب التي يتطلبها المتخصص في علم المكتبات والمعلومات مع ربطها بسوق العمل الحالي ومتطلبات الأداء. اعتمد الباحث على المنهج الوصفي، تم تصميم الاستبانة وجمع البيانات من عينات مختلفة في علم المكتبات والمعلومات عن طريق أدبيات الإنتاج الفكري من الطلاب، المتخصصين، والموظفين. عدد أفراد العينة (١١٠). ويتبين من النتائج أن هناك ملحوظة تشير إلى مناسبة سوق العمل للمهنيين في علم المكتبات والمعلومات في كينيا. برامج التدريب الحالية في علم المكتبات والمعلومات في الدولة لا تشير إلى متطلبات واحتياجات سوق العمل.وعدم ملاءمة معاهد التدريب لتعليم المصادر في علم المكتبات والمعلومات؛ المقررات ليس لها

علاقة بسوق العمل. وأوصت الدراسة بمراجعة الخطط والمناهج في علم المكتبات والمعلومات لتعزز من ثبات سوق العمل بالإضافة إلى التدرب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وقام كل من رامشا Ramesha ورامشا Ramesha (٢٠٠٧م) بدراسة عن "التوجهات، التحديات، ومستقبل تعليم علم المكتبات والمعلومات في الهند". وذكرا أن ثورة التكنولوجيا مهدت الطريق للتحديات أمام مدارس علم المكتبات والمعلومات ليس في الهند فقط وإنما في الدول الغربية أيضاً. وأن المسؤوليات تتزايد أمام أقسام المكتبات والمعلومات لتنتج محترفين أو متخصصين لقيادة مهنة المكتبات إلى القرن الحادي والعشرين. الدور الرئيس لأقسام المكتبات والمعلومات هو تزويد الطلاب بالفلسفة، والمعرفة، والقيم المهنية لعلم المكتبات وغيرها في ذلك المضمار، خضع تعليم علوم المكتبات ومرافق التدريب الهندية لتغيرات سريعة خلال السنوات العشر الماضية، وأن عدد مدارس المكتبات نما بشكل ملحوظ. من خلال برامج التعليم النظامي، ومن خلال برامج التعليم عن بعد، وتم إعادة النظر في المناهج وتنقيحها بشكل ملحوظ. كما أن جودة معلمي المكتبات تحسنت وكذلك مخرجات البحث تشهد أبعاداً جديدة. الزيادة في الاستخدام والوصول إلى المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات في تعليم علم المكتبات أصبح أكثر مشاهدة، وهذه الورقة تناقش التحديات التي تواجه تعليم المكتبات والمعلومات في القرن الحادي والعشرين وكيفية جعل التعليم أكثر صلة وفاعلية.

وأعد سجاد الرحمن Sajjad ur rehman (ب٢٠٠٧م) دراسة بعنوان : " ضمان الجودة والتعليم في علم المكتبات والمعلومات في دول مجلس التعاون الخليجي"، هدفت هذه الورقة إلى تحري الوضع وتقويم الإستراتيجيات في تعليم علم المكتبات والمعلومات في الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي وهي : (السعودية، الإمارات العربية المتحدة، الكويت، قطر، عُمان، البحرين). ثمانٍ

من تسع مدارس في المنطقة تقدم معلومات من استبانة وزعت إلكترونياً، تقدم ستة برامج لتعليم علم المكتبات والمعلومات من خلال أربع جامعات في المملكة العربية السعودية، وبرنامجين في الكويت، وبرنامجاً لتعليم علم المكتبات والمعلومات في كل من قطر وعمان. وبشكل أساس هذه البرامج تمنح درجة البكالوريوس. هذه الورقة تصف الوضع في ثمانية برامج لتعليم علم المكتبات والمعلومات من حيث الهيكل التنظيمي، والخطة الإستراتيجية، والطلاب، وأعضاء هيئة التدريس، والموارد والتسهيلات، وتصف أيضاً جهود التقييم المعمول بها في هذه البرامج من خلال الدراسة الذاتية أو التقييم الخارجي، وتقييم نتائج هذه العمليات، وتم بحث تصوراتهم ورغبتهم في الاعتماد وإصدار الشهادات. استخدم الباحث الاستبانة في جمع البيانات. وكشفت الدراسة عن النتائج الآتية: أنه من الملاحظ أن برامج تعليم المكتبات والمعلومات في دول مجلس التعاون الخليجي الست تمنح الدرجة الجامعية، وأنه لا يوجد سوى مدرسة واحدة تمنح درجة الماجستير. وأظهرت النتائج أن سلم الرواتب والتصنيف الوظيفي للمتخصصين في علم المكتبات والمعلومات خاضع لنظام الخدمة المدنية، وأيضاً تمنح درجات جامعية للمتخصصين في علم المكتبات والمعلومات. وأظهرت النتائج أن نسبة أعداد الطلاب عالية مقارنة مع أعداد أعضاء هيئة التدريس، حيث إن نسبتهم ١:٣٠، ووجدت الدراسة أن ثلاث مدارس من عينة الدراسة قاعاتها الدراسية غير مزودة بالتكنولوجيا. وكشفت الدراسة أن مدرستين فقط مشتركة بتصنيف ديوي على الوب، وهذه العوامل تشير إلى أن صانعي السياسة يحتاجون إلى زيادة الوعي والانتباه إلى الموارد المتاحة والمرافق والتي تؤثر على عملية التعليم.

٣/٢/٢ التعليق على الدراسات السابقة وعلاقتها بالدراسة الحالية:

من خلال استعراض الباحثة للدراسات السابقة وفيما يتعلق بالمنهج المتبع يتضح ما يلي:

١- استخدمت معظم الدراسات السابقة المنهج الوصفي المسحي، كما استخدمت الاستبانة والمقابلة لجمع البيانات اللازمة، من أمثال تلك الدراسات الآتية : **(بهشتي، ١٩٩٩م)** ، **(جمعية تعليم المكتبات والمعلومات، ٢٠٠٠م)** ، **(ليشر وعبد المعطي،٢٠٠٢م)** ، **(حافظ، ٢٠٠٣م)** ، **(الضرمان، ١٤٢٥هـ)** ، **(القبلان والزهراني،١٤٢٨هـ)**، **(لي ما ستر، ١٩٨١م)**، **(كقنقو، ٢٠٠٣م)**، **(كافيليا، ٢٠٠٧م)**. كما جمعت بعض الدراسات السابقة بين منهجين مختلفين أو أسلوبين مختلفين مثل دراسة **(جان،٢٠٠٠م)** ، **(العلي واللهيبي، ١٤٢٥هـ)** ، **(علي، ١٩٩٢م)** ، **(البلادي والمرغلاني، ١٤٢٨هـ)** ، **(ضليمي والعمودي، ١٤٢٨هـ)** ، **(خلاف وقشقري، ١٤٢٨ هـ)**، **(أوكولا، ٢٠٠٠م)**.

٢- تتفق الدراسة الحالية مع معظم الدراسات السابقة في:

أ- أداة الدراسة المستخدمة هي الاستبانة.

ب- كما تتفق الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة التي تناولت تحديد المهارات والكفاءات التخصصية المطلوبة في خريجي أقسام المكتبات والمعلومات كما في دراسة **(العلي واللهيبي، ١٤٢٥هـ)**، **(الضرمان، ١٤٢٥هـ)**، **(الأنصاري وسجاد الرحمن، ١٤٢٣هـ)**، **(ضليمي والعمودي،١٤٢٨هـ)**، **(مكيني،٢٠٠٦م)**، **(سجاد الرحمن،أ ٢٠٠٧م)** ، **(القبلان والزهراني، ١٤٢٨هـ)**، **(معتوق،١٤٢٨هـ)**، **(الشويعر، ١٤٢٨هـ)**.

ج- وأيضاً تتفق الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة التي تناولت المعوقات أو الصعوبات التي تواجه توظيف خريجي أقسام المكتبات والمعلومات في سوق العمل كما في دراسة **(الضرمان، ١٤٢٥هـ)**، **(العلي واللهيبي، ١٤٢٥هـ)**، **(القبلان والزهراني،١٤٢٨هـ)**.

ح- كما اتفقت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة التي تناولت مدى تلبية المناهج الدراسية لاحتياجات سوق العمل كما في دراسة **(الضرمان،**

١٤٢٥هـ)، (ليشر Lesher وعبد المعطي Abdal motey ،٢٠٠٢م)، (العلي واللهيبي، ١٤٢٥ هـ)، (بلسنق Blessing، ٢٠٠٢م)، (سجاد الرحمن،٢٠٠٧م)، (كافيليا،٢٠٠٧م)، (رامشا، ٢٠٠٧م).

٣- تختلف الدراسات السابقة في المجتمع المدروس:

أ- فبعض الدراسات السابقة اقتصرت على برامج المكتبات والمعلومات في دولة واحدة مثل الولايات المتحدة الأمريكية كما في دراسة **(بهشتي، ١٩٩٩م)، (جمعية تعليم المكتبات والمعلومات، ٢٠٠٠م)**، ودراسة **(ليشر وعبدالمعطي،٢٠٠٢م)** في الكويت، **(الضرمان، ١٤٢٥هـ)** في السعودية، **(نعيمة رزوقي، ١٤٢٣هـ)** في سلطنة عمان، **(العسافين، ١٤٢٦هـ)، (الوردي، ٢٠٠٠م)،(جرناز،٢٠٠٧)،(رامشا،٢٠٠٧).**

ب- كما شملت بعض تلك الدراسات السابقة المشار إليها كثيرًا من الدول مثل **(الصباغ، ١٩٩٧م)، (جان، ٢٠٠٠م)، (الصباغ، ١٤٢١هـ).**

ج- كما تختلف بعض الدراسات السابقة عن الدراسة الحالية في أن بعض الدراسات السابقة اقتصرت على دراسة مقررات تكنولوجيا المعلومات في أقسام المكتبات والمعلومات كما في دراسة **(ثناء فرحات، ١٤٢٦هـ)**، في حين أن الدراسة الحالية تناولت جميع المقررات الموجودة في الخطط الدراسية.

٤/٢/٢ أهمية الدراسات السابقة للدراسة الحالية:

يتضح من استعراض الدراسات السابقة أن هذه الدراسات ساعدت في توجيه الدراسة الحالية وفي كتابة الإطار المفهومي لها، كما ساعدت في بناء أداة الدراسة المستخدمة وتصميمها، وأيضاً سوف تستفيد الباحثة من النتائج والتوصيات التي تمخضت عن تلك الدراسات.

أما الدراسة الحالية فتختلف عن الدراسات السابقة فيما يلي:

أن أقسام المكتبات والمعلومات بجامعات المملكة العربية السعودية قد تبنت خططاً جديدة تضمنت تعديلات أساسية وذلك لمسايرة التطورات الحديثة التي

يشهدها التخصص، إلا أن تلك الخطط لم تدرس من قبل بما فيه الكفاية؛ لمعرفة مدى مواكبتها لتلك التغيرات والتوجهات الحديثة، حيث إن معظم الدراسات السابقة اقتصرت على دراسة الخطط الدراسية القديمة ولم تتعرض بشكل كاف وشامل للخطط الجديدة، ومن هذا المنطلق فإن الدراسة الحالية تركز على الخطط الجديدة وتحاول أن تغطيها بشكل شامل ومن جميع الجوانب. يضاف إلى ذلك، أنه في الدراسات السابقة لم يتم ربط سوق العمل بالخطط الدراسية والبرامج الأكاديمية، كما هي الدراسة الحالية التي تناولت سوق العمل السعودي في القطاعين الحكومي والخاص ومدى تلبية البرامج الأكاديمية في أقسام المكتبات والمعلومات بجامعات المملكة العربية السعودية لاحتياجات ومتطلبات هذا السوق ومعرفة المهارات والكفاءات المهنية اللازم توافرها في خريجي هذه الأقسام، مما قد يفيد في عملية التخطيط الجيد للتعليم في هذا المجال، كما سوف يفيد في معرفة جوانب القوة والضعف في الخطط الدراسية، وهذا ما يؤكد أهمية الدراسة الحالية التي ستحاول الإسهام بإضافة جزء يسير وسد بعض القصور في هذا المجال.

الفصل الثالث

منهجية البحث وإجراءات الدراسة

٣/١ المقدمة :

تعرض الباحثة في هذا الفصل المنهج المتبع في هذه الدراسة، والأداة التي سوف يتم تطبيقها، ومجتمع وعينة الدراسة، والأساليب الإحصائية التي تم استخدامها في تحليل ومعالجة البيانات.

٣/٢ منهج الدراسة :

للتعرف إلى مدى مواكبة البرامج الأكاديمية في أقسام المكتبات والمعلومات بجامعات المملكة العربية السعودية للتطورات الحديثة التي يشهدها التخصص ومدى تلبيتها لاحتياجات ومتطلبات سوق العمل، اعتمدت الدراسة على استخدام المنهج الوصفي من خلال المنهج المسحي وأسلوب تحليل المحتوى، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: لتحليل وتقويم خطط البرامج الأكاديمية في أقسام المكتبات والمعلومات استخدمت الباحثة المنهج الوصفي (أسلوب تحليل المحتوى)؛ حيث يعد هذا المنهج من أنسب المناهج لهذا الغرض، ويقصد بمنهج تحليل المحتوى هنا ما عرفه به بيرلسون بأنه " عبارة عن طريقة بحث يتم تطبيقها من أجل الوصول إلى وصف كمي هادف ومنظم لمحتوى وسيلة الاتصال". ويمكن تطبيق تحليل المحتوى لتحقيق أغراض مختلفة وهي: الوصف الكمي للظاهرة المدروسة، أو المقارنة، أو التقويم. **(العساف، ١٤٢١هـ).**

وأشار عبد الهادي إلى أن "تحليل المحتوى هو طريقة تستخدم لتسهيل التحليل الموضوعي لظهور الكلمات أو الجمل أو المفاهيم أو الشخصيات أو حتى الفقرات المحتواة في المواد المطبوعة والمواد السمعية والبصرية" (٢٠٠٣م، ص ١٤٥)

اعتمدت الباحثة على نموذج (model) طور بواسطة علي العلي ومحمد اللهيبي في دراسة سابقة لهما، حيث يحوي هذا النموذج المحاور الموضوعية للتخصص

والعناصر التي تغطي كل محور، بحيث يمكن من خلاله تقييم البرامج وقياس مدى تغطيتها لمحاور التخصص الموضوعي، وأيضاً يمكن الاستفادة منه عند بناء برنامج جديد وتصميمه في حقل المكتبات والمعلومات. تم بناء النموذج المقترح من خلال ملخص أدبيات الموضوع، وتجارب الأقسام الأكاديمية الأخرى، ومؤشرات استقراء سوق العمل، والمعايير الدولية للبرامج الأكاديمية في تخصص المكتبات والمعلومات، ويشمل النموذج المقترح المجالات الموضوعية الآتية: أساسيات علم المكتبات والمعلومات، خدمات المعلومات، تقنيات المعلومات، إدارة نظم وخدمات المعلومات، معالجة المعلومات والمهارات. **(العلي واللهيبي، ١٤٢٥هـ).**

ثانياً: لدراسة الجانب الآخر من الدراسة، المتعلق بمعرفة مدى تلبية تلك البرامج لحاجات سوق العمل السعودي، اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي (المسحي)؛ حيث يعتبر مناسباً لطبيعة هذه الدراسة التي تهتم بتقصي الآراء ومعرفة الاتجاهات وذلك بهدف تحديد مشكلة الدراسة وتحليلها، ويقصد بهذا الأسلوب " ذلك النوع من البحوث الذي يتم بواسطة استجواب جميع أفراد مجتمع البحث أو عينة كبيرة منهم، وذلك بهدف وصف الظاهرة المدروسة من حيث طبيعتها ودرجة وجودها فقط، دون أن يتجاوز ذلك إلى دراسة العلاقة أو استنتاج الأسباب مثلاً". **(العساف، ١٤٢١هـ، ١٩١).**

وأشار عبد الهادي إلى أن المسح (Survey) هو استخدام طريقة منظمة لتحليل وتفسير وتصوير أو تشخيص الوضع الراهن لمؤسسات المعلومات والمستفيدين منها وما يرتبط بهما، وأكد أن من سمات هذا المنهج أنه يرتبط بمؤسسات معينة أو جماعات معينة، وفي مكان محدد، وأنه ينصب على الوقت الحاضر حيث إنه يتناول أشياء موجودة بالفعل وقت إجراء البحث، حيث تعتبر البحوث المسحية الميدانية من أهم البحوث في مجال المكتبات والمعلومات، ومن أكثرها شيوعاً في الوقت الحاضر" (٢٠٠٣م، ١٠٢-١٠٣).

ويشير حمدان (١٤٠٩هـ) إلى أن البحوث المسحية تقوم على استطلاعات الرأي والمقابلات وجرد البيانات وتحليل الوثائق والسجلات والمقابلات، ويهدف هذا النوع من البحوث إلى تكوين صورة متكاملة للحالة الراهنة لعامل أو ظرف أو حادثة أو ظاهرة محددة لغرض مقارنتها بأخرى معيارية متشابهة، للعمل على التحسين أو التطوير اللذين يهدف إليهما البحث. ويمر البحث بالخطوات العامة التالية: تحديد المشكلة أو الموضوع الذي سيجري مسحه، مراجعة الدراسات السابقة، اختيار الأدوات المناسبة لجمع البيانات، جمع البيانات، تحليلها وتفسيرها، تقرير النتائج واقتراحات التطوير بالمستقبل.

٣/٣ مجتمع وعينة الدراسة :

يشمل مجتمع البحث الخطط والبرامج الدراسية ومؤسسات المعلومات في القطاعين العام والخاص بالمملكة العربية السعودية. وأما عينة الدراسة فقد اعتمدت الباحثة على العينة العمدية (الغرضية) Purposive Sample حيث تستخدم هذه العينة عند القيام بدراسات استطلاعية أو دراسات حقلية، أي عند عدم إلمام الباحث بمجتمع الدراسة الكلي أو عدم توافر معلومات عن ذلك المجتمع. ونظراً لكبر حجم المجتمع حيث إنه يشمل جميع القطاعات الحكومية والقطاعات الأهلية من وزارات وجامعات ومؤسسات وشركات، التي تحتاج إلى اختصاصي معلومات قادر على التعامل مع التطورات التقنية والتفاعل معها والاستفادة منها في إدارة المعلومات، في هذه الحالة تكون العينة الغرضية أو العمدية هي المخرج؛ لأنها تسهم في تقديم صورة جيدة عن ذلك المجتمع. **(الضحيان، ١٤٢٠هـ).**

وأشار عبيدات وآخرون (١٤٢٤هـ) إلى أن الباحث يقوم باختيار هذه العينة اختياراً حراً على أساس أنها تحقق أغراض الدراسة التي يقوم بها، كما أن الباحث يقدر حاجته إلى المعلومات ويختار عينته بما يحقق له غرضه.(ص١٠٦)

وأكد القحطاني وآخرون (١٤٢١هـ) أن العينة العمدية قد تكون مفيدة للكشف عن بعض التوجهات النظرية في الموضوع محل الدراسة أو توضيحها. (ص٢٤٩).

ففيما يتعلق بمؤسسات المعلومات في القطاع الحكومي تم استخدام دليل المكتبات ومراكز المعلومات السعودية، المنشور عن طريق مكتبة الملك فهد الوطنية في عام ١٤٢٠هـ، حيث بلغ مجموع هذه المراكز (٢٠٦٢) مركزاً، ويعد هذا الدليل آخر ما تم إصداره من قبل المكتبة الوطنية وما بعد هذا التاريخ فقد قامت الباحثة بجمع الأعداد من مصادرها الأساسية بالرجوع إلى وزارة التعليم العالي بالنسبة للمكتبات الجامعية، أما مؤسسات المعلومات الأخرى فيدخل توزيعها تحت القطاعات الرئيسة، و بعد جمعها وتصنيفها إلى عدة قطاعات رئيسة تم اختيار (٤٣) مؤسسة معلومات ممثلة للمكتبات المدرسية التابعة لوزارة التربية والتعليم، والمكتبات العامة التابعة لوزارة الثقافة والإعلام، والمكتبات الأكاديمية في الجامعات السعودية، والمكتبات المتخصصة، والمكتبات الوطنية.

أما بالنسبة لمجتمع القطاع الخاص فيشمل المنشآت المنتسبة إلى الغرفة التجارية الصناعية بالرياض التي تم تقسيمها إلى ثلاث فئات: الفئة الممتازة، والدرجة الأولى، والدرجة الثانية. وتم الوصول إلى هذا المجتمع بعد استشارة الباحثين في مركز البحوث بالغرفة التجارية الصناعية بالرياض، وسوف تعتمد الباحثة على المنشآت المنتسبة إلى الغرفة التجارية الصناعية من الفئة الممتازة وذلك لكبر حجم هذه المنشآت، وإمكانية توظيفها للخريجين السعوديين، وإمكانية توافر مكتبات ومراكز معلومات فيها، وبعد حصر أعداد مجتمع هذه الفئة بلغ عددها (٢٧٩) منشآة (دليل الصفحات الزرقاء للمنتسبين، ٢٠٠٦ -٢٠٠٧م)، إضافة إلى مراكز المعلومات في الصحف المحلية وفي الغرف التجارية الصناعية بالمدن الرئيسة وفي الجامعات الأهلية في المملكة العربية السعودية والبالغ عددها (٣٠) (مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٤٢٠هـ)، وبذلك يبلغ حجم مجتمع القطاع الخاص (٣٠٩) مؤسسات، وبناءً على ذلك فإن حجم العينة بالنسبة لمؤسسات القطاع الخاص يتكون من (٤٦) مؤسسة، وذلك يمثل ما نسبته ١٥٪ من مجموع عينة

مؤسسات القطاع الخاص البالغة (٣٠٩)، وهي التي أشار إليها فهمي في كتابه (١٤٢٦هـ) بأنها ملائمة لمعظم الدراسات والأبحاث حيث قال : " أظهرت خلاصة الخبرات والتجارب أن حجم عينة في حدود (١٠٪) إلى (١٥٪) من حجم المجتمع الأصلي يبدو ملائماً في معظم الدراسات والبحوث". (ص١١٧) .

ولقد بلغ حجم العينة للقطاعين العام والخاص (٨٩) مؤسسة معلوماتية، وقامت الباحثة بتوزيع الاستبانة بنفسها، كما قامت بالمتابعة المستمرة لتوزيع وجمع الاستبانة شخصياً وبالمتابعة هاتفياً وأيضاً عن طريق البريد الإلكتروني حتى وصل عدد الاستبانات المعادة (٥١) استبانة أو ما نسبته (٥٧٪) كلها صالحة للتحليل. ومن ثم قامت الباحثة بعملية الترميز وإدخال البيانات وتفريغها في الحاسب الآلي تمهيداً لإجراء التحليلات الإحصائية المناسبة للإجابة عن أسئلة الدراسة.

٤/٣ أدوات جمع البيانات :

من خلال الإطار النظري للدراسة، والدراسات السابقة في هذا المجال، واطلاع الباحثة تم تحديد أداة الدراسة وبناؤها، وذلك على النحو الآتي:

لتحليل وتقييم خطط البرامج الأكاديمية في أقسام المكتبات والمعلومات سوف تكون أداة جمع البيانات لهذا المنهج الاستقراء المباشر للخطط الدراسية باستخدام النموذج (model) الذي طور بواسطة علي العلي ومحمد اللهيبي في دراسة سابقة لهما، حيث يحوي هذا النموذج على المحاور الموضوعية للتخصص والعناصر التي تغطي كل محور، تم بناء النموذج المقترح من خلال ملخص أدبيات الموضوع، وتجارب الأقسام الأكاديمية الأخرى، ومؤشرات استقراء سوق العمل، والمعايير الدولية للبرامج الأكاديمية في تخصص المكتبات والمعلومات.

وأما أداة جمع البيانات للجزء المتعلق بمعرفة مدى تلبية تلك البرامج لاحتياجات سوق العمل السعودي، اعتمدت الباحثة على الاستبانة التي تم تصميمها وقامت بعرضها على مجموعة من المحكمين المختصين لإبداء آرائهم حولها من حيث

شمولية الأسئلة ووضوحها وموضوعيتها وصحتها وثباتها وصدقها، ومن ثم تم توزيعها على المسؤولين عن قطاع التوظيف في تلك الجهات لمعرفة وجهات نظرهم. وأيضاً قامت الباحثة بإجراء اتصالات هاتفية للشركات والمؤسسات لتعزيز الاستبانة بغرض التأكد من مصداقية المعلومات المذكورة في الاستبانة.

٥/٣ أساليب المعالجة الإحصائية:

اعتمدت الباحثة في تحليل ومعالجة بيانات الدراسة الأساليب الإحصائية المناسبة التكرارات والنسب المئوية واستخدمت الباحثة البرنامج الإحصائي Statistical Package of Social Science (SPSS) للتعامل ومعالجة البيانات وتحليلها إحصائياً للوصول إلى النتائج.

٦/٣ حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية:

تتناول الدراسة واقع البرامج الأكاديمية في أقسام المكتبات والمعلومات بجامعات المملكة العربية السعودية ومدى مواكبتها للتطورات الحديثة وتلبيتها لاحتياجات سوق العمل السعودي من حيث كثير من المحاور الموضوعية والتي تم قياسها في استبانة الدراسة مثل (مجالات العمل المتاحة للخريجين في القطاع الحكومي والخاص، المهارات والكفاءات التخصصية والكفاءات الإضافية غير التخصصية المطلوبة في خريجي أقسام المكتبات والمعلومات من وجهة نظر المسؤولين عن التوظيف في القطاع الحكومي والخاص، رضا المسئولين في قطاع التوظيف العام والخاص عن الخريجين، المعوقات التي تواجه توظيف خريجي أقسام المكتبات والمعلومات في سوق العمل السعودي، تلبية المناهج التعليمية الحالية في أقسام المكتبات والمعلومات للمتطلبات الفعلية لسوق العمل السعودي، الوسائل التي يمكن من خلالها تحسين الوضع الراهن للبرامج التعليمية في أقسام المكتبات وجعلها أكثر ملاءمة للاحتياجات)

الحدود المكانية:

سوف تقتصر الدراسة على أقسام المكتبات والمعلومات بجامعات المملكة العربية السعودية في المرحلة الأكاديمية الأولى (البكالوريوس) وهي:

١- قسم المكتبات والمعلومات بجامعة الملك عبد العزيز.

٢- قسم دراسات المعلومات بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٣- قسم المكتبات والمعلومات بجامعة البنات بالرياض.

٤- قسم علوم المكتبات والمعلومات بجامعة الملك سعود.

٥- قسم المعلومات بجامعة أم القرى.

أما بالنسبة لسوق العمل السعودي فسوف تشتمل هذه الدراسة على أهم الجهات في القطاع الحكومي والخاص في المدن الرئيسة مثل مدينة الرياض، جدة، الدمام، ...، والتي تتيح فرص عمل لخريجي أقسام المكتبات والمعلومات.

الحدود الزمانية:

تمت الدراسة المسحية وكذلك جمع الخطط الدراسية خلال الفصل الدراسي الأول للعام الجامعي ١٤٢٧- ١٤٢٨هـ في الفترة ما بين ٢٠ شوال ١٤٢٧هـ إلى ٢٠ صفر/١٤٢٨هـ .

الفصل الرابع

تحليل البيانات ونتائج الدراسة

المقدمة:

في هذا الفصل قامت الباحثة بعرض وتحليل نتائج البيانات التي تم التوصل إليها، من خلال تحليل الخطط الدراسية المطورة لأقسام المكتبات والمعلومات بجامعات المملكة العربية السعودية ولقد اعتمدت الباحثة على نموذج (model) الذي طوره علي العلي ومحمد اللهيبي في دراسة سابقة لهما، حيث يحتوي هذا النموذج على المحاور الموضوعية للتخصص والعناصر التي تغطي كل محور، بحيث يمكن من خلاله تقويم البرامج وقياس مدى تغطيتها لمحاور التخصص الموضوعي،وأيضاً من خلال الاستبانة التي تمت الإجابة عليها من قبل المسؤولين عن قطاع التوظيف في مؤسسات المعلومات.

أولاً: تحليل الخطط الدراسية لأقسام المكتبات والمعلومات بجامعات المملكة العربية السعودية:

١- قسم المكتبات والمعلومات بجامعة الملك عبد العزيز بجدة:

تم تحليل الخطة الدراسية المطورة وتم توزيع المقررات الدراسية حسب المجالات الموضوعية المعتمدة في النموذج المقترح وهي: أساسيات علم المكتبات والمعلومات، خدمات المعلومات، تقنيات المعلومات، إدارة نظم وخدمات المعلومات، معالجة المعلومات والمهارات وذلك للتعرف إلى مدى مواكبة أقسام المكتبات والمعلومات للتطورات الحديثة التي يشهدها التخصص ومدى تلبيتها لاحتياجات ومتطلبات سوق العمل. وبالنظر إلى الجدول ذي الرقم (١) يتضح الآتي:

الجدول رقم (١)

توزيع المقررات الدراسية على حسب المحاور الرئيسة

م	المحاور	اسم المقرر	الرمز	عدد المواد	عدد الساعات المعتمدة
١	أساسيات علم المعلومات والمكتبات	المدخل إلى علم المعلومات	معلم٢٥١	٣	٣
		مناهج البحث العلمي	معلم٢٦١		٣
		مؤسسات المعلومات	معلم ٢١١		٣

م	المحاور	اسم المقرر	الرمز	عدد المواد	عدد الساعات المعتمدة
٢	**خدمات المعلومات**	مصادر المعلومات	معلم ٢٢١	٣	٣
		خدمات المعلومات	معلم ٢٤١		٣
		دراسات المستفيدين	معلم ٣٤٤		٣
٣	**تقنيات المعلومات**	الحاسب الآلي	حسب ١٠٠	٨	٣
		الإنترنت والبحث العلمي	معلم ١٠٢		٣
		تقنية المعلومات	معلم ٢٥٢		٣
		الإنترنت	معلم ٣٥٤		٣
		شبكة المعلومات والاتصالات	معلم ٣٥٣		٣
		الوسائط المتعددة	معلم ٤٥٥		٣
		النشر الإلكتروني	معلم٤٢٣		٣
		إدارة قواعد البيانات	معلم ٣٢٢		٣
٤	**إدارة نظم وخدمات المعلومات**	إدارة مؤسسات المعلومات	معلم ٣١٢	٦	٣
		نظم المعلومات الإدارية			٣
		إدارة الوثائق والمحفوظات الآلية	معلم ٤١٣		٣
		تحليل وتصميم النظم	معلم ٤١٤		٣
		تسويق المعلومات	معلم ٤٤٢		٣
		إدارة المجموعات	معلم ٣٣٤		٣
٥	**معالجة المعلومات**	تنظيم المعلومات	معلم ٢٣١	٤	٣
		التحليل الموضوعي	معلم ٢٣٢		٣
		استرجاع المعلومات	معلم ٣٤٣		٣
		الفهرسة وتطبيقاتها الآلية	معلم ٣٣٣		٣
٦	**مهارات**	مصطلحات باللغة الإنجليزية	معلم ٢٦٢	٨	٣
		مادة حرة			٩
		التدريب الميداني	معلم ٤٦٣		٨
		مشروع التخرج	معلم ٤٦٤		٤
		لغة إنجليزية١	لغة ١٠١		٣
		لغة إنجليزية٢	لغة ١٠٢		٣
		الإحصاء في العلوم الإنسانية	جمع ١٠٢		٣
		مهارات الاتصال	١٠١		٣

الجدول رقم (٢)

تحليل مقررات الخطة المطورة وعدد وحداتها الدراسية حسب المحاور الرئيسة

م	المحاور	عدد المواد	نسبة التغطية	عدد الساعات المعتمدة	نسبة التغطية
١	أساسيات علم المعلومات والمكتبات	٣	٩،٣٨٪	٩	٨،٣٣٪
٢	خدمات المعلومات	٣	٩،٣٨٪	٩	٨،٣٣٪
٣	تقنيات المعلومات	٨	٢٥٪	٢٤	٢٢،٢٢٪
٤	إدارة نظم وخدمات المعلومات	٦	١٨،٧٥٪	١٨	١٦،٦٧٪
٥	معالجة المعلومات	٤	١٢،٥٠٪	١٢	١١،١١٪
٦	مهارات	٨	٢٥٪	٣٦	٣٣،٣٣٪
٧	**المجموع**	**٣٢**	**١٠٠٪**	**١٠٨**	**١٠٠٪**

من خلال استعراض مقررات الخطة الدراسية المعتمدة في قسم المكتبات والمعلومات بجامعة الملك عبد العزيز بجدة ومقارنتها بمحاور النموذج المقترح وعناصره، والاطلاع على طبيعة المواد ونوعيتها وعدد الوحدات الدراسية لها، ومن خلال النظر إلى الجدول ذي الرقم (١،٢) والرسم البياني (١،٢) يمكن ملاحظة أن خطة القسم قد ركزت على المجال الموضوعي الخاص بتقنيات المعلومات، حيث بلغ عدد المواد في الخطة (٨) مواد دراسية ونسبة التغطية (٢٥٪) ونسبة الساعات المعتمدة(٢٤) ساعة دراسية لهذا المحور ونسبة تغطيتها في الخطة الدراسية (٢٢،٢٢٪). وهذه دلالة على التوجه الحالي للقسم لمواكبة التطورات التقنية الحديثة في علم المكتبات والمعلومات ورغبة القسم في إكساب الطالب القدرة على التعامل مع تقنيات المعلومات والاستفادة منها، .حيث شمل هذا المحور العناصر الآتية: الحاسب الآلي، الإنترنت، الوسائط المتعددة، النشر الإلكتروني، شبكات المعلومات والاتصالات، تقنية المعلومات، في حين أغفل هذا المحور بعض التقنيات المتعلقة بأمن المعلومات والمكتبات الرقمية وتقنية المكاتب، وأيضاً نجد

أن مادة الإنترنت تكررت في هذا المحور مع مادة الإنترنت والبحث العلمي في حين أن بالإمكان دمج بعضها مع بعض في مادة الإنترنت وعلاقته بالبحث العلمي.

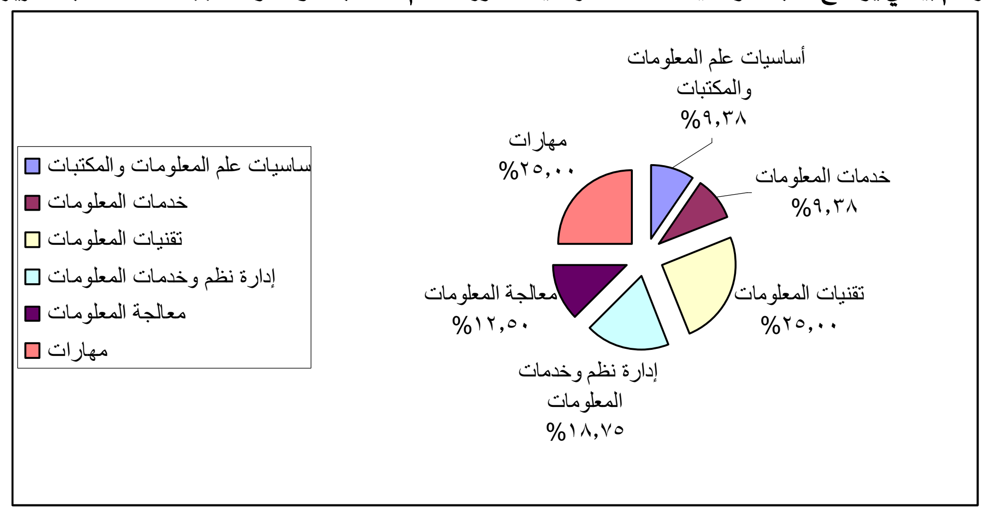
وبالنسبة لمحور (مهارات) فقد بلغ عدد المواد في الخطة (٨) مواد دراسية ونسبة التغطية (٢٥٪) ونسبة الساعات المعتمدة (٣٦) ساعة دراسية ونسبة تغطيتها في الخطة الدراسية (٣٣،٣٣٪)، ونجد أن هذا المحور شمل جميع العناصر الموجودة في النموذج المقترح.

وأظهرت النتائج كذلك أن كلاً من (محور أساسيات علم المكتبات والمعلومات) يتساوى مع محور (خدمات المعلومات)، حيث بلغ عدد المواد في كل محور (٣) مواد دراسية ونسبة التغطية (٣٨،٩٪) ونسبة الساعات المعتمدة في الخطة (٩) ساعة ونسبة تغطيتها(٣٣،٨٪)، فإذا لاحظنا أن محور (أساسيات علم المعلومات والمكتبات) لم يشمل جميع العناصر الموجودة في النموذج المقترح مثل أخلاقيات مهنة المكتبات والمعلومات، والسياسات والتشريعات المتعلقة بالمهنة واقتصاديات المعلومات حيث يعد هذا قصوراً في هذا المحور، في حين أن محور (معالجة المعلومات) بلغ عدد مواده الدراسية (٤) مواد ونسبة تغطيته (١٢,٥٠٪) من إجمالي عدد المواد المعتمدة في الخطة الدراسية المطورة، أما محور (إدارة نظم وخدمات المعلومات) حيث بلغ عدد المواد الدراسية في الخطة المعتمدة بواقع (٦) مقررات دراسية ونسبة تغطيته (١٨،٧٥٪) من إجمالي عدد المواد المعتمدة في الخطة الدراسية المطورة وإذا لاحظنا نوعية المواد الموجودة في محور (إدارة نظم وخدمات المعلومات) نجد تنوعها مثل تسويق المعلومات، تحليل وتصميم النظم، إدارة مؤسسات المعلومات وإدارة الوثائق والمحفوظات الجارية.

ومن خلال التحليل السابق للخطة الدراسية المطورة لقسم المكتبات والمعلومات بجامعة الملك عبد العزيز بجدة نلاحظ عدم شموليتها لتغطية عناصر ومفاهيم بعض محاور النموذج المقترح.

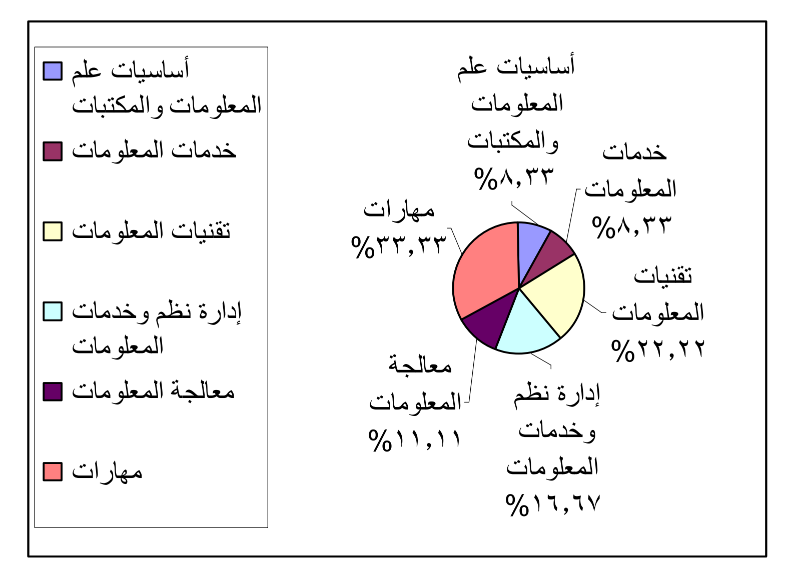
الشكل رقم (١)

رسم بياني يوضح نسبة المواد في الخطة الدراسية المطورة لقسم المكتبات والمعلومات بجامعة الملك عبدالعزيز



الشكل رقم (٢)

رسم بياني يوضح نسبة تغطية الساعات المعتمدة في الخطة الدراسية المطورة بجامعة الملك عبدالعزيز



٢- قسم دراسات المعلومات بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية:

الجدول رقم (٣)

توزيع المقررات حسب المحاور الرئيسة بقسم دراسات المعلومات

م	المحاور	اسم المقرر	الرمز	عدد المواد	عدد الساعات المعتمدة
١	أساسيات علم المعلومات والمكتبات	مقدمة في دراسات المعلومات	دال١٠١	٣	٣
		علم المعلومات	دال٢١١		٣
		أخلاقيات المعلومات وتشريعاتها	دال٤١١		٣
٢	خدمات المعلومات	مصادر المعلومات	دال١١١	٣	٣
		خدمات المعلومات	دال٣٠١		٣
		سلوكيات المعلومات	دال٣٢١		٣
٣	تقنيات المعلومات	تصميم مواقع الإنترنت	دال٢٧١	٩	٣
		مقدمة في قواعد البيانات	نال٣٢٠		٣
		شبكات الحاسب	نال٣٣٠		٣
		المكتبات الرقمية	دال٤٢١		٣
		أمن المعلومات	نال٤٣٣		٣
		إدارة السجلات الالكترونية	دال٤٣١		٣
		الأرشفة الالكترونية	دال٣٨١		٣
		النشر الالكتروني	دال٤٦١		٣
		التطبيقات المعلوماتية للإنترنت	دال٣٩١		٣
٤	إدارة نظم وخدمات المعلومات	تحليل وتصميم النظم	نال٢١١	٦	٣
		تسويق المعلومات	دال٤٥١		٣
		مدخل إدارة أعمال	دار٢٠١		٣
		السلوك التنظيمي	دار٣٢٥		٣
		إدارة الجودة الشاملة	دار		٢
		نظم المعلومات المتكاملة	دال٣١١		٣
٥	معالجة المعلومات	مقدمة في تنظيم المعلومات (١)	دال١٥١	٦	٣
		توصيف البيانات	دال٢٠١		٣
		تحليل المحتوى	دال٢٦١		٣
		تحليل المحتوى المتقدم	دال٣٦١		٣
		استرجاع المعلومات	دال٤٠١		٣
		تنمية مصادر المعلومات	دال٣٧١		٣

م	المحاور	اسم المقرر	الرمز	عدد المواد	عدد الساعات المعتمدة
٦	مهارات	لغة إنجليزية ١	نجل١٤٠	٧	٣
		لغة إنجليزية ٢	نجل١٩٠		٣
		مهارات الاتصال	علم٢٠٧		٣
		تدريب	دال٤٨١		٤
		مشروع التخرج	دال٤٧١		٣
		الكتابة التقنية	نجل٢٠٣		٣
		مقدمة في الإحصاء والاحتمالات	ريض٢٤١		٣

الجدول رقم (٤)

تحليل مقررات الخطة المطورة وعدد وحداتها الدراسية على حسب المحاور الرئيسة

المحاور	عدد المواد	نسبة التغطية	عدد الساعات المعتمدة	نسبة التغطية
أساسيات علم المعلومات والمكتبات	٣	٨,٨٢٪	٩	٨,٨٢٪
خدمات المعلومات	٣	٨,٨٢٪	٩	٨,٨٢٪
تقنيات المعلومات	٩	٢٦,٤٧٪	٢٧	٢٦,٤٧٪
إدارة نظم وخدمات المعلومات	٦	١٧,٦٥٪	١٧	١٦,٦٧٪
معالجة المعلومات	٦	١٧,٦٥٪	١٨	١٧,٦٥٪
مهارات	٧	٢٠,٥٩٪	٢٢	٢١,٥٧٪
المجموع	**٣٤**	**١٠٠,٠٠٪**	**١٠٢**	**١٠٠,٠٠٪**

يتضح من الجدول رقم (٣،٤) والرسم البياني رقم (٣،٤) أن تركيز الخطة الدراسية المطورة لقسم دراسات المعلومات بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية على مجال أو محور (تقنيات المعلومات) نتيجة للتطورات الحديثة ومواكبة لاحتياجات سوق العمل من الخريجين المؤهلين تأهيلاً عملياً ونظرياً، حيث بلغ عدد المواد في هذا المحور (٩) مواد دراسية بنسبة (٢٦،٤٧٪) أما عدد الساعات المعتمدة لهذا المحور فهو (٢٧) ساعة دراسية وبنسبة (٢٦،٤٧٪) إلا أنه وبالمقارنة مع محاور النموذج المقترح نلاحظ قصور هذا المحور من حيث التغطية؛

حيث خلت الخطة من مواد مثل الوسائط المتعددة وتقنية المكاتب. يليه في المرتبة محور (المهارات)، حيث بلغ عدد المواد الدراسية (٧) مواد أي ما نسبته (٢٠,٥٩٪) وشمل هذا المحور اللغة الإنجليزية والتدريب العملي، ومهارات الاتصال والكتابة التقنية ومشروع التخرج، وهذه دلالة واضحة على حرص المسؤولين في القسم على إعداد الطالب وتهيئته لاكتساب المهارات والكفاءات المطلوب توافرها في اختصاصي المعلومات.

وأظهرت نتائج التحليل أن معالجة المعلومات ومحور إدارة نظم وخدمات المعلومات احتل كل منهما المرتبة الثالثة، حيث بلغ عدد المواد في محور (معالجة المعلومات) (٦) مواد دراسية أي ما نسبته (١٧,٦٥٪) وعدد ساعاته المعتمدة (١٨) أي ما نسبته (١٧,٦٥٪)، ونلاحظ أن نوعية المواد في هذا المحور غير متنوعة؛ حيث نجد قصوراً من ناحية التغطية الموضوعية، وإذا نظرنا في الخطة الدراسية نجدها لم تتناول الفهرسة الوصفية والتصنيف بتوسع واكتفت بمادة واحدة وهي تنظيم المعلومات. بينما محور (إدارة نظم وخدمات المعلومات) بلغ عدد المواد الدراسية (٦) مواد أي ما نسبته (٦٥، ١٧٪) وعدد ساعاته المعتمدة (١٧) أي ما نسبته (٦٧، ١٦٪) من إجمالي الساعات المعتمدة في الخطة الدراسية المطورة.

وبالنظر إلى الجدول السابق نلاحظ قلة تركيز المواد في (مجالي أساسيات علم المعلومات والمكتبات وخدمات المعلومات) في الخطة الدراسية المطورة، حيث بلغ عدد المواد (٣) مواد دراسية أي ما نسبته (٨,٨٢٪) وعدد الساعات المعتمدة ٩ ساعات أي بنسبة (٨,٨٢٪) من إجمالي عدد الساعات المعتمدة .

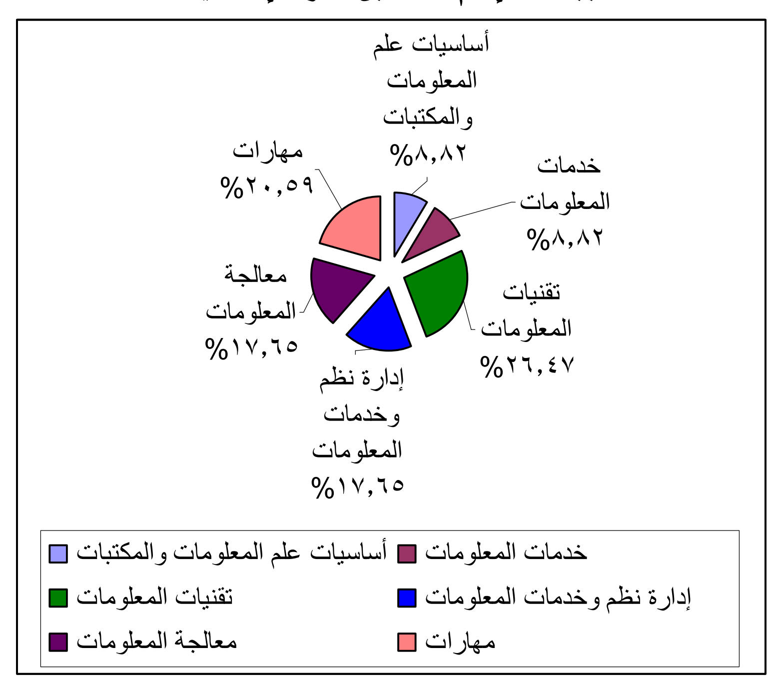
ومن خلال الاطلاع على محور (أساسيات علم المعلومات والمكتبات) في الخطة الدراسية نجد قصوراً في التغطية الموضوعية لهذا المحور؛ فهي لم تتطرق إلى مؤسسات المعلومات، والوعي المعلوماتي، واقتصاديات المعلومات، مناهج البحث والسياسات والتشريعات والمعايير والجمعيات المهنية.

أما محور (خدمات المعلومات) فتغطيته الموضوعية جيدة إذ تطرق إلى مصادر المعلومات، وخدمات المعلومات وسلوكات المعلومات، إلا أنه لم يتطرق إلى تعليم وتدريب المستفيدين، وطرق البحث والاسترجاع وتقويم خدمات المعلومات.

ومن خلال التحليل الموضوعي تتضح عدم شمولية الخطة الدراسية المطورة في قسم دراسات المعلومات في تغطية عناصر النموذج المقترح، إلا أننا نلاحظ توجه القسم نحو تقنيات المعلومات، وهذه دلالة واضحة على مواكبة القسم للتطورات الحديثة في تخصص المكتبات والمعلومات وموافقته مع النموذج المقترح.

الشكل رقم (٣)

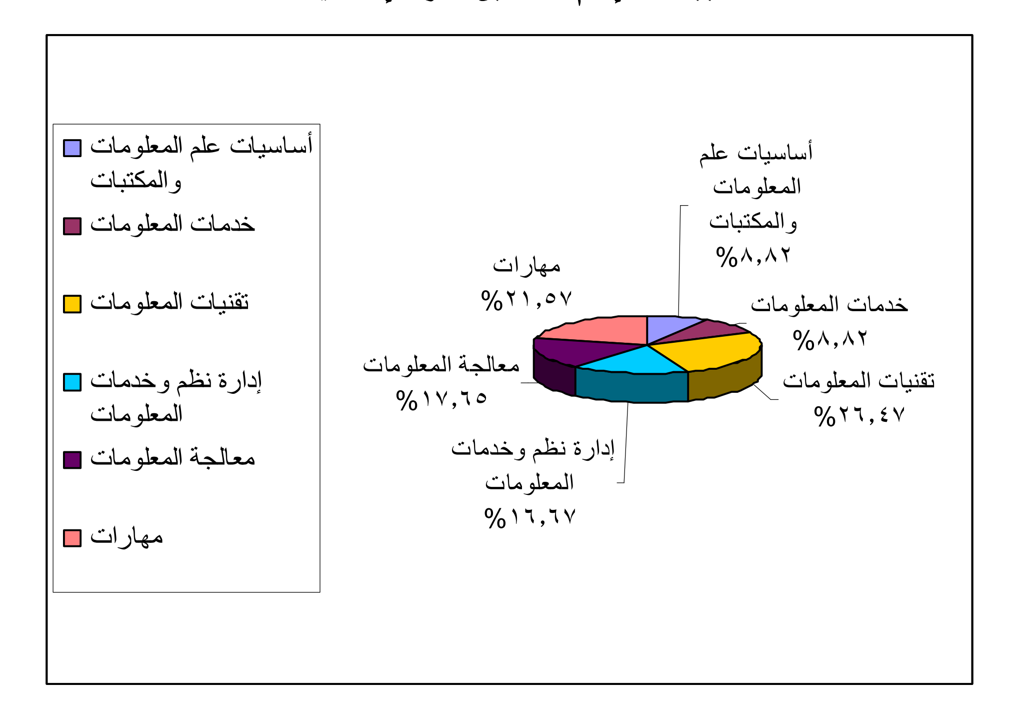
رسم بياني يوضح نسبة تغطية المواد في الخطة الدراسية لقسم دراسات المعلومات بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية



الشكل رقم (٤)

رسم بياني يوضح نسبة تغطية الساعات المعتمدة في الخطة الدراسية لقسم دراسات المعلومات

بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية



٣- قسم المكتبات والمعلومات بجامعة البنات:

الجدول رقم (٥)

توزيع المقررات الدراسية حسب المحاور الرئيسة

م	المحاور	اسم المقرر	الرمز	عدد المواد	عدد الساعات المعتمدة
١	أساسيات علم المعلومات والمكتبات	مدخل إلى علم المكتبات	مكم١١١	١١	٣
		مدخل إلى علم المعلومات	مكم١١٢		٣
		المكتبات العامة والوطنية	مكم١٤١		٣
		كتابة البحوث ومناهجها	مكم١١٤		٣
		تاريخ الكتب والمكتبات	مكم١١٣		٣
		المكتبات المدرسية ومراكز مصادر التعلم	مكم٢٤٢		٣

م	المحاور	اسم المقرر	الرمز	عدد المواد	عدد الساعات المعتمدة
		المكتبات الجامعية والمتخصصة	مكم٣٤٣		٣
		المكتبات ومراكز المعلومات السعودية	مكم٣٤٤		٢
		أدب الأطفال ومكتباتهم	مكم٢٤٢		٢
		الكتابة العربية	مكم١٦١		٣
		اقتصاديات المعلومات	مكم٤٥٣		٢
٢	خدمات المعلومات	المصادر العامة وخدماتها	مكم١٢١	١١	٣
		أوعية المعلومات اللاورقية	مكم١٢٢		٣
		مصادر التراث العربي	مكم١٢٣		٣
		مدخل إلى علم الوثائق	مكم٢٦١		٣
		مصادر العلوم الاجتماعية والإنسانية	مكم٢٢٤		٣
		المراجع الدورية وخدماتها	مكم٢٢٥		٣
		مصادر في العلوم البحتة والتطبيقية	مكم٣٢٦		٣
		المطبوعات الحكومية	مكم٣٢٦		٢
		المخطوط العربي	مكم٣٦٢		٣
		الوثائق التاريخية	مكم٤٦٤		٣
		خدمات المكتبات ومراكز المعلومات	مكم٤٤٠		٣
٣	تقنيات المعلومات	مقدمة في الحاسب الآلي	حسب	٧	٣
		تطبيقات متقدمة في الحاسب الآلي	حسب		٣
		النظم الآلية المستخدمة في المكتبات	مكم٣٥١		٢
		شبكات المعلومات	مكم٤٥٣		٢
		الإنترنت واستخداماتها	مكم٤٥٤		٣
		استخدام التقنيات الحديثة في مجال الوثائق	مكم٤٦٥		٢
		تقنيات التعليم	نهج		٢
٤	إدارة نظم وخدمات المعلومات	إدارة الوثائق الجارية	مكم٣٦٣	٢	٣
		إدارة المكتبات ومراكز المعلومات	مكم٤٣٩		٢
٥	معالجة المعلومات	الفهرسة الوصفية(١)	مكم١٣١	١١	٣
		بناء وتنمية المقتنيات	مكم٢٣٢		٣
		الفهرسة الوصفية(٢)	مكم٢٣١		٣
		مبادئ علم التصنيف	مكم٢٣٤		٣
		تصنيف أوعية المعلومات	مكم٣٣٥		٣

م	المحاور	اسم المقرر	الرمز	عدد المواد	عدد الساعات المعتمدة
		التكشيف والاستخلاص	مكم٣٥٢		٣
		تخزين المعلومات وبثها	مكم٣٥٣		٢
		الفهرسة الموضوعية	مكم٣٣٧		٤
		النشر والملكية الفكرية	مكم٤٤٥		٣
		الإحصاء التطبيقي	ريض		٣
		علم الببليوجرافيا	مكم٤٥٢		٣
٦	مهارات	دراسة المكتبات باللغة الإنجليزية	مكم٣١٥	٦	٣
		دراسة المعلومات باللغة الإنجليزية	مكم٤١٦		٢
		تدريب ميداني (١)	مكم٤٤٥		٥
		موضوع خاص	مكم٤١٧		٢
		تدريب ميداني (٢)	مكم٤٤٦		٥
		لغة إنجليزية			٤

الجدول رقم (٦)

تحليل المقررات الدراسية وعدد وحداتها الدراسية حسب المحاور الرئيسة

م	المحاور	عدد المواد	نسبة التغطية	عدد الساعات المعتمدة	نسبة التغطية
١	أساسيات علم المعلومات والمكتبات	١١	٢٢,٩٢٪	٣٠	٢١،٧٤٪
٢	خدمات المعلومات	١١	٢٢,٩٢٪	٣٢	٢٣،١٩٪
٣	تقنيات المعلومات	٧	١٤,٥٨٪	١٧	١٢،٣٢٪
٤	إدارة نظم وخدمات المعلومات	٢	٤,١٧٪	٥	٣،٦٢٪
٥	معالجة المعلومات	١١	٢٢,٩٢٪	٣٣	٢٣،٩١٪
٦	مهارات	٦	١٢,٥٠٪	٢١	٢٢،١٥٪
٧	**المجموع**	**٤٨**	**١٠٠,٠٠٪**	**١٣٨**	**١٠٠,٠٠٪**

للتعرف إلى مدى مواكبة قسم المكتبات والمعلومات بجامعة البنات للتطورات الحديثة التي يشهدها هذا التخصص وملاءمتها لمتطلبات سوق العمل أظهرت

النتائج من خلال النظر إلى الجدول رقم (٥، ٦) والرسم البياني (٦، ٥)أن تركيز المقررات الدراسية في الخطة المطورة على المحاور أو المجالات الموضوعية الآتية: محور (خدمات المعلومات)، ومحور (أساسيات علم المعلومات والمكتبات)، ومحور (معالجة المعلومات) حيث تساوت هذه المحاور مع بعضها في عدد المقررات الدراسية. فنجد من خلال استعراض النتائج أن محور (خدمات المعلومات) الذي يشمل المواد الآتية: المصادر العامة وخدماتها، أوعية المعلومات، الكتابة العربية، مصادر التراث العربي، مدخل إلى علم الوثائق، مصادر العلوم الاجتماعية والإنسانية، المراجع الدورية وخدماتها، مصادر في العلوم البحتة والتطبيقية، المطبوعات الحكومية، المخطوط العربي، حيث بلغ عدد المقررات الدراسية (١١) مقرراً أي بنسبة (٢٢،٩٢٪)، أما عدد الساعات المعتمدة لهذا المحور فهو (٣٠) ساعة دراسية أي بنسبة (٢١,٧٤٪). بينما بلغ عدد المقررات الدراسية في محور (أساسيات علم المعلومات والمكتبات) (١١) مقرراً أي بنسبة (٢٢،٩٢٪) وعدد الساعات المعتمدة (٢١,٧٤٪)، وبالنظر إلى الجدول نلاحظ أن هناك إطالة في ذكر بعض المواد مثل المدخل إلى علم المكتبات والمدخل إلى علم المعلومات ولو تم دمج بعضهما مع بعض في مقرر واحد يسمى (المدخل إلى علم المكتبات والمعلومات)، وأيضاً نجد في هذا المحور مقررات تتحدث عن أنواع المكتبات (العامة والوطنية، المدرسية ومراكز مصادر التعلم، الجامعية والمتخصصة، المكتبات ومراكز المعلومات السعودية) ولو تم دمجها في مادة واحدة باسم (مؤسسات المعلومات) لكان أولى. أما محور (معالجة المعلومات) فقد بلغ عدد المواد ١١ مادة أي بنسبة (٢٢،٩٢٪) وعدد ساعاته (٣٣) أي ما نسبته (٢٣,٩١٪) ، وبمقارنتها بعناصر المحور الموضوعي للنموذج المقترح نجد أن هناك مواد لم تتضمنها الخطة الدراسية المطورة مثل استرجاع المعلومات، تمثيل المعلومات، إنتاج

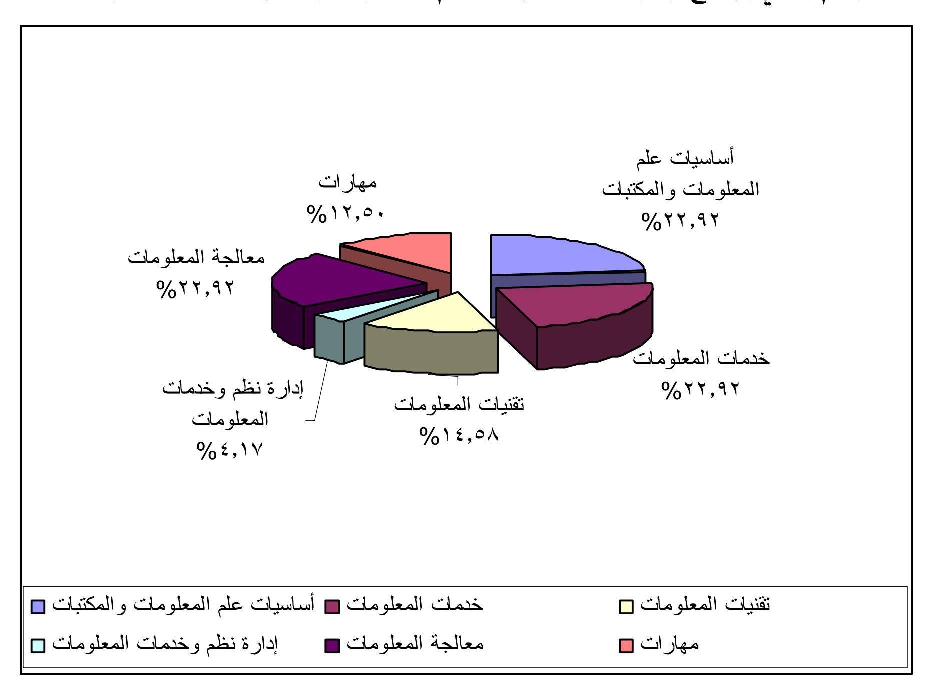
المعلومات. وأسفرت النتائج أن محور (تقنيات المعلومات) احتل المرتبة الثانية بنسبة (١٤،٥٨٪) وعدد الساعات المعتمدة (١٧) ساعة دراسية بنسبة (١٢،٣٢٪)، وشمل هذا المحور المقررات الآتية: مقدمة في الحاسب الآلي، تطبيقات متقدمة في الحاسب الآلي، النظم الآلية المستخدمة في المكتبات، شبكات المعلومات، الإنترنت واستخداماتها، استخدام التقنيات الحديثة في مجال الوثائق، وبمقارنتها مع عناصر النموذج المقترح نلاحظ عدم توافر مقررات دراسية مثل النشر الإلكتروني، تقنيات أمن المعلومات، الوسائط المتعددة، تقنية المكاتب، تصميم وإدارة قواعد البيانات، المكتبات الرقمية، نظم المعلومات، وجميعها موضوعات حيوية ولها ارتباط مباشر مع التطورات التقنية الراهنة.

يليها في المرتبة محور (مهارات) حيث بلغ عدد مواده (٦) وبنسبة (١٢،٥٠٪) وعدد ساعاته الدراسية (٢١) أي ما نسبته (١٥،٢٢٪). أما محور (إدارة نظم وخدمات المعلومات) فقد قل تركيز الخطة الدراسية عليه، واشتمل هذا المحور على مقررين دراسيين فقط، هما إدارة الوثائق وإدارة المكتبات ومراكز المعلومات بنسبة (٤،١٧٪) وأما ساعاته ف(٥) ساعات معتمدة، أي بنسبة (٣،٦٢٪) من إجمالي عدد الساعات المعتمدة في الخطة الدراسية المطورة، وإذا نظرنا إلى نوعية المواد نجد عدم تنوعها، وتركيزها على إدارة المكتبات والمعلومات وإدارة الوثائق الجارية، وإغفالها كثيرًا من العناصر التي تمت تغطيتها في النموذج المقترح مثل إدارة المعرفة، إدارة وتنمية مصادر المعلومات، تسويق المعلومات، تحليل وتصميم النظم وإدارة وتنمية الموارد البشرية.

ومن خلال العرض السابق يتضح عدم شمولية الخطة الدراسية المطورة لقسم المكتبات والمعلومات بجامعة البنات في تغطية العناصر الموجودة في النموذج المقترح، وأيضاً نلاحظ أن بعض المحاور في الخطة تميل إلى الإطالة والتكرار.

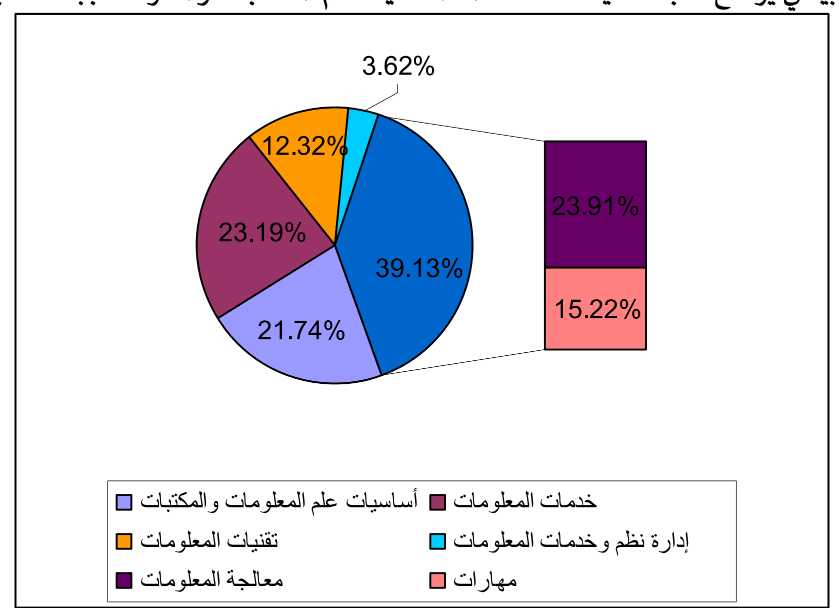
الشكل (٥)

رسم بياني يوضح نسبة تغطية المواد لقسم المكتبات والمعلومات بجامعة البنات



الشكل رقم (٦)

رسم بياني يوضح نسبة تغطية الساعات المعتمدة في قسم المكتبات والمعلومات بجامعة البنات



٤- قسم المكتبات والمعلومات بجامعة الملك سعود بالرياض:

الجدول رقم (٧)

توزيع المقررات الدراسية حسب المحاور الرئيسة

م	المحاور	اسم المقرر	الرمز	عدد المواد	عدد الساعات المعتمدة
١	أساسيات علم المعلومات والمكتبات	أسس دراسات المكتبات والمعلومات	١١٠ مكت	٦	٣
		المعلومات والاتصالات	١٢١ مكت		٢
		إعداد أوراق البحث	١٣٢مكت		٣
		مباني مؤسسات المعلومات وتجهيزاتها	٣٨٤مكت		٣
		مؤسسات المعلومات وتشريعاتها	٢٢٣مكت		٣
		مراكز مصادر التعلم	٢٥٦مكت		٣
٢	خدمات المعلومات	خدمات المعلومات	٣٦٤مكت	٦	٣
		خدمات المعلومات للفئات الخاصة	٣٨٠مكت		٣
		الموارد المرجعية المتخصصة	٢٨٩مكت		٣
		مصادر التراث العربي	١٨٧مكت		٣
		المخطوطات العربية	٤٦٩مكت		٣
		الوثائق والمحفوظات	٣٦٠مكت		٣
٣	تقنيات المعلومات	الحاسب والمعلومات	١٠٥تقن	٨	٣
		تطبيقات الإنترنت	١٦٥ مكت		٣
		تطبيقات الحاسب في مؤسسات المعلومات	٣٧٢مكت		٣
		مبادئ أمن المعلومات وتطبيقاتها	٤٥٩مكت		٣
		المكتبات الرقمية	٤٦١مكت		٣
		شبكات المعلومات واستخداماتها	٤٦٣مكت		٣
		إنشاء مواقع الإنترنت وإداراتها	٤٦٥مكت		٣
		قواعد البيانات في مؤسسات المعلومات	٢٤٥مكت		٣
٤	إدارة نظم وخدمات المعلومات	إدارة المكتبات ومؤسسات المعلومات	٣٧٦مكت	٢	٣
		أنظمة المعلومات وإداراتها	٣٨٨مكت		٣
٥	معالجة المعلومات	تنظيم المعلومات (١)	١٧٦مكت	٨	٣
		تنمية المجموعات	٢٣٤مكت		٣

م	المحاور	اسم المقرر	الرمز	عدد المواد	عدد الساعات المعتمدة
		تنظيم المعلومات (٢)	٢٦٧مكت		٣
		التكشيف والاستخلاص	٢٧٨مكت		٣
		تخزين المعلومات واسترجاعها	٣٦٨مكت		٣
		الحفظ الإلكتروني	٣٩٢مكت		٣
		موضوعات متقدمة في تنظيم المعلومات	٤٧١مكت		٣
		الإحصاء التطبيقي	١٢٢احص		٣
٦	مهارات	نصوص ومصطلحات بالإنجليزية	٤٥٧مكت	٦	٢
		تدريب ميداني	٤٧٣مكت		٣
		تدريب تعاوني فصلي	٤٧٥مكت		٨
		تدريب تعاوني صيفي	٤٧٧مكت		٤
		تطبيقات	٤٦٧مكت		٣
		لغة إنجليزية	نجم		١٠

الجدول رقم (٨)

تحليل مقررات الخطة الدراسية المطورة وعدد وحداتها الدراسية حسب المحاور الرئيسة

م	المحاور	عدد المواد	نسبة التغطية	عدد الساعات المعتمدة	نسبة التغطية
١	أساسيات علم المعلومات والمكتبات	٥	١٣٫٨٩٪	١٥	١١٫٧٦٪
٢	خدمات المعلومات	٦	١٦٫٦٧٪	١٨	١٥٫١٣٪
٣	تقنيات المعلومات	٨	٢٢٫٢٢٪	٢٤	٢٠٫١٧٪
٤	إدارة نظم وخدمات المعلومات	٢	٥٫٥٦٪	٦	٥٫٠٤٪
٥	معالجة المعلومات	٨	٢٢٫٢٢٪	٢٤	٢٠٫١٧٪
٦	مهارات	٧	١٩٫٤٤٪	٣٠	٢٧٫٧٣٪
٧	**المجموع**	**٣٦**	**١٠٠٪**	**١١٩**	**١٠٠٪**

أظهرت النتائج التي في الجدول رقم (٨،٧) والرسم البياني (٨،٧) أن كلاً من محور (معالجة المعلومات) ومحور (تقنيات المعلومات) يتساويان من حيث عدد

المقـررات الدراسـية وتغطيـتها، إذ تمـثل في كـل مـنهما (٢٢,٢٢٪) مـن إجمالـي المقررات الدراسية المعتمدة في الخطة الدراسية المطورة، وشمل محور (معالجة المعلـومات) المقـررات الدراسـية الآتـية: تنظـيم المعلـومات، تنمـية المجمـوعات، التكشيف والاستخلاص، تخزين المعلومات واسترجاعها، الحفظ الإلكتروني، موضـوعات مـتقدمة في تنظـيم المعلـومات، الإحـصاء التطبيقـي، وإذا نظـرنا إلى نوعية المواد الموجودة في هذا المحور نجد أنها متنوعة ومتوافقة مع عناصر النموذج المقترح، بينما شمل محور تقنيات المعلومات المقررات الآتية: المكتبات الرقمية، مـبادئ أمـن المعلـومات وتطبـيقاتها، تطبـيقات الإنترنـت، الحاسـب والمعلـومات، شبكات المعلومات واستخداماتها، إنشاء مواقع الإنترنت وإدارتها، وإذا نظرنا إلى نوعية المـواد الـتي تـندرج تحـتها نلاحـظ إغفالهـا لعـدد مـن الجـوانب مـثل النـشر الإلكتروني، الوسائط المتعددة، نظم المعلومات. بينما أسفر التحليل عن أن محور (المهـارات) في الخطـة الدراسـية المطـورة لقـسم علـوم المكـتبات والمعلـومات بلغـت تغطيـته (٢٧،٧٣٪)، والملاحـظ شموليـته لجمـيع العناصـر الموضـوعية في الـنموذج المقترح.، وأما محور (أساسيات علم المعلومات والمكتبات) فقد بلغ عدد مقرراته ٥ مقـررات، وبالنظـر إلى هـذا المحـور نجد قصوراً في تغطيته من حيث المقررات التي يتضمنها فهـو لم يتطـرق إلى أخلاقيات مهنة المكتبات والمعلومات، اقتصاديات المعلـومات، الوعـي المعلوماتـي، والـسياسات والتـشريعات والمعـايير والمواصـفات والجمعيات المهنية. أمـا محـور (خدمات المعلومات) فنجد أن تغطيته جيدة نوعا ما إلا أننـا نجـد قـصوراً مـن ناحية دراسـات الاسـتخدام، تعليم وتـدريب المـستفيدين، تقويم خدمات المعلومات.

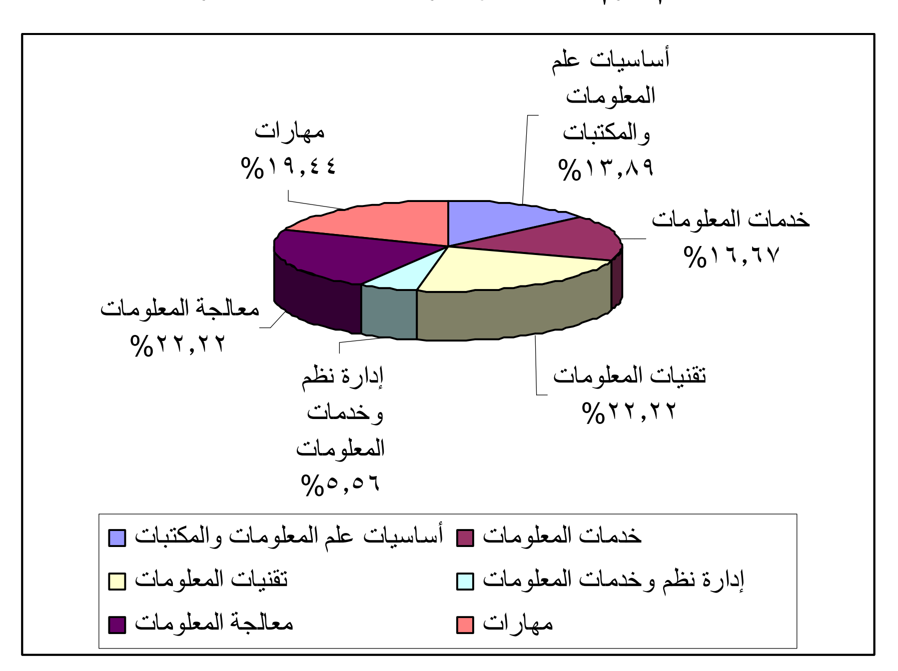
بيـنما أظهـرت النـتائج أن محـور (إدارة نظـم وخـدمات المعلـومات) احـتل المـرتبة الأخيرة من حيث عدد المقررات، حيث بلغ عدد المقررات الدراسية مقررين، أي ما نسبته (٥,٥٦٪) وعـدد سـاعاته المعتمدة (٦) سـاعات وبلغ نسبة تغطيته (٥,٠٤٪) من إجمالـي عـدد الساعات المعتمدة في الخطة الدراسية المطورة لقسم علوم المكتبات

والمعلومات بجامعة الملك سعود. وإذا نظرنا إلى نوعية المواد نجد أنها غير متنوعة واقتصرت على نظم المعلومات وإدارتها وإدارة المكتبات ومؤسسات المعلومات، بينما أغفلت كثير من عناصر التغطية لهذا المحور مثل إدارة وتنمية مصادر المعلومات، إدارة المعرفة والمعلومات، تسويق المعلومات، تحليل وتصميم النظم، إدارة وتنمية الموارد البشرية.

ومن خلال التحليل السابق يتضح عدم شمولية الخطة المطورة لقسم علوم المكتبات بجامعة الملك سعود، إلا أننا نلاحظ أنها جيدة ومتوافقة مع بعض العناصر الموضوعية للنموذج المقترح

الشكل رقم (٧)

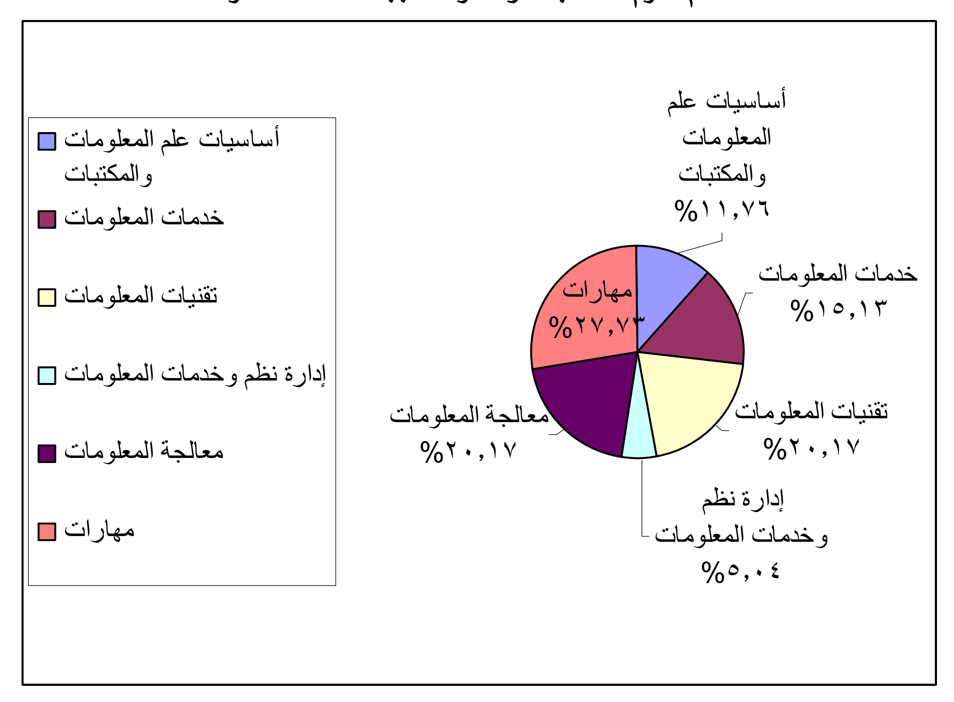
رسم بياني يوضح نسبة تغطية المواد في الخطة الدراسية المطورة لقسم علوم المكتبات والمعلومات بجامعة الملك سعود



الشكل رقم (٨)

رسم بياني يوضح عدد الساعات المعتمدة في الخطة المطورة

لقسم علوم المكتبات والمعلومات بجامعة الملك سعود



٥ - قسم علم المعلومات بجامعة أم القرى:

الجدول رقم (٩)

توزيع المقررات الدراسية حسب المحاور الرئيسة

م	المحاور	اسم المقرر	الرمز	عدد المواد	عدد الساعات المعتمدة
١	أساسيات علم المعلومات والمكتبات	تاريخ أوعية ومؤسسات المعلومات	٧٠٤١٠٦	٧	٣
		مقدمة في علم المعلومات	٧٠٤١٠٢		٢
		المعلومات والمجتمع	٧٠٤١٠٨		٢
		مؤسسات المعلومات	٧٠٤١٠٩		٣
		مناهج البحث في علم المعلومات	٧٠٤٣٠٤		٣
		مراكز مصادر التعلم	٧٠٤٣٠٥		٢

م	المحاور	اسم المقرر	الرمز	عدد المواد	عدد الساعات المعتمدة
		الاتصالات الإنسانية	٧٠٤٢٠١		٢
٢	**خدمات المعلومات**	مصادر المعلومات	٧٠٤٢١٠	٤	٣
		دراسات المستفيدين	٧٠٤٣١٣		٣
		خدمات المعلومات	٧٠٤٤١٥		٢
		مصادر وخدمات مراكز التعلم	٧٠٤٤١٦		٢
٣	**تقنيات المعلومات**	تقنية المعلومات	٧٠٤١٢٠	١١	٣
		أتمتة المكاتب	٧٠٤١٢٣		٣
		لغات البرمجة لتطبيقات المعلومات١	٧٠٤٢٢٥		٣
		تطوير مواقع الإنترنت١	٧٠٤٢٢٤		٣
		لغات البرمجة لتطبيقات المعلومات (٢)	٧٠٤٢٢٦		٣
		إنتاج الوسائط المتعددة	٧٠٤٣٢٦		٣
		تصميم واجهات المستخدم	٧٠٤٣٢٧		٣
		تطوير مواقع الإنترنت (٢)	٧٠٤٤٢٣		٣
		المكتبات الرقمية	٧٠٤٤٢٩		٣
		بناء وإدارة الشبكات لاختصاصي المعلومات	٧٠٤٣٢٨		٣
		تصميم وإدارة قواعد البيانات	٧٠٤٣٢٥		٣
٤	**إدارة نظم وخدمات المعلومات**	إدارة وتنمية مصادر المعلومات	٧٠٤٣٣٦	٥	٣
		إدارة مؤسسات المعلومات	٧٠٤٤٣٤		٣
		تحليل وتصميم نظم المعلومات	٧٠٤٤٣٣		٣
		مشروعات المعلومات التجارية	٧٠٤٤٣٦		٣
		إدارة المعرفة	٧٠٤٤٣٥		٣
٥	**معالجة المعلومات**	تنظيم المعلومات (١)	٧٠٤٢٤٣	٥	٣
		تنظيم المعلومات (٢)	٧٠٤٢٤٦		٣
		التكشيف والاستخلاص	٧٠٤٢٤٧		٢
		نظم استرجاع المعلومات	٧٠٤٣٤١		٣

م	المحاور	اسم المقرر	الرمز	عدد المواد	عدد الساعات المعتمدة
		تنظيم وحفظ الوثائق الالكترونية	٧٠٤٤٤٥		٣
٦	مهارات	مهارات التخاطب بالإنجليزية	٧٠٥١٠٣	٦	٣
		نصوص إنجليزية	٧٠٤٢٥٣		٢
		تدريب عملي	٧٠٤٤٥١		٤
		موضوع خاص	٧٠٤٤٥٢		٣
		لغة إنجليزية١	٧٠١١٠١		٢
		تطبيقات إحصائية في مجال المعلومات	٧٠٤٢٤٥		٣

الجدول رقم (١٠)

تحليل الخطة المطورة وعدد وحداتها الدراسية حسب المحاور الرئيسة

م	المحاور	عدد المواد	نسبة التغطية	عدد الساعات المعتمدة	نسبة التغطية
١	أساسيات علم المعلومات والمكتبات	٧	١٨،٤٢٪	١٧	١٢،٥٩٪
٢	خدمات المعلومات	٤	١٠،٥٣٪	١٠	٧،٤١٪
٣	تقنيات المعلومات	١١	٢٨،٩٥٪	٤١	٣٠،٣٧٪
٤	إدارة نظم وخدمات المعلومات	٥	١٣،١٦٪	١٨	١٣،٣٣٪
٥	معالجة المعلومات	٥	١٣،١٦٪	١٨	١٣،٣٣٪
٦	مهارات	٦	١٥،٧٩٪	٣١	٢٢،٩٦٪
٧	**المجموع**	**٣٨**	**١٠٠٪**	**١٣٥**	**١٠٠٪**

بعد استعراض مقررات الخطة الدراسية لمرحلة البكالوريوس في قسم علم المعلومات بجامعة أم القرى بمكة المكرمة ومقارنتها بالنموذج المقترح في دراسة اللهيبي والعلي فإن الجدول ذا الرقم (٩، ١٠) والرسم البياني (٩، ١٠) يوضحان الآتي: تركيز المواد في الخطة الدراسية على مجال (تقنيات المعلومات)؛ حيث نال هذا المحور النصيب الأوفر من المقررات الدراسية إذ بلغت نسبة تغطيتها من المواد

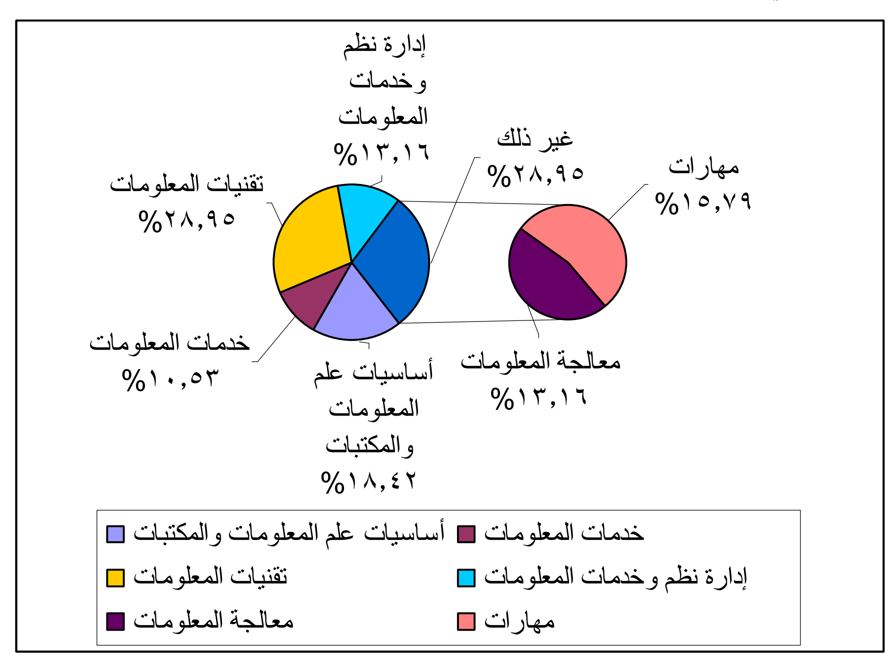
(٢٨,٩٥٪) أي (١١) مقرراً دراسياً، وبالنسبة لعدد الساعات المعتمدة لهذا المحور فهي (٤١) ساعة أي ما نسبته (٣٠,٣٧٪) من الساعات المعتمدة في الخطة الدراسية، وهذه دلالة على مواكبة قسم علم المعلومات بجامعة أم القرى للتوجهات الحديثة التي يشهدها التخصص، التي تحاول التركيز على تقنية المعلومات وإكساب الطالب القدرة على التعامل مع تقنيات المعلومات وتطبيقاتها المختلفة، وأظهر الجدول أيضاً أن محور (أساسيات علم المعلومات والمكتبات) أتى في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة التغطية له في الخطة المطورة (١٨,٤٢٪) أي (٧) مقررات دراسية، حيث شمل هذا المحور مقدمة في علم المعلومات، مناهج البحث في علم المعلومات، الاتصالات الإنسانية، المعلومات والمجتمع، تاريخ أوعية ومؤسسات المعلومات، مؤسسات المعلومات، مراكز مصادر التعلم. وبالنظر إلى نوعية المواد الموجودة في هذا المحور نجد أنها متنوعة إلا أنه تم إغفال بعض الجوانب مثل أخلاقيات المهنة، والوعي المعلوماتي، واقتصاديات المعلومات.

وأظهرت النتائج التي في الجدول أن محور (مهارات) أتى في المرتبة الثالثة حيث بلغ عدد المقررات (٦) أي ما نسبته(١٥,٧٩٪) من مجموع مواد الخطة المطورة. في حين يتساوى كل من محور (معالجة المعلومات ومحور إدارة نظم وخدمات المعلومات) في عدد المواد وتغطيتها إذ تمثل في كل منهما (١٣,١٦٪) من إجمالي عدد المواد في الخطة الدراسية، وشملت الخطة الدراسية لمحور إدارة (نظم وخدمات المعلومات) المواد الآتية: إدارة وتنمية مصادر المعلومات، تصميم وإدارة قواعد البيانات، بناء وإدارة الشبكات لاختصاصي المعلومات، إدارة مؤسسات المعلومات، تحليل وتصميم نظم المعلومات، مشروعات المعلومات التجارية، إدارة المعرفة، وبالنظر إلى المواد التي اشتمل عليها هذا المحور نجد أنها مركزة ومتوافقة مع النموذج المقترح. أما محور (خدمات المعلومات) فهو المجال الأقل تغطية في الخطة الدراسية حيث بلغ عدد مقرراته ٤مقررات دراسية أي ما نسبته (١٠,٥٣٪)

ومن خلال التحليل والنتائج التي ظهرت وبمقارنتها مع عناصر النموذج المقترح تتبين شمولية الخطة الدراسية لقسم علم المعلومات بجامعة أم القرى وأن المقررات التي تدرس بها مركزة وتنصب جميعها في المعلومات وخدمات المعلومات، وهذه دلالة واضحة على مواكبة القسم للتطورات الحديثة التي يشهدها تخصص المكتبات والمعلومات.

الشكل رقم (٩)

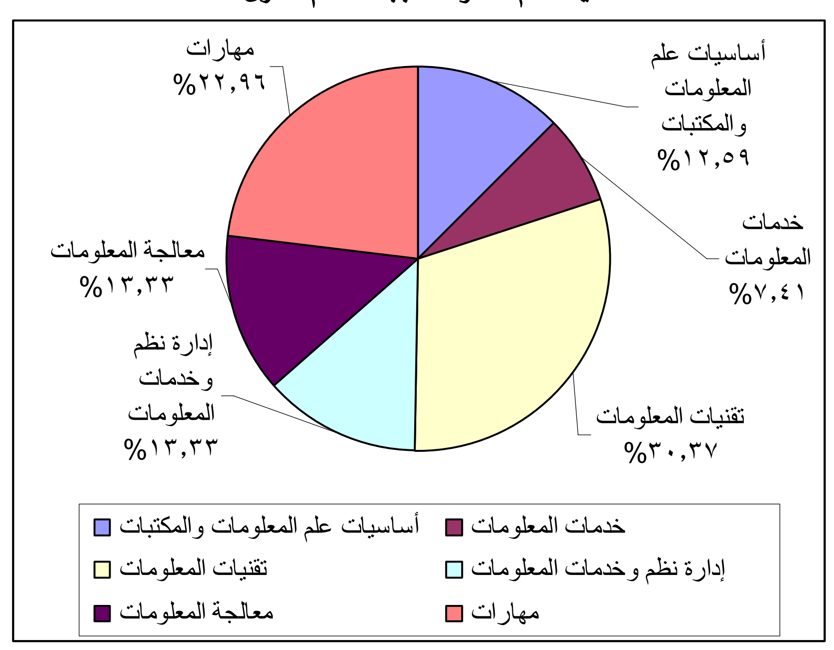
رسم بياني يوضح تغطية مواد الخطة الدراسية لقسم علم المعلومات بجامعة أم القرى



الشكل رقم (١٠)

رسم بياني يوضح نسبة تغطية عدد الساعات المعتمدة في الخطة الدراسية

في قسم المعلومات بجامعة أم القرى



- مقارنة عدد المقررات الدراسية في أقسام المكتبات والمعلومات بجامعات المملكة العربية السعودية بالنموذج المقترح:

الجدول رقم (١١) مقارنة المقررات الدراسية

م	المحاور الموضوعية	جامعة الملك عبدالعزيز	جامعة الإمام محمد بن سعود	جامعة البنات	جامعة الملك سعود	جامعة أم القرى	المجموع
١	أساسيات علم المعلومات والمكتبات	٣	٣	١١	٥	٧	٢٩
٢	خدمات المعلومات	٣	٣	١١	٦	٤	٢٧
٣	تقنيات المعلومات	٨	٩	٧	٨	١١	٤٣
٤	إدارة نظم وخدمات المعلومات	٦	٦	٢	٢	٥	٢١
٥	معالجة المعلومات	٤	٦	١١	٨	٥	٣٤
٦	مهارات	٨	٧	٦	٧	٦	٣٣
٧	**المجموع**	**٣٢**	**٣٤**	**٤٧**	**٣٦**	**٣٨**	**١٨٧**

لمعرفة مدى توافق برامج أقسام المكتبات والمعلومات بجامعات المملكة العربية السعودية مع المحاور الموضوعية الموجودة في النموذج المقترح ، تم استعراض المحاور وعدد المقررات الدراسية في خطط أقسام المكتبات والمعلومات المطورة والمعتمدة ومقارنتها مع بعضها لمعرفة مدى مواكبتها للتطورات الحديثة وبالنظر إلى الجدول رقم (١١) والرسم البياني رقم (١١) تم التوصل إلى النتائج الآتية:

١- بالنسبة للمحور الأول (أساسيات علم المعلومات والمكتبات) كان لجامعة البنات النصيب الأوفر في تغطيتها لهذا المحور الموضوعي بـ (١١) مقرراً دراسياً، تليها جامعة أم القرى بـ (٧) مقررات دراسية، بينما أتت جامعة الملك سعود في المرتبة الثالثة من حيث عدد المقررات بـ (٥) مقررات دراسية، تليها في المرتبة جامعة الملك عبد العزيز، والمرتبة الأخيرة كانت من نصيب جامعة الإمام محمد بن سعود، حيث بلغ عدد المقررات الدراسية ثلاثة مقررات.

٢- أما مجال (خدمات المعلومات) فكان النصيب الأكبر لجامعة البنات من حيث تغطيتها لهذا المحور حيث بلغ عدد المقررات الدراسية (١١) مقرراً دراسياً، بينما تساوت كل من جامعة الإمام وجامعة الملك عبد العزيز من حيث التغطية الموضوعية وكان لهما النصيب الأقل بـ (٣) مقررات دراسية لكل منهما.

٣- بينما نال محور (تقنيات المعلومات) النصيب الأكبر في عدد المقررات الدراسية من إجمالي عدد المقررات، حيث بلغ عددها (٤٣) مقرراً دراسياً. وتفوقت جامعة أم القرى في هذا المجال بـ (١١) مقررًا دراسيًا، وشمل هذا المحور تطوير مواقع الإنترنت، لغات البرمجة لتطبيقات المعلومات، المكتبات الرقمية، أمن المعلومات، أتمتة المكاتب، تقنية المعلومات، تصميم واجهات المستخدم، تليها في المرتبة من حيث التغطية الموضوعية جامعة الإمام، بينما كان لجامعة البنات النصيب الأقل من التغطية لهذا المجال بـ (٧) مقررات دراسية.

٤- بالنسبة للمجال الموضوعي (إدارة نظم وخدمات المعلومات) أتى في المرتبة الأخيرة من حيث التغطية العددية، حيث تساوت كل من جامعة أم القرى وجامعة الملك عبد العزيز وجامعة الإمام في تغطيتها العددية لهذا المحور بـ (٦) مقررات دراسية، وفي المرتبة الأخيرة من حيث التغطية العددية جاءت جامعة الملك سعود وجامعة البنات بمقررين دراسيين.

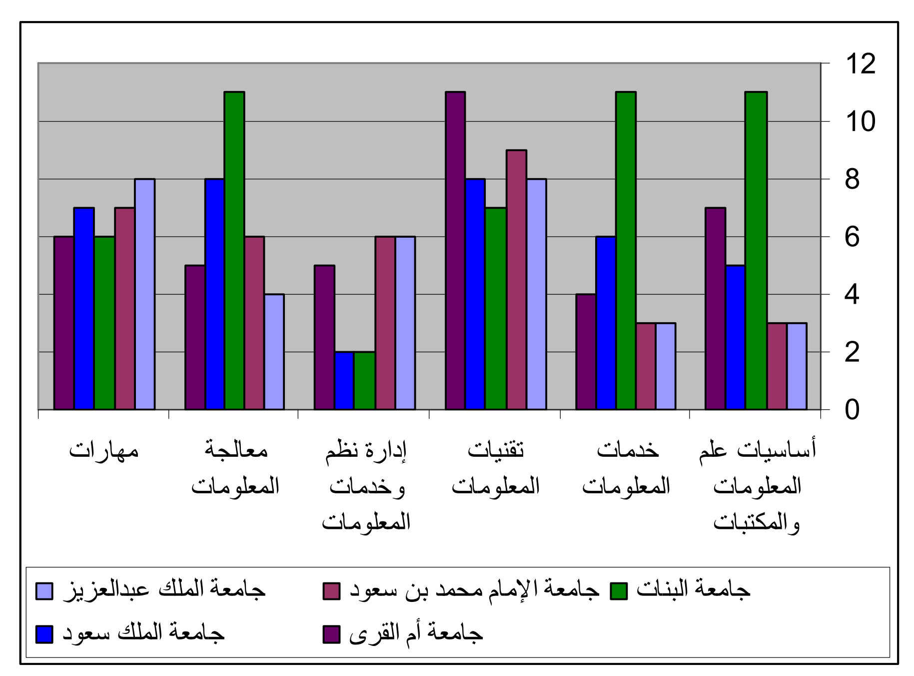
٥- أما المجال الموضوعي (معالجة المعلومات) فقد أظهر الجدول تفوق جامعة البنات من حيث التغطية العددية لهذا المحور بـ (١١) مقرراً دراسياً تليها في المرتبة جامعة الملك سعود بـ (٨) مقررات دراسية ، بينما تساوت جامعتا أم القرى والإمام محمد بن سعود من حيث التغطية العددية، حيث بلغ عددها (٦) مقررات دراسية.

٦- وبالنسبة للمجال الموضوعي (مهارات) فقد تبين من الجدول تفوق جامعة الملك عبد العزيز من حيث التغطية العددية، حيث بلغ عدد المقررات الدراسية (٨) مقررات وشمل هذا المحور المواد الآتية: مصطلحات باللغة الإنجليزية، مادة حرة، التدريب الميداني، مشروع التخرج، لغة إنجليزية (١-٢)، الإحصاء في العلوم الإنسانية، مهارات الاتصال. بينما تتساوى كل من جامعة الإمام وجامعة الملك سعود في هذا المجال بـ (٧) مقررات دراسية، وتليهما في المرتبة جامعة أم القرى بـ(٦) مقررات دراسية، وفي المرتبة الأخيرة جاءت جامعة البنات بواقع (٥) مقررات دراسية.

وترى الباحثة أن تفوق بعض الجامعات في بعض المحاور لا يعني مواكبتها وملاءمتها للتطورات الحديثة، ولكن تم ذكر هذه المقارنة من حيث عدد المقررات الدراسية وتغطيتها في الخطة الدراسية، فنجد مثلاً جامعة البنات وإن تفوقت في مجال أساسيات علم المعلومات والمكتبات؛ لكنها نالت التغطية الأقل من حيث تقنيات المعلومات.

الشكل رقم (١١)

رسم بياني يوضح مقارنة عدد المقررات في الخطط الدراسية لأقسام المكتبات والمعلومات بالجامعات السعودية



ثانياً: تحليل الجزء المتعلق بمعرفة مدى تلبية تلك البرامج لحاجات سوق العمل السعودي:

لمعرفة مدى تلبية البرامج الأكاديمية لأقسام المكتبات والمعلومات لحاجات سوق العمل السعودي، قامت الباحثة بعرض وتحليل نتائج البيانات التي تم التوصل إليها من خلال الاستبانة التي تمت الإجابة عليها من قبل المشاركين في الدراسة من المسؤولين عن التوظيف في القطاعين العام والخاص. وفيما يلي عرض لأسئلة الاستبانة مع الردود المتحصل عليها من قبل المشاركين في الدراسة وهي على النحو الآتي:

١- المؤهل العلمي:

للتعرف إلى أفراد عينة الدراسة تم سؤال المشاركين عن مؤهلهم العلمي، وذلك من خلال اختيار إجابة واحدة من ضمن ٥ إجابات. والجدول رقم (١٢) والرسم البياني رقم (١٢) يشيران إلى وصف المشاركين في الدراسة حينما أجابوا على السؤال.

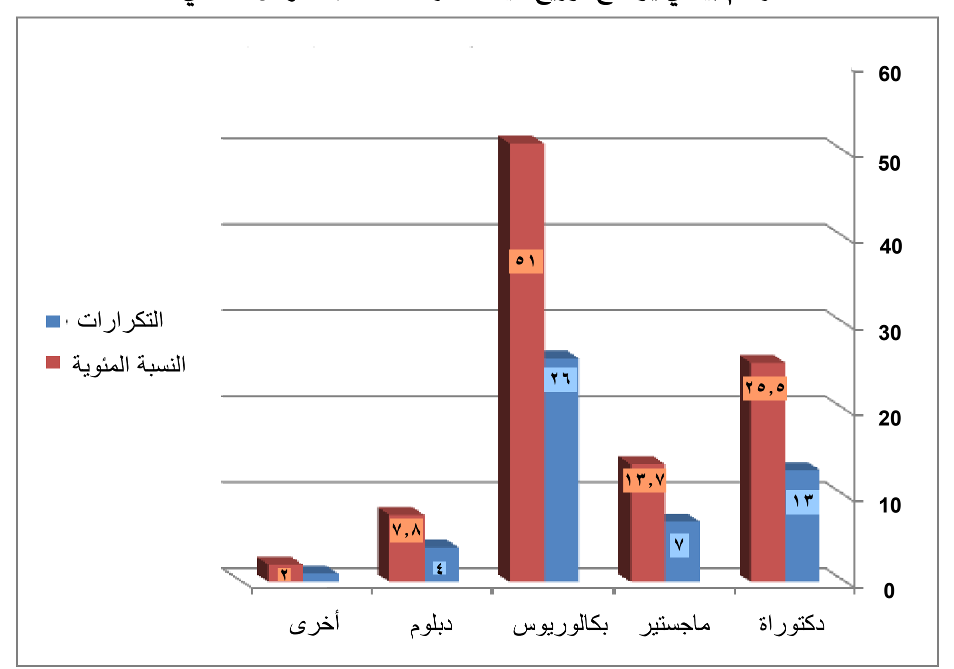
الجدول رقم (١٢) توزيع المشاركين حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرارات	النسب المئوية
دكتوراة	١٣	٢٥,٥
ماجستير	٧	١٣,٧
بكالوريوس	٢٦	٥١,٠
دبلوم	٤	٧,٨
أخرى	١	٢,٠
المجموع	**٥١**	**١٠٠**

يتضح من توزيع المشاركين في الدراسة حسب مؤهلهم العلمي أن الغالبية هم من يحملون شهادة البكالوريوس، حيث وصل عددهم (٢٦) أو ما نسبته (٥١٪)، يليهم في المرتبة من يحملون شهادة الدكتوراة، حيث وصل عدد المشاركين من أفراد عينة الدراسة إلى (١٣) أو ما نسبته (٢٥,٥٪)، وأشار (٧) من المشاركين في الدراسة أو ما نسبته (١٣,٧٪) إلى أنهم يحملون درجة الماجستير، أما من يحملون درجة الدبلوم فبلغ عددهم (٤) أو ما نسبته (٧,٨٪).

الشكل رقم (١٢)

رسم بياني يوضح توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي



٢- الجهة التابعة لها مؤسسة المعلومات:

الجدول رقم (١٣) والرسم البياني رقم (١٣) يبينان النتائج التي تم التوصل إليها حينما تم سؤال المشاركين أو أفراد عينة الدراسة عن الجهة التابعة لها مؤسسة المعلومات.

الجدول رقم (١٣)

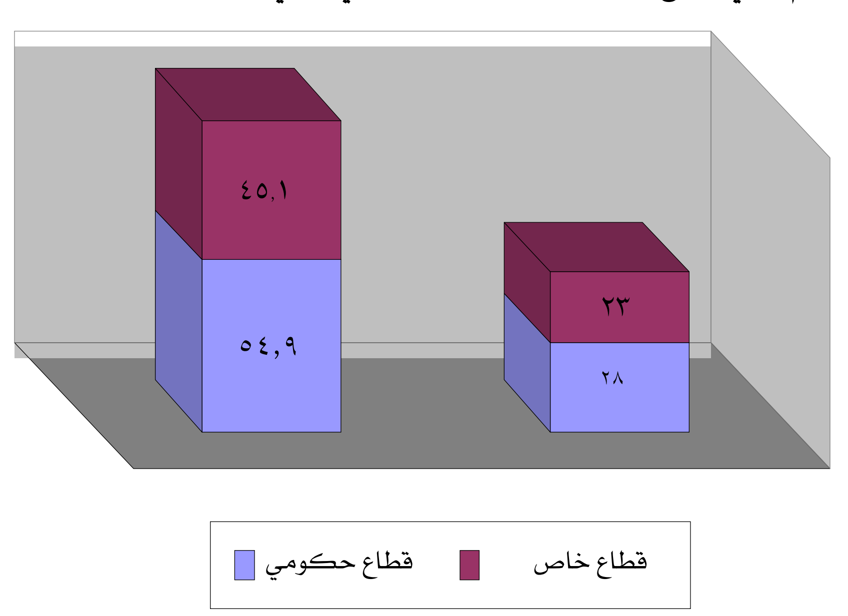
توزيع المشاركين حسب الجهة التابعة لها مؤسسة المعلومات

الجهة التابعة لها مؤسسة المعلومات	التكرارات	النسب المئوية
قطاع حكومي	٢٨	٥٤,٩
قطاع خاص	٢٣	٤٥,١
المجموع	**٥١**	**١٠٠**

ومن خلال النظر إلى ذلك الجدول نجد أن المشاركين الذين ينتمون إلى القطاع الحكومي وصل عددهم إلى (٢٨) أو ما نسبته (٥٤,٩٪)، بينما بلغ عدد المشاركين الذين ينتمون إلى القطاع الخاص (٢٣) أو ما نسبته (٤٥,١٪).

الشكل رقم (١٣)

رسم بياني يوضح عينة الدراسة حسب الجهة التي تنتمي إليها مؤسسة المعلومات



٣- المجالات التي يشغلها خريجو المكتبات والمعلومات في مؤسسات المعلومات:

لقد فرضت التطورات التقنية على تخصص المكتبات والمعلومات كثيرًا من المهام بوصفه أحد العلوم المعنية بتأهيل الكوادر البشرية القادرة على التعامل والاستفادة من التطورات بعد ازدياد الطلب على المعلومات واستخدام التقنيات الحديثة في حفظها واسترجاعها وبعد أن أصبح العالم بأسره يواجه مشكلة تزايد المعلومات، هذا التطور استلزم توفير خطط مواكبة للتغيرات التي تحدث. فأقسام المكتبات والمعلومات أدركت أنه لا بد من تغيير الخطط لمواجهة التطورات التقنية الراهنة واستحداث مجالات عمل تناسب خريجيها.

ولقد كان من بين أسئلة الدراسة، سؤال نصه الآتي:

- ما مجالات العمل المتاحة للخريجين في القطاعين الحكومي والخاص ذات العلاقة بتخصص المكتبات والمعلومات من وجهة نظر المسئولين عن قطاع التوظيف؟

وللإجابة على هذا السؤال تم وضع سؤال في الاستبانة الموزعة يتضمن مجموعة من مجالات العمل المتاحة للخريجين في القطاعين الحكومي والخاص، على أن يختاروا واحداً أو أكثر من بين المجالات المذكورة، كما تم وضع فقرة إضافية مفتوحة حتى يتمكن المشاركون من إبداء أرائهم بحرية.

الجدول رقم (١٤)

توزيع إجابات المشاركين بالنسبة لمجالات العمل المتاحة للخريجين في القطاعين العام والخاص

م	مجالات العمل	نعم		إلى حد ما		لا		دون إجابة	
		ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
١	العمل في المكتبات	٢٩	٥٦,٩	٤	٧,٨	١٢	٢٣,٥	٦	١١,٨
٢	العمل في مراكز المعلومات	٢٥	٤٩	١٠	١٩,٦	١٣	٢٥,٥	٣	٥,٩
٣	البحث الآلي في قواعد المعلومات	٢٢	٤٣,١	٧	١٣,٧	١٦	٣١,٤	٦	١١,٨
٤	إدارة وتشغيل قواعد المعلومات	١٩	٣٧,٣	٨	١٥,٧	٢٠	٣٩,٢	٤	٧,٨
٥	إدارة المكتبات الرقمية	١٩	٣٧,٣	١٠	١٩,٦	١١	٢١,٦	١١	٢١,٦

م	مجالات العمل	نعم		إلى حد ما		لا		دون إجابة	
		ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
٦	الأرشفة الإلكترونية	١٧	٣٣,٣	١٠	١٩,٦	١٧	٣٣,٣	٧	١٣,٧
٧	العمل في قسم الأرشيف	١٣	٢٥,٥	٦	١١,٨	٢١	٤١,٢	١١	٢١,٦
٨	تطوير وإدارة مواقع الإنترنت	١٣	٢٥,٥	٩	١٧,٦	٢١	٤١,٢	٨	١٥,٧
٩	تسويق خدمات المعلومات	١٢	٢٣,٥	٨	١٥,٧	١٧	٣٣,٣	١٤	٢٧,٥
١٠	تصميم وبناء قواعد المعلومات	١٢	٢٣,٥	٧	١٣,٧	٢٣	٤٥,١	٩	١٧,٦
١١	العمل في مراكز مصادر التعلم	١١	٢١,٦	٣	٥,٩	٢٥	٤٩	١٢	٢٣,٥
١٢	إدارة وصيانة شبكات الحاسب	١٠	١٩,٦	١	٢	٣١	٦٠,٨	٩	١٧,٦
١٣	إدارة مراكز المعلومات الصحفية	٩	١٧,٦	٩	١٧,٦	١٧	٣٣,٣	١٥	٢٥,٤
١٤	السجلات الطبية	٦	١١,٨	٤	٧,٨	٢٨	٥٤,٩	١٣	٢٥,٥
١٥	مجالات أخرى	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠

أشارت النتائج الموضحة بالجدول رقم (١٤) إلى أن أهم مجالات العمل المتاحة للخريجين من وجهة نظر المسؤولين عن قطاع التوظيف هو العمل في المكتبات حيث أفاد (٢٩) أو ما نسبته (٥٦,٩٪) أنه هو المجال الأنسب الذي يعمل فيه الخريج، كما أشار (٢٥) أو ما نسبته (٤٩٪) بأن العمل في مراكز المعلومات هو من مجالات العمل المتاحة للخريجين. بينما جاء مجال البحث الآلي في قواعد المعلومات في المرتبة الثالثة، حيث أجاب (٢٢) أي ما نسبته (٤٣,١٪). وأظهرت النتائج تساوي نسب كل من مجال إدارة المكتبات الرقمية ومجال إدارة وتشغيل قواعد المعلومات، حيث أجاب (١٩) مشاركًا أي ما نسبته (٣٧,٣٪). بينما أتى مجال الأرشفة الإلكترونية في المرتبة الخامسة بنسبة (٣٣,٣٪) وأجاب عليه (١٧) مشاركًا. أما مجال السجلات الطبية فلقد جاء في المرتبة الأخيرة حيث بلغ عدد المجيبين (٦) أو ما نسبته (١١,٨٪).

وهذه النتيجة تتفق مع الدراسة التي قام بها الضرمان من حيث إن من أبرز مجالات العمل المتاحة في مؤسسات المعلومات موضوع البحث هو العمل في المكتبات والقيام بالأعمال التقليدية مثل إدارة المكتبة، والفهرسة والتصنيف التقليدي والآلي، وخدمات المعلومات، والإعارة والتزويد.

٤- المسميات الوظيفية:

من بين الأسئلة التي شملتها الاستبانة المسمى الوظيفي، وكانت الردود على نحو ما هو معروض في الجدول رقم (١٥) والرسم البياني رقم (١٥).

الجدول رقم (١٥)

توزيع المشاركين حسب المسميات الوظيفية الموجودة في مؤسسة المعلومات

م	المسمى الوظيفي	نعم		لا		دون إجابة	
		ك	٪	ك	٪	ك	٪
١	اختصاصي مكتبات	٢٩	٥٦,٩	٢٢	٤٣,١	٠	٠
٢	اختصاصي معلومات	٢٥	٤٩	٢٤	٤٧,١	٢	٣,٩
٣	اختصاصي شبكات معلومات	٢٤	٤٧,١	٢٢	٤٣,١	٥	٩,٨
٤	مصمم ومبرمج	٢٣	٤٥,١	٢٤	٤٧,١	٤	٧,٨
٥	دعم فني (صيانة) للحاسب	٢٢	٤٣,١	٢٨	٥٤,٩	١	٢
٦	اختصاصي قواعد بيانات	٢٢	٤٣,١	٢٨	٥٤,٩	١	٢
٧	محلل أنظمة آلية	٢٠	٣٩,٢	٢٧	٥٢,٩	٤	٧,٨
٨	مصمم قواعد المعلومات	١٧	٣٣,٣	٣٢	٦٢,٧	٢	٣,٩
٩	مدير الموقع على الإنترنت	١٧	٣٣,٣	٣٢	٦٢,٧	٢	٣,٩
١٠	اختصاصي أرشيف	١٢	٢٣,٥	٣٨	٧٤,٥	١	٢
١١	مصمم أنظمة آلية	١٢	٢٣,٥	٣٦	٧٠,٦	٣	٥,٩
١٢	مساعد باحث	١٢	٢٣,٥	٣٦	٧٠,٦	٣	٥,٩
١٣	اختصاصي تسويق خدمات معلومات	٩	١٧,٦	٣٥	٦٨,٦	٧	١٣,٧
١٤	اختصاصي السجلات	٨	١٥,٧	٤١	٨٠,٤	٢	٣,٩
١٥	مدرس	٧	١٣,٧	٣٩	٧٦,٥	٥	٩,٨
١٦	مفهرس مواقع	٦	١١,٨	٣٨	٧٤,٥	٧	١٣,٧
١٧	وسطاء معلومات	٦	١١,٨	٤٣	٨٤,٣	٢	٣,٩
١٨	اختصاصي مراكز مصادر التعلم	٤	٧,٨	٤٥	٨٨,٢	٢	٣,٩
١٩	اختصاصي سجلات طبية	٤	٧,٨	٤٧	٩٢,٢	٠	٠
٢٠	مسميات أخرى	٠	٠	٠	٠	٠	٠

يتضح من الجدول رقم (١٥) والذي يتناول المسميات الوظيفية الموجودة في مؤسسات المعلومات التي ينتمي لها المسؤول عن قطاع التوظيف وعلاقة هذا

المسمى بتخصص المكتبات والمعلومات أشار (٢٩) أو ما نسبته (٥٦,٩٪) أن المسمى الوظيفي المتوافر هو (اختصاصي مكتبات). أما المسمى الوظيفي (اختصاصي معلومات)، فجاء في المرتبة الثانية حيث أجاب (٢٥) من أفراد عينة الدراسة بنعم أو ما نسبته (٤٩٪). أما (اختصاصي شبكات المعلومات) فأتى في المرتبة الثالثة حيث أجاب على هذه الفقرة (٤٦) مشاركًا منهم (٢٤) أجابوا بنعم أي ما نسبته (٤٧,١٪)، بينما أجاب (٢٢) بلا أي ما نسبته (٤٣,١٪). أما المسمى الوظيفي (مصمم ومبرمج)، فقد احتل المرتبة الرابعة، حيث أجاب (٢٣) بنعم أو ما نسبته (٤٥,١٪)، وأجاب (٢٤) بلا أي ما نسبته (٣٧,١٪). أما المسمى الوظيفي اختصاصي (مراكز مصادر التعلم)، و(اختصاصي سجلات طبية) حصلا على نسب متدنية حيث أجاب على هذه الفقرة بنعم (٦) مشاركين أو ما نسبته (٧,٨٪)

وهذه الدراسة تختلف عما توصل إليه الضرمان في دراسته بأن المسمى الوظيفي المطلوب هو (اختصاصي معلومات).

٥- المهارات والكفاءات التخصصية المطلوبة في خريجي أقسام المكتبات والمعلومات:

إن التطور المستمر في التعليم ضرورة تحكمها التغيرات المستمرة في المعرفة العلمية والتقنية والتي لها علاقة وطيدة بتخصص المكتبات والمعلومات، وطالما أن المجتمع يتغير فلا بد لمخرجات أقسام المكتبات والمعلومات أن تواكب هذا التغير من خلال تطوير مهاراتهم وكفاءتهم التخصصية، في أثناء التعليم الجامعي حتى تكون مخرجاتها قادرة على مواجهة المشكلات المعاصرة ومتطلبات سوق العمل، ومن ثم الحصول على فرص وظيفية تتلاءم مع مؤهلاتهم العلمية

ولقد كان من أسئلة الدراسة، سؤال هذا نصه:

- ما المهارات والكفاءات التخصصية المطلوبة في خريجي أقسام المكتبات والمعلومات من وجهة نظر المسئولين عن التوظيف في القطاعين الحكومي والخاص؟

وللإجابة على هذا السؤال تم سؤال أفراد عينة الدراسة عن أهم المهارات والكفاءات التخصصية المطلوبة في خريجي أقسام المكتبات والمعلومات، على أن يختاروا إجابة واحدة أو أكثر من المهارات والكفاءات المطروحة في الاستبانة. وكانت إجابة المشاركين كما يظهرها الجدول رقم (١٦).

الجدول رقم (١٦)

توزيع إجابات المشاركين حسب المهارات والكفاءات التخصصية المطلوبة

م	المهارات والكفاءات التخصصية	مطلوبة		لا أدري		غير مطلوبة	
		ك	٪	ك	٪	ك	٪
١	تقديم خدمات معلوماتية جيدة للمستفيدين	٤٥	٨٨,٢	٤	٧,٨	٢	٣,٩
٢	التعامل مع تقنيات المعلومات	٤٥	٨٨,٢	٣	٥,٩	٣	٥,٩
٣	مهارات البحث والاسترجاع عن المعلومات	٤٥	٨٨,٢	٣	٥,٩	٣	٥,٩
٤	القيام بالعمليات الفنية التقليدية والآلية بالمكتبة (فهرسة، تصنيف، إعارة، ترفيف، تكشيف...)	٤٢	٨٢,٤	٥	٩,٨	٤	٧,٨
٥	إدارة المكتبات ومراكز المعلومات	٤٢	٨٢,٤	٥	٩,٨	٤	٧,٨
٦	الإلمام بمصادر المعلومات مع القدرة على التقييم والاختيار	٤٠	٧٨,٤	٦	١١,٨	٥	٩,٨
٧	القدرة على تحديد احتياجات المستفيدين	٤٠	٧٨,٤	٨	١٥,٧	٣	٥,٩
٨	إدارة قواعد المعلومات	٣٩	٧٦,٥	٦	١١,٨	٦	١١,٨
٩	تطوير خدمات المعلومات لمواكبة التطورات الحديثة	٣٩	٧٦,٥	٧	١٣,٧	٥	٩,٨
١٠	إدارة الوثائق والسجلات	٣٦	٧٠,٦	٨	١٥,٧	٧	١٣,٧
١١	مهارات التعامل مع تقنيات المكاتب المختلفة	٣٦	٧٠,٦	٧	١٣,٧	٨	١٥,٨٧
١٢	يمتلك مهارة تقييم وتقديم المعلومات والخدمات في مواقع الإنترنت	٣٣	٦٤,٧	٨	١٥,٧	١٠	١٩,٦
١٣	القدرة على تكشيف المصادر الإلكترونية	٣٣	٦٤,٧	١٢	٢٣,٥	٦	١١,٨
١٤	القدرة على تدريب وتعليم المستفيدين	٣٢	٦٢,٧	٨	١٥,٧	١١	٢١,٦
١٥	عمل الدراسات	٢٩	٥٦,٩	١٦	٣١,٤	٦	١١,٨
١٦	تصميم وإدارة المواقع على الإنترنت	٢٨	٥٤,٩	٨	١٥,٧	١٥	٢٩,٤
١٧	المهارات والكفاءات التخصصية الأخرى	٠	٠	٠	٠	٠	٠

يشير الجدول إلى أن أهم المهارات والكفاءات التخصصية المطلوبة في خريجي أقسام المكتبات والمعلومات تتمثل في تقديم خدمات معلوماتية جيدة للمستفيدين والتعامل مع تقنيات المعلومات و مهارات البحث والاسترجاع عن المعلومات حيث أتت هذه المهارات بنسب متساوية وبلغ عدد المجيبين (٥١) على هذه الفقرة منهم (٤٥) أو ما نسبته (٨٨,٢٪) أجابوا أن هذه المهارات مطلوبة من الخريجين في المقام الأول، بينما أجاب (٢) منهم بأنها غير مطلوبة أو ما نسبته (٣,٩٪)، و(٤) أو ما نسبته ٧,٨٪) أجابوا بلا أدري. أما مهارات القيام بالعمليات الفنية التقليدية والآلية بالمكتبة مثل الفهرسة، التصنيف، الإعارة، الترفيف، والتكشيف و مهارة إدارة المكتبات ومراكز المعلومات جاءت في المرتبة الثانية من بين المهارات، حيث أشار (٤٢) أو ما نسبته (٨٢,٤٪) بأن هذه المهارات مطلوبة، بينما أجاب (٤) أو ما نسبته (٧,٨٪) بأنها غير مطلوبة. وجاء في المرتبة الثالثة الإلمام بمصادر المعلومات مع القدرة على التقييم والاختيار والقدرة على تحديد احتياجات المستفيدين، حيث ذكر (٤٠) أو ما نسبته (٧٨,٤٪) بأن هذه المهارة مطلوبة، في حين أشار (٥) أو ما نسبته (٩,٨٪) بأنها غير مطلوبة. أما من حيث تصميم وإدارة المواقع على الإنترنت فقد جاء في المرتبة الأخيرة، حيث أجاب (٢٨) أو ما نسبته (٥٤,٩٪) بأن هذه المهارة مطلوبة، في حين أن (١٥) أو ما نسبته (٢٩,٤٪) أجابوا بأنها غير مطلوبة.

٦- المهارات والكفاءات الإضافية الشخصية:

كان من بين أسئلة الدراسة، سؤال نصه الآتي:

- ما المهارات والكفاءات الإضافية غير التخصصية التي يرى المسئولون عن قطاع التوظيف بأنها تعزز قدرات ومهارات الخريجين؟

وللإجابة على هذا السؤال طلب من المشاركين أن يحددوا أهم المهارات والكفاءات الشخصية التي يرى المسؤولون أنها تعزز قدرات الخريجين. ويوضح الجدول رقم (١٧) إجاباتهم عن السؤال المشار إليه.

الجدول رقم (١٧)

توزيع إجابات المشاركين حسب أهم المهارات الشخصية

م	المهارات والكفاءات الإضافية الشخصية	مطلوبة		لا أدري		غير مطلوبة	
		ك	٪	ك	٪	ك	٪
١	إتقان اللغة الإنجليزية	٥١	١٠٠	٠	٠	٠	٠
٢	الإلمام بمهارات استخدام الحاسب الآلي	٥١	١٠٠	٠	٠	٠	٠
٣	مهارات اتصال جيدة مع الآخرين	٥١	٩٨	١	٢	٠	٠
٤	التحلي بأخلاقيات المهنة	٥٠	٩٨	٠	٠	١	٢
٥	يمتلك مهارة التفكير والتحليل المنطقي	٤٥	٨٨,٢	٣	٥,٩	٣	٥,٩
٦	مهارات علاقات الفريق الفعالة	٤٣	٨٤,٣	٤	٧,٨	٤	٧,٨
٧	المرونة عند إجراء التغييرات	٤٣	٨٤,٣	٦	١١,٨	٢	٣,٩
٨	حل المشكلات	٤١	٨٠,٤	٨	١٥,٧	٢	٣,٩
٩	التخطيط للأولويات والتركيز على المهم	٤٠	٧٨,٤	٩	١٧,٦	٢	٣,٩
١٠	القيادة	٣١	٦٠,٨	١٣	٢٥,٥	٧	١٣,٧
١١	القدرة على الكتابة العلمية	٢٩	٥٦,٩	١٠	١٩,٦	١٢	٢٣,٥
١٢	المعرفة بتطبيق أساليب الإحصاء والتحليل الإحصائي	٢٣	٤٥,١	١١	٢١,٦	١٧	٣٣,٣
١٣	القدرة على إعداد البحوث العلمية	٢٢	٤٣,١	١٣	٢٥,٥	١٦	٣١,٤
١٤	مهارات في التسويق	١٦	٣١,٤	١٧	٣٣,٣	١٨	٣٥,٣
١٥	المهارات والكفاءات الإضافية الشخصية الأخرى	٠	٠	٠	٠	٠	٠

يتضح من الجدول أن أهم المهارات والكفاءات الشخصية تتمثل في إتقان اللغة الإنجليزية و الإلمام بمهارات استخدام الحاسب الآلي حيث أفاد (٥١) أو ما نسبته (١٠٠٪) بأن هذه المهارة من أهم المهارات الشخصية المطلوبة من الخريجين. كما أظهرت النتائج أن مهارات اتصال جيدة مع الآخرين والتحلي بأخلاقيات المهنة جاءت في المرتبة الثانية من بين المهارات، حيث أفاد (٥٠) أو ما نسبته (٩٨٪) بأن هذه المهارات الشخصية مطلوبة من الخريجين لتعزيز قدراتهم ومهارتهم. أما مهارة التفكير والتحليل المنطقي، فقد جاءت في المرتبة الثالثة من بين المهارات، حيث

أجاب (٤٥) أو ما نسبته (٨٨,٢٪) بأنها مطلوبة. بينما أشارت النتائج إلى أن مهارات علاقات الفريق الفعالة و المرونة عند إجراء التغييرات جاءت في المرتبة الرابعة من بين المهارات، حيث أفاد (٤٣) أو ما نسبته (٨٤,٣٪) بأن هذه المهارة مطلوبة. أما مهارة التسويق فقد احتلت المرتبة الأخيرة، حيث أجاب (١٦) أو ما نسبته (٣١,٤٪).

وهذه النتيجة تتفق مع الدراسة التي قام بها الضرمان (١٤٢٥هـ)، ضليمي والعمودي (١٤٢٨هـ)، والقبلان والزهراني (١٤٢٨هـ) في أن إتقان اللغة الإنجليزية وإتقان استخدام الحاسب الآلي من أبرز المهارات الشخصية التي يجب أن يمتلكها الخريج حتى يعزز من قدراته وأيضاً حتى يستطيع أن يتفاعل ويتكيف مع التطورات التقنية الراهنة.

– المعوقات التي تواجه توظيف خريجي أقسام المكتبات والمعلومات في سوق العمل السعودي:

من خلال الاستبانة الموزعة على المسئولين عن قطاع التوظيف تم طرح سؤال ينص على:

– هل تعتقد أن هناك معوقات تواجه توظيف خريجي أقسام المكتبات والمعلومات في سوق العمل السعودي؟

تمت الإجابة عن هذا السؤال كما هو موضح في الجدول رقم (١٨)

الجدول رقم (١٨)

توزيع المشاركين حسب آرائهم حول ما إذا كانت هناك معوقات أم لا

	التكرارات	النسب المئوية
نعم	٣٠	٥٨,٨
إلى حد ما	١٢	٢٣,٥
لا	٨	١٥,٧
بلا إجابة	١	٢
المجموع	**٥١**	**١٠٠**

أشارت النتائج التي في الجدول رقم (١٨) إلى أن (٣٠) أو ما نسبته (٥٨,٨٪) يعتقدون بأن هناك معوقات تواجه توظيف خريجي أقسام المكتبات والمعلومات في سوق العمل السعودي، بينما أشار (١٢) أو ما نسبته (٢٣,٥٪) بأن هناك معوقات إلى حد ما تواجه توظيف خريجي تلك الأقسام. وأسفرت النتائج بأن (٨) من بين المجيبين أو ما نسبته (١٥,٧٪) لا يعتقدون بأن هناك معوقات تواجه توظيف خريجي أقسام المكتبات والمعلومات في سوق العمل السعودي في القطاعين العام والخاص.

ومن خلال الاستبانة طلب من المجيبين إذا كانوا يعتقدون بأن هناك معوقات تواجه توظيف خريجي تلك الأقسام في سوق العمل السعودي الانتقال للإجابة عن السؤال الآتي:

- فما هذه المعوقات؟

وللإجابة عن هذه الفقرة تم تضمين عدة معوقات يختار منها المجيب معوقاً واحداً أو أكثر من المعوقات المذكورة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (١٩)

توزيع المشاركين حسب المعوقات التي تواجه توظيف الخريجين في أقسام المكتبات والمعلومات

م	المعوقات	موافق		لا أدري		غير موافق		دون إجابة	
		ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
١	عدم وجود تنسيق بين متطلبات سوق العمل والبرامج الأكاديمية	٢٧	٥٢,٩	٤	٧,٨	٠	٠	٢٠	٣٩,٢
٢	عدم إجادة اللغة الإنجليزية	٢٤	٤٧,١	١	٢	٦	١١,٨	٢٠	٣٩,٢
٣	عدم توافر وظائف متاحة في ميزانية المكتبات ومراكز المعلومات	٢٢	٤٣,١	٥	٩,٨	٣	٥,٩	٢١	٤١,٢
٤	أقسام المكتبات والمعلومات لا تقدم التدريب العملي الكافي للطلاب	٢١	٤١,٢	٧	١٣,٧	٢	٣,٩	٢١	٤١,٢

م	المعوقات	موافق		لا أدري		غير موافق		دون إجابة	
		ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
٥	شغل الوظائف التخصصية للمكتبات ومراكز المعلومات بخريجين من تخصصات أخرى	٢١	٤١,٢	٣	٥,٩	٥	٩,٨	٢٢	٤٣,١
٦	عدم إجادة الخريج استخدام الحاسب الآلي	٢١	٤١,٢	٥	٩,٨	٤	٧,٨	٢١	٤١,٢
٧	تغليب الجانب النظري على الجانب التطبيقي في المقررات الدراسية في الأقسام العلمية	٢٠	٣٩,٢	٨	١٥,٧	٢	٣,٩	٢١	٤١,٢
٨	المناهج التعليمية في الأقسام العلمية لا تتناسب مع احتياجات سوق العمل السعودي	١٩	٣٧,٣	٧	١٣,٧	٢	٣,٩	٢٣	٤٥,١
٩	مستوى الخريجين وتحصيلهم العلمي	١٧	٣٣,٣	٨	١٥,٧	٥	٩,٨	٢١	٤١,٢
١٠	نظرة المجتمع السلبية لمهنة المكتبات	١٣	٢٥,٥	٤	٧,٨	١١	٢١,٦	٢٣	٤٥,١
١١	عدم رغبة خريجي هذا التخصص العمل في القطاع الخاص	١١	٢١,٦	١١	٢١,٦	٨	١٥,٧	٢١	٤١,٢
١٢	طبيعة العمل ونشاطه لا يحتاج إلى متخصصين في المكتبات والمعلومات	٥	٩,٨	٣	٥,٩	١٩	٣٧,٣	٢٤	٤٧,١
١٣	المعوقات الأخرى	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠

يتضح من ذلك الجدول أن أهم المعوقات التي تواجه توظيف الخريجين في أقسام المكتبات والمعلومات عدم وجود تنسيق بين متطلبات سوق العمل والبرامج الأكاديمية حيث أفاد (٢٧) أو ما نسبته (٥٢,٩٪) من بين (٥١) مجيبًا بأنهم يوافقون على هذا المعوق، في حين أن (٤) أو ما نسبته (٧,٨) أجابوا "بلا أدري" على هذه الفقرة. كما أظهرت النتائج أن عدم إجادة اللغة الإنجليزية هو أحد معوقات توظيف خريجي تلك الأقسام، حيث احتل المرتبة الثانية إذ أشار (٢٤) أو ما نسبته (٤٧,١٪) من بين (٥١) مشاركًا بأنهم يوافقون على ذلك، بينما أشار (٦) أو ما

نسبته (١١,٨٪) بأنهم غير موافقين على هذا المعوق. أما عدم توافر وظائف متاحة في ميزانية المكتبات ومراكز المعلومات فجاءت في المرتبة الثالثة من بين المعوقات المذكورة، حيث أجاب (٢٢) أو ما نسبته (٤٣,١٪) بأنهم موافقون على هذا المعوق، في حين أن (٣) أو ما نسبته (٥,٩٪) أجابوا بأنهم غير موافقين على هذا المعوق. أما المعوقات التالية وهي: شغل الوظائف التخصصية للمكتبات ومراكز المعلومات بخريجين من تخصصات أخرى، وأن أقسام المكتبات والمعلومات لا تقدم التدريب العملي الكافي للطلاب، وعدم إجادة الخريج استخدام الحاسب الآلي فجاءت نسبها متساوية، حيث أتت في المرتبة الرابعة من بين المعوقات المذكورة في أنها تواجه توظيف خريجي أقسام المكتبات والمعلومات، حيث أشار (٢١) أو ما نسبته (٤١,٢٪) بأنهم موافقون على أن ذلك يعد معوقاً. أما المعوق الخاص بتغليب الجانب النظري على الجانب التطبيقي في المقررات الدراسية في الأقسام العلمية فجاء في المرتبة الخامسة، حيث أشار (٢٠) أو ما نسبته (٣٩,٢٪) من بين (٥١) أنهم موافقون على هذا المعوق. أما كون طبيعة العمل ونشاطه لا يحتاج إلى متخصصين في المكتبات والمعلومات فجاء في المرتبة الأخيرة من بين هذه المعوقات، حيث أفاد (٥) أو ما نسبته (٩,٨٪) بأنهم يوافقون على أن هذا يعد معوقاً.

وهذه النتيجة تختلف مع الدراسة التي قام بها كل من القبلان والزهراني(١٤٢٨هـ) في أن مجال العمل ونشاطه لا يحتاج لمتخصصين في المكتبات والمعلومات، وعدم وجود متخصصين مؤهلين تأهيلاً جيداً يمكن أن يخدموا مجال العمل. كما تختلف نتائج هذه الدراسة مع النتائج التي تم التوصل إليها في دراسة الضرمان (١٤٢٥هـ) في أن من أبرز المعوقات التي تواجه توظيف الخريجين هو ضعف في النواحي التطبيقية.

- الشعور بالرضا عن خريجي أقسام المكتبات والمعلومات :

كان من بين الأسئلة التي شملتها الاستبانة سؤال نصه الآتي:

- هل سبق أن عمل لديكم أحد خريجي أقسام المكتبات والمعلومات؟

وكانت الإجابة كما هو معروض في الجدول رقم (٢٠)

الجدول رقم (٢٠)

توزيع المشاركين حسب إجابتهم حول عمل الخريجين لديهم

عمل الخريجين	التكرارات	النسب المئوية
نعم	٣٨	٧٤,٥
لا	١٣	٢٥,٥
المجموع	**٥١**	**١٠٠**

أظهرت النتائج التي في الجدول رقم (٢٠) أن (٣٨) أو ما نسبته (٧٤,٥) من مجتمع الدراسة عمل لديهم خريجو أقسام المكتبات والمعلومات، في حين أن (١٣) أو ما نسبته (٢٥,٥٪) لم يسبق لهم أن عمل لديهم أحد خريجي المكتبات والمعلومات.

- الشعور بالرضا:

كان من بين الأسئلة التي تحاول الدراسة الإجابة عنها، السؤال الآتي:

- ما مدى رضا المسئولين في قطاع التوظيف العام والخاص عن الخريجين؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم سؤال المشاركين في هذه الدراسة عن شعورهم بالرضا تجاه خريجي أقسام المكتبات والمعلومات.

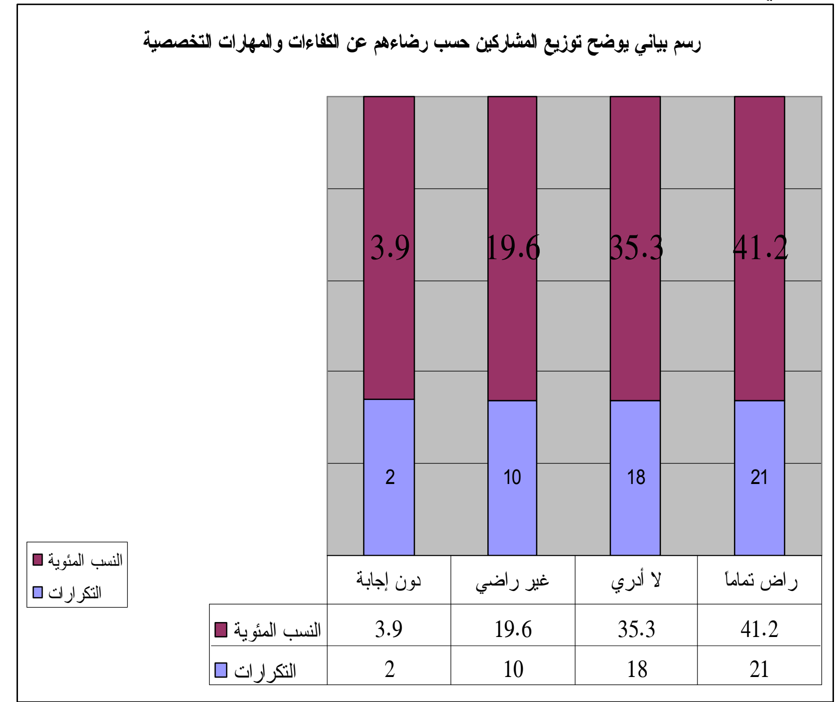
فالجدول الآتي رقم (٢١) يوضح إجابات المسئولين عن قطاع التوظيف بالنسبة للمهارات والكفاءات التخصصية لدى الخريجين.

الجدول رقم (٢١)
توزيع المشاركين حسب مدى رضاهم عن الكفاءات التخصصية

الرضا عن الكفاءات التخصصية	التكرارات	النسب المئوية
راض تماماً	٢١	٤١,٢
لا أدري	١٨	٣٥,٣
غير راض	١٠	١٩,٦
دون إجابة	٢	٣,٩
المجموع	**٥١**	**١٠٠**

أشارت النتائج التي في الجدول رقم (٢١) والرسم البياني رقم (١٤) إلى أن (٢١) أو ما نسبته (٤١,٢٪)من بين (٥١) مشاركا راضون تماماً عن الكفاءات والمهارات التخصصية التي يمتلكها خريجو أقسام المكتبات والمعلومات. أن (١٨) أو ما نسبته (٣٥,٣٪) أجابوا بلا أدري، وأجاب (١٠) أو ما نسبته (١٩,٦٪) بأنهم غير راضين عن الكفاءات التخصصية لدى خريجي هذه الأقسام.

الشكل رقم (١٤)
رسم بياني يوضح توزيع المشاركين حسب رضاهم عن الكفاءات والمهارات التخصصية



	دون إجابة	غير راضي	لا أدري	راض تماما
النسب المئوية	3.9	19.6	35.3	41.2
التكرارات	2	10	18	21

أما بالنسبة للمهارات والكفاءات الشخصية فالجدول رقم (٢٢) يوضح إجابتهم عن ذلك.

الجدول رقم (٢٢)

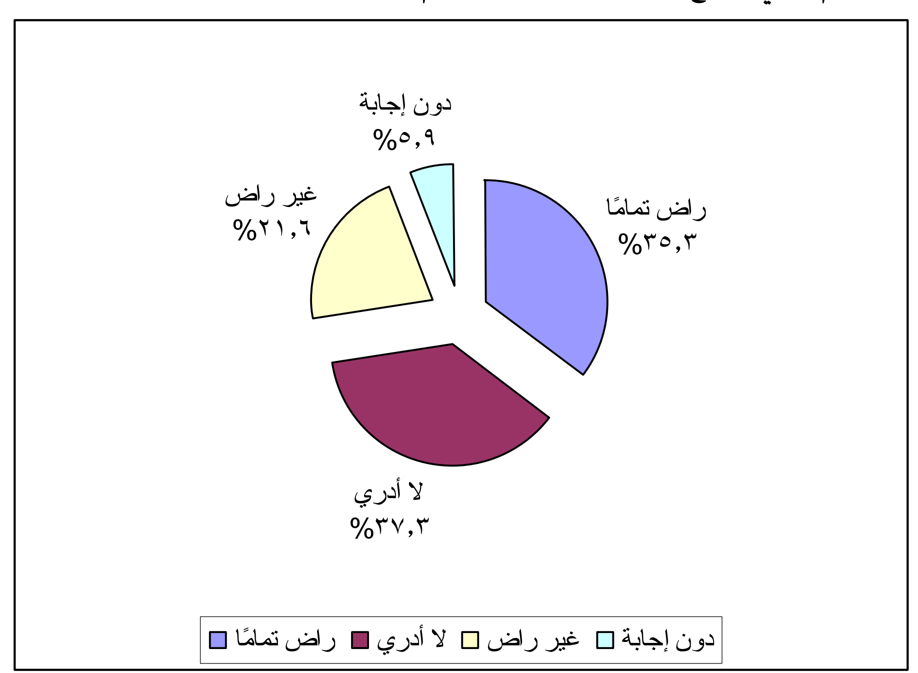
توزيع المشاركين حسب مدى رضاهم عن الكفاءات الشخصية

الرضا عن الكفاءات الشخصية	التكرارات	النسب المئوية
راض تماماً	١٨	٣٥,٣
لا أدري	١٩	٣٧,٣
غير راض	١١	٢١,٦
دون إجابة	٣	٥,٩
المجموع	**٥١**	**١٠٠**

أسفرت النتائج التي في الجدول رقم (٢٢)والرسم البياني رقم (١٥) إلى أن (١٨) أو ما نسبته (٣٥,٣٪) راضون عن الكفاءات والمهارات الشخصية لخريجي أقسام المكتبات والمعلومات، بينما أجاب (١٩) أو ما نسبته (٣٧,٣٪) بلا أدري. وأن (١١) أو ما نسبته (٢١,٦٪) غير راضين عن المهارات الشخصية التي لدى خريجي أقسام المكتبات والمعلومات.

الشكل رقم (١٥)

رسم بياني يوضح المشاركين حسب رضاهم عن الكفاءات والمهارات الشخصية



- تلبية المناهج التعليمية الحالية في أقسام المكتبات والمعلومات للمتطلبات الفعلية لسوق العمل السعودي:

لمعرفة مدى تلبية المناهج التعليمية في تلك الأقسام لمتطلبات سوق العمل السعودي، تم تضمين سؤال في الاستبانة الموزعة على أفراد عينة الدراسة نصه الآتي:

- ما مدى تلبية المناهج التعليمية الحالية في أقسام المكتبات والمعلومات للمتطلبات الفعلية لسوق العمل السعودي؟

- القطاع العام:

الجدول رقم (٢٣) يوضح الآتي:

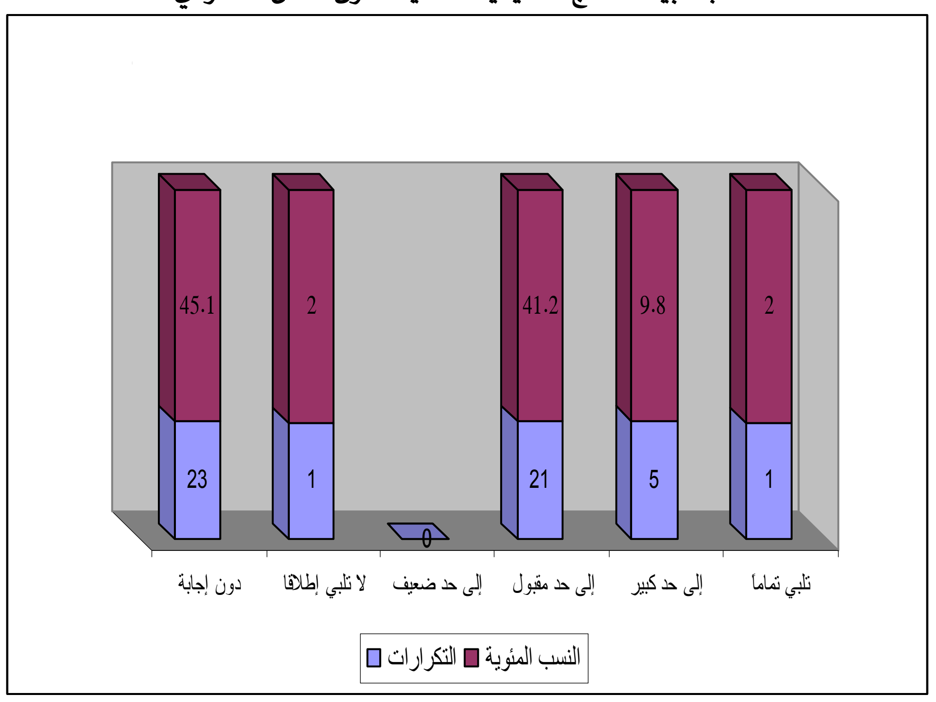
الجدول رقم (٢٣)

توزيع المشاركين حسب تلبية المناهج التعليمية لسوق العمل السعودي في القطاع العام

تلبية المناهج للقطاع العام	التكرارات	النسب المئوية
تلبي تماماً	١	٢
إلى حد كبير	٥	٩,٨
إلى حد مقبول	٢١	٤١,٢
إلى حد ضعيف	٠	٠
لا تلبي إطلاقا	١	٢
دون إجابة	٢٣	٤٥,١
المجموع	**٥١**	**١٠٠**

أظهرت النتائج التي في الجدول رقم (٢٣) والرسم البياني رقم (١٦) أن (٢١) أو ما نسبته (٤١,٢٪) من إجابات المشاركين في الدراسة في القطاع الحكومي أشاروا إلى أن المناهج التعليمية الحالية تلبي إلى حد مقبول احتياجات سوق العمل السعودي. بينما أشار (٥) أو ما نسبته (٩,٨٪) أنها تلبي إلى حد كبير، في حين أن (١) أو ما نسبته (٢٪) أشاروا أنها تلبي تلبية تامة، وأيضاً النسبة نفسها أشارت أنها لا تلبي تلبية تامة.

الشكل رقم (١٦)
رسم بياني يوضح توزيع المشاركين في القطاع العام
حسب تلبية المناهج التعليمية الحالية لسوق العمل السعودي



– أما بالنسبة للقطاع الخاص:

تم طرح السؤال السابق على المسئولين في قطاع التوظيف الخاص عن مدى تلبية المناهج التعليمية الحالية في أقسام المكتبات والمعلومات للمتطلبات الفعلية لسوق العمل السعودي، فكانت إجاباتهم موضحة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (٢٤)
توزيع المشاركين حسب تلبية المناهج التعليمية لسوق العمل السعودي في القطاع الخاص

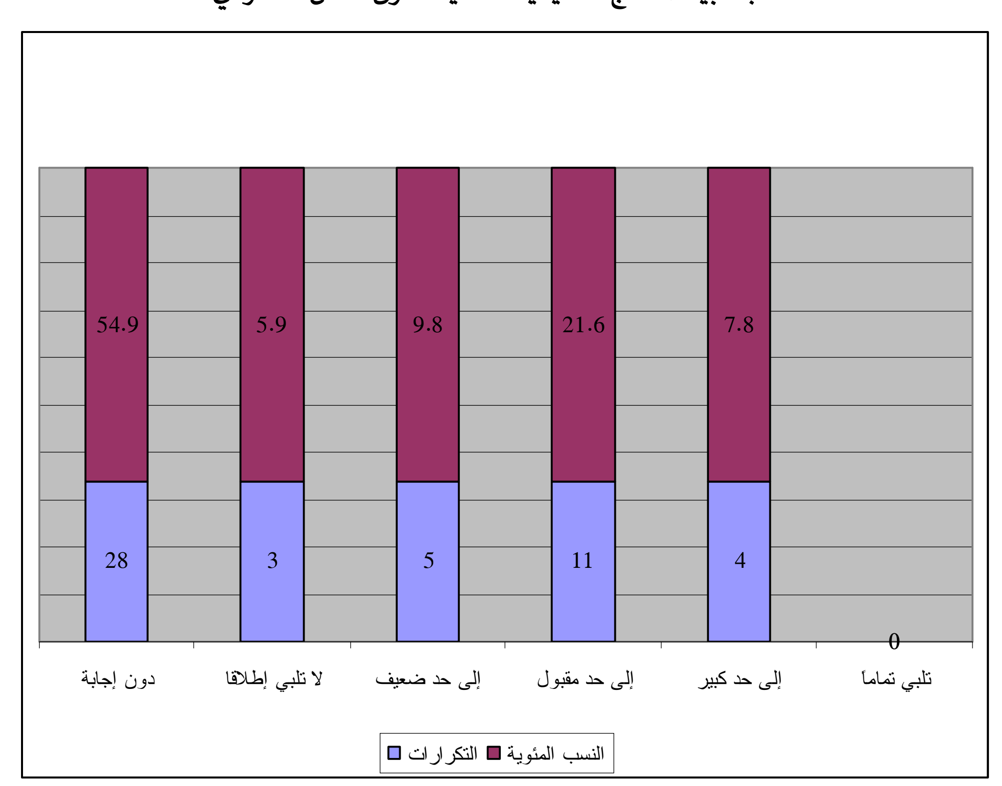
تلبية المناهج للقطاع الخاص	التكرارات	النسب المئوية
تلبي تماماً	٠	٠
إلى حد كبير	٤	٧,٨
إلى حد مقبول	١١	٢١,٦
إلى حد ضعيف	٥	٩,٨
لا تلبي إطلاقا	٣	٥,٩
دون إجابة	٢٨	٥٤,٩
المجموع	**٥١**	**١٠٠**

يتبين من النتائج المعروضة في الجدول رقم (٢٤) والرسم البياني رقم (١٧) أن (١١) أو ما نسبته (٢١,٦٪) أفادوا أن المناهج التعليمية الحالية تلبي إلى حد مقبول احتياجات سوق العمل السعودي في القطاع الخاص. وأظهرت النتائج أن (٥) أو ما نسبته (٩,٨٪) يرون أن المناهج التعليمية الحالية تلبي إلى حد ضعيف احتياجات سوق العمل السعودي في القطاع الخاص، في حين أن (٤) أو ما نسبته (٧,٨٪) أشاروا أنها تلبي إلى حد كبير.

الشكل رقم (١٧)

رسم بياني يوضح توزيع المشاركين في القطاع الخاص

حسب تلبية المناهج التعليمية الحالية لسوق العمل السعودي



- الوسائل التي يمكن من خلالها تحسين الوضع الراهن للبرامج التعليمية في أقسام المكتبات والمعلومات:

لمعرفة مدى مواكبة البرامج الأكاديمية التي تقدمها أقسام المكتبات والمعلومات بالمملكة العربية السعودية للتطورات الحديثة في التخصص ومعرفة مدى ملاءمة مخرجاتها لمتطلبات قطاعي التوظيف الحكومي والخاص كان من بين أسئلة هذه الدراسة سؤال نصه الآتي:

- ما الوسائل التي يمكن من خلالها تحسين الوضع الراهن للبرامج التعليمية في أقسام المكتبات وجعلها أكثر ملاءمة للاحتياجات؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم وضع سؤال في الاستبانة الموزعة يتضمن مجموعة من الوسائل والأساليب التي يمكن من خلالها تحسين الوضع الراهن، على أن يختار المجيبون أسلوباً واحداً أو أكثر من بين الأساليب.

الجدول رقم (٢٥)

توزيع المشاركين حسب الوسائل والأساليب التي يمكن أن تحسن الوضع الراهن

م	الوسائل والأساليب	نعم		إلى حد ما		لا		دون إجابة	
		ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
١	مراجعة وتقييم الخطط الدراسية في أقسام المكتبات بصفة دورية لكي تلبي التغيرات السريعة في التخصص	٤٦	٩٠,٢	٢	٣,٩	٠	٠	٣	٥,٩
٢	تفعيل برامج التقويم والاعتماد الأكاديمي لبرامج علوم المكتبات والمعلومات لضمان جودة البرامج ومخرجاتها	٣٩	٧٦,٥	١٠	١٩,٦	٢	٣,٩	٠	٠
٣	إنشاء شراكة بين القطاع الخاص والأقسام الأكاديمية لتدريب الطلبة على واقع العمل وتعريف أصحاب العمل على أهمية دور هؤلاء الخريجين	٣٨	٧٤,٥	١٢	٢٣,٥	١	٢	٠	٠

م	الوسائل والأساليب	نعم		إلى حد ما		لا		دون إجابة	
		ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
٤	أن يتم توعية المجتمع والمسئولين بدور اختصاصي المكتبات والمعلومات	٣٨	٧٤,٥	٩	١٧,٦	٤	٧,٨	٠	٠
٥	إنشاء مركز للتدريب التعاوني تشترك فيه أقسام علوم المكتبات والمعلومات في الجامعات السعودية ومؤسسات كبرى من القطاع الخاص	٣٧	٧٢,٥	١٢	٢٣,٥	٢	٣,٩	٠	٠
٦	أن لا يتم الاعتراف بأي مؤسسة تعليمية (جامعات وكليات ومدارس) ما لم يكن لديها مكتبة أو مركز مصادر تعلم يديره أو يشرف علية خريجو أقسام المكتبات المعلومات	٣٤	٦٦,٧	١١	٢١,٦	٥	٩,٨	١	٢
٧	دمج أقسام المكتبات والمعلومات مع قسم الحاسب الآلي	٢٠	٣٩,٢	١٥	٢٩,٤	١١	٢١,٦	٥	٩,٨

أشارت النتائج الموضحة في الجدول رقم (٢٥)، إلى أن أهم الوسائل والأساليب التي يمكن أن تسهم في تحسين الوضع الراهن من وجهة نظر المسئولين عن قطاع التوظيف في القطاعين العام والخاص هو مراجعة وتقييم الخطط الدراسية في أقسام المكتبات بصفة دورية؛ لكي تلبي التغيرات السريعة في التخصص، حيث أفاد (٤٦) أو ما نسبته (٩٠,٢٪) من بين (٥١) مشاركًا في الإجابة على الفقرة "بنعم" على هذا الأسلوب، كما أشار (٢) أو ما نسبته (٣,٩٪) "بـ إلى حد ما" على هذا الأسلوب. بينما جاء في المرتبة الثانية تفعيل برامج التقويم والاعتماد الأكاديمي لبرامج علوم المكتبات والمعلومات لضمان جودة البرامج ومخرجاتها، حيث ذكر (٣٩) أو ما نسبته (٧٦,٥٪) من بين (٥١) مجيبًا على هذه الفقرة "بنعم"، كما أشار (٢) أو ما نسبته (٣,٩٪) "بـ لا" على هذه الفقرة. بينما أشارت النتائج إلى أن توعية المجتمع والمسئولين بدور اختصاصي المكتبات والمعلومات، وإنشاء شراكة بين القطاع الخاص والأقسام الأكاديمية؛ لتدريب الطلبة على

واقع العمل وتعريف أصحاب العمل على أهمية دور هؤلاء الخريجين جاءت في المرتبة الثالثة من بين الأساليب المذكورة حيث أشار (٣٨) أو ما نسبته (٧٤,٥٪) من بين (٥١) مشاركًا أجابوا على تلك الفقرة "بنعم". أما إنشاء مركز للتدريب التعاوني تشترك فيه أقسام علوم المكتبات والمعلومات في الجامعات السعودية ومؤسسات كبرى من القطاع الخاص، فقد جاءت في المرتبة الرابعة، حيث أفاد (٣٧) أو ما نسبته (٧٢,٥٪) "بنعم" على هذا الأسلوب. أما من حيث دمج أقسام المكتبات والمعلومات مع قسم الحاسب الآلي، فقد جاءت هذه الفقرة في المرتبة الأخيرة، حيث أجاب (٢٠) أو ما نسبته (٣٩,٢٪) من بين (٥١) مشاركا "بنعم"، بينما أشار (١١) أو ما نسبته (٢١,٦٪) "بـ لا".

الفصل الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: النتائج:

١- تحليل الخطط الدراسية لأقسام المكتبات والمعلومات بجامعات المملكة العربية السعودية: يمكن تلخيص نتائج الدراسة فيما يلي:

١- بلغ عدد أقسام المكتبات والمعلومات في الجامعات السعودية (٥) أقسام أكاديمية تمنح درجة البكالوريوس، و هناك تفاوت في تسمية أقسام المكتبات والمعلومات، حيث يسمى بجامعة الملك عبد العزيز بقسم المكتبات والمعلومات، بينما نجده في جامعة الإمام يعرف بقسم دراسات المعلومات. أما في جامعة البنات فيعرف بقسم المكتبات والمعلومات ، وفي جامعة الملك سعود يعرف بقسم علوم المكتبات والمعلومات. أما في جامعة أم القرى فيعرف بقسم علم المعلومات.

٢- بالنسبة للمحور الأول (أساسيات علم المعلومات والمكتبات) أظهرت الدراسة تفوق جامعة البنات فكان لها النصيب الأوفر في تغطيتها لهذا المحور الموضوعي، حيث بلغ عدد المقررات الدراسية (١١) مقرراً دراسياً.

٣- أما مجال (خدمات المعلومات) فكشفت الدراسة تفوق جامعة البنات من حيث تغطيتها لهذا المحور، حيث بلغ عدد المقررات الدراسية فيه (١١) مقرراً دراسياً.

٤- بينما نال محور (تقنيات المعلومات) النصيب الأكبر في عدد المقررات الدراسية من إجمالي عدد المقررات، حيث بلغ عددها (٤٣) مقرراً دراسياً. وتفوقت جامعة أم القرى في هذا المجال، بينما كان لجامعة البنات النصيب الأقل من التغطية لهذا المجال.

٥- بالنسبة للمجال الموضوعي (إدارة نظم وخدمات المعلومات) أتى في المرتبة الأخيرة من حيث التغطية العددية، حيث تساوت كل من جامعة أم القرى وجامعة الملك عبد العزيز وجامعة الإمام في تغطيتها العددية لهذا المحور وبلغ عدد المواد الدراسية (٥) مواد لكل جامعة.

٦- أما المجال الموضوعي (معالجة المعلومات)، فقد أظهرت الدراسة تفوق جامعة البنات من حيث التغطية العددية لهذا المحور .

٧- وبالنسبة للمجال الموضوعي (مهارات) فقد تبين من الدراسة تفوق جامعة الملك عبد العزيز في هذا المجال، تليها في المرتبة جامعة الإمام وجامعة الملك سعود، وفي المرتبة الأخيرة تتساوى كل من جامعة البنات وجامعة أم القرى.

٢- نتائج تحليل الجزء المتعلق بمعرفة مدى تلبية تلك البرامج الأكاديمية لحاجات سوق العمل السعودي:

١- إن غالبية المشاركين في الدراسة هم الذين يحملون شهادة البكالوريوس حيث وصل عددهم (٢٦) أو ما نسبته (٥١٪)، يليهم في المرتبة الذين يحملون شهادة الدكتوراة حيث بلغ عدد المشاركين من أفراد عينة الدراسة (١٣) أو ما نسبته (٢٥,٥٪)، أما الذين يحملون درجة الماجستير فبلغ عددهم (٧) مشاركين أو ما نسبته (١٣,٧٪).

٢- إن أعلى نسبة من أفراد عينة الدراسة هم ممن ينتمون إلى القطاع العام، حيث وصل عددهم إلى (٢٨) أو ما نسبته (٥٤,٩٪)، بينما بلغ عدد المشاركين الذين ينتمون إلى القطاع الخاص (٢٣) أو ما نسبته (٤٥,١٪).

٣- أما بالنسبة لأبرز مجالات العمل المتاحة للخرجين من وجهة نظر المسئولين عن قطاع التوظيف هو العمل في المكتبات حيث أفاد (٢٩) أو ما نسبته (٥٦,٩٪) أنه هو المجال المتاح الذي يعمل فيه الخريج. يليه في الرتبة العمل في مراكز المعلومات كما أشار بذلك (٢٥) أو ما نسبته (٤٩٪). بينما جاء مجال البحث الآلي في قواعد المعلومات في المرتبة الثالثة، حيث أجاب (٢٢) أو ما نسبته (٤٣,١٪). وأظهرت النتائج تساوي نسب كل من مجال إدارة المكتبات الرقمية ومجال إدارة وتشغيل قواعد المعلومات، حيث أجاب (١٩) مشاركاً أو ما نسبته (٣٧,٣٪). بينما أتى مجال الأرشفة الإلكترونية في المرتبة الخامسة

بنسبة (٣٣،٣٪) وأجاب عليه (١٧) مشاركاً. أما مجال السجلات الطبية، فقد جاء في المرتبة الأخيرة، حيث بلغ عدد المجيبين (٦) أو ما نسبته (١١،٨٪).

٤- إن أهم المسميات الوظيفية الموجودة في مؤسسات البحث موضوع الدراسة هو (اختصاصي مكتبات)، حيث أجاب بذلك (٢٩) أو ما نسبته (٥٦،٩٪)، أما المسمى الوظيفي (باختصاصي معلومات)، فجاء في المرتبة الثانية، حيث أجاب (٢٥) من أفراد عينة الدراسة بنعم أو ما نسبته (٤٩٪). أما (اختصاصي شبكات المعلومات) فأتى في المرتبة الثالثة، حيث أجاب على هذه الفقرة (٤٦) مشاركاً منهم (٢٤) أجابوا بنعم أي ما نسبته (٤٧،١٪)، بينما أجاب (٢٢) بلا أي ما نسبته (٤٣،١٪). أما المسمى الوظيفي (مصمم ومبرمج) فقد احتل المرتبة الرابعة، حيث أجاب (٢٣) بنعم أو ما نسبته (٤٥،١٪)، وأجاب (٢٤) بلا أي ما نسبته (٤٧،١٪). أما المسمى الوظيفي (اختصاصي مراكز مصادر التعلم)، و(اختصاصي سجلات طبية) فحصلا على نسب متدنية، حيث أجاب عن هذه الفقرة بنعم (٦) مشاركين أو ما نسبته (٧،٨٪)

٥- أما بالنسبة لأهم المهارات والكفاءات التخصصية المطلوبة في خريجي أقسام المكتبات والمعلومات؛ فتتمثل في تقديم خدمات معلوماتية جيدة للمستفيدين و التعامل مع تقنيات المعلومات و مهارات البحث والاسترجاع عن المعلومات، حيث أتت هذه المهارات بنسب متساوية وبلغ عدد المجيبين عن (٥١) هذه الفقرة منهم (٤٥) أو ما نسبته (٨٨،٢٪) أجابوا أن هذه المهارات مطلوبة من الخريجين في المقام الأول، بينما أجاب (٢) منهم بأنها غير مطلوبة أو ما نسبته (٣،٩٪)، و(٤) أو ما نسبته ٧،٨٪) أجابوا بلا أدري. أما مهارات القيام بالعمليات الفنية التقليدية والآلية بالمكتبة مثل الفهرسة، التصنيف، الإعارة، الترفيف، والتكشيف و مهارة إدارة المكتبات ومراكز المعلومات جاءت في المرتبة الثانية من بين المهارات، حيث أشار (٤٢) أو ما نسبته (٨٢،٤٪) بأن هذه المهارات مطلوبة، بينما أجاب (٤) أو ما نسبته (٧،٨٪) بأنها غير مطلوبة. وجاء

في المرتبة الثالثة الإلمام بمصادر المعلومات مع القدرة على التقييم والاختيار والقدرة على تحديد احتياجات المستفيدين، حيث ذكر (٤٠) أو ما نسبته (٧٨,٤٪) بأن هذه المهارة مطلوبة، في حين أشار (٥) أو ما نسبته (٩,٨٪) بأنها غير مطلوبة. أما من حيث تصميم وإدارة المواقع على الإنترنت، فقد جاء في المرتبة الأخيرة، حيث أجاب (٢٨) أو ما نسبته (٥٤,٩٪) بأن هذه المهارة مطلوبة، في حين أن (١٥) أو ما نسبته (٢٩,٤٪) أجابوا بأنها غير مطلوبة.

٦- إن أبرز المهارات والكفاءات الشخصية تتمثل في إتقان اللغة الإنجليزية والإلمام بمهارات استخدام الحاسب الآلي، حيث أفاد (٥١) أو ما نسبته (١٠٠٪) بأن هذه المهارة من أهم المهارات الشخصية المطلوبة من الخريجين، كما أظهرت النتائج أن مهارتي الاتصال الجيد مع الآخرين والتحلي بأخلاقيات المهنة جاءتا في المرتبة الثانية من بين المهارات، حيث أفاد (٥٠) أو ما نسبته (٩٨٪) بأن هذه المهارات الشخصية مطلوبة من الخريجين لتعزيز قدراتهم ومهارتهم. أما مهارة التفكير والتحليل المنطقي، فقد جاءت في المرتبة الثالثة من بين المهارات، حيث أجاب (٤٥) أو ما نسبته (٨٨,٢٪) بأنها مطلوبة. بينما أشارت النتائج إلى أن مهارتي علاقات الفريق الفعالة والمرونة عند إجراء التغييرات جاءتا في المرتبة الرابعة من بين المهارات، حيث أفاد (٤٣) أو ما نسبته (٨٤,٣٪) بأن هذه المهارة مطلوبة. أما مهارة التسويق فقد احتلت المرتبة الأخيرة، حيث أجاب (١٦) أو ما نسبته (٣١,٤٪).

٧- إن غالبية المشاركين في الدراسة يعتقدون أن هناك عوائق تواجه توظيف خريجي أقسام المكتبات والمعلومات في سوق العمل السعودي، حيث أشار بذلك (١٢) مشاركًا أو ما نسبته (٢٣,٥٪). وأسفرت النتائج بأن (٨) من بين المجيبين أو ما نسبته (١٥,٧٪) لا يعتقدون بأن هناك معوقات تواجه توظيف خريجي أقسام المكتبات والمعلومات في سوق العمل السعودي في القطاعين العام والخاص.

٨- إن أبرز المعوقات التي تواجه توظيف الخريجين في أقسام المكتبات والمعلومات عدم وجود تنسيق بين متطلبات سوق العمل والبرامج الأكاديمية حيث أفاد (٢٧) أو ما نسبته (٥٢,٩٪) من بين (٥١) مجيبًا بأنهم يوافقون على هذا المعوق، في حين أن (٤) أو ما نسبته (٧,٨) أجابوا "بلا أدري" على هذه الفقرة، كما أظهرت النتائج أن عدم إجادة اللغة الإنجليزية هو أحد معوقات توظيف خريجي تلك الأقسام، حيث احتل المرتبة الثانية إذ أشار (٢٤) أو ما نسبته (٤٧,١٪) من بين (٥١) مشاركًا بأنهم يوافقون على ذلك، بينما أشار (٦) أو ما نسبته (١١,٨٪) بأنهم غير موافقين على هذا المعوق. أما عدم توافر وظائف متاحة في ميزانية المكتبات ومراكز المعلومات فجاءت في المرتبة الثالثة من بين المعوقات المذكورة، حيث أجاب (٢٢) أو ما نسبته (٤٣,١٪) بأنهم موافقون على هذا المعوق، في حين أن (٣) أو ما نسبته (٥,٩٪) بأنهم غير موافقين على هذا المعوق. أما المعوقات الخاصة بشغل الوظائف التخصصية للمكتبات ومراكز المعلومات بخريجين من تخصصات أخرى، وأن أقسام المكتبات والمعلومات لا تقدم التدريب العملي الكافي للطلاب، وعدم إجادة الخريج استخدام الحاسب الآلي، فجاءت نسبها متساوية، حيث أتت في المرتبة الرابعة من بين المعوقات المذكورة في أنها تواجه توظيف خريجي أقسام المكتبات والمعلومات، حيث أشار (٢١) أو ما نسبته (٤١,٢٪) بأنهم موافقون على أن ذلك يعد معوقاً. أما المعوق الخاص بتغليب الجانب النظري على الجانب التطبيقي في المقررات الدراسية في الأقسام العلمية، فجاء في المرتبة الخامسة، حيث أشار (٢٠) أو ما نسبته (٣٩,٢٪) من بين (٥١) أنهم موافقون على هذا المعوق. أما أن طبيعة العمل ونشاطه لا يحتاجان إلى متخصصين في المكتبات والمعلومات، فجاء في المرتبة الأخيرة من بين هذه المعوقات، حيث أفاد (٥) أو ما نسبته (٩,٨٪) بأنهم يوافقون على أن هذا يعد معوقاً.

٩- إن معظم المشاركين في الدراسة يشعرون بالرضا تجاه المهارات والكفاءات التخصصية التي يمتلكها خريجو أقسام المكتبات والمعلومات، حيث بلغ

عددهم (٢١) أو ما نسبته (٤١,٢٪). بينما أشارت النتائج إلى أن (١٨) أو ما نسبته (٣٥,٣٪) أجابوا بلا أدري، وأجاب (١٠) أو ما نسبته (١٩,٦٪) بأنهم غير راضين عن الكفاءات التخصصية لدى خريجي هذه الأقسام.

١٠- أما بالنسبة للكفاءات والمهارات الشخصية لخريجي أقسام المكتبات والمعلومات فأجاب (١٨) أو ما نسبته (٣٥,٣٪) بأنهم راضون عنها، بينما أجاب (١٩) أو ما نسبته (٣٧,٣٪) بلا أدري. بينما أشارت النتائج إلى أن (١١) أو ما نسبته (٢١,٦٪) غير راضين عن المهارات الشخصية لدى خريجي أقسام المكتبات والمعلومات.

١١- إن غالبية المشاركين في القطاع العام يرون أن المناهج التعليمية الحالية تلبي إلى حد مقبول احتياجات سوق العمل السعودي حيث بلغ عدد الذين أجابوا بذلك (٥) أو ما نسبته (٩,٨٪)، في حين أن (١) أو ما نسبته (٢٪) أشاروا أنها تلبي تلبية تامة، وأيضاً نفس النسبة أشارت أنها لا تلبي تلبية تامة.

١٢- أما المشاركون من القطاع الخاص، فيرون أن المناهج التعليمية الحالية تلبي إلى حد مقبول احتياجات سوق العمل السعودي، حيث أفاد (١١) أو ما نسبته (٢١,٦٪) بذلك. وأظهرت النتائج أن (٥) أو ما نسبته (٩,٨٪) يرون أن المناهج التعليمية الحالية تلبي إلى حد ضعيف احتياجات سوق العمل السعودي في القطاع الخاص، في حين أن (٤) أو ما نسبته (٧,٨٪) أشاروا أنها تلبي إلى حد كبير.

١٣- أما الوسائل والأساليب التي يمكن أن تسهم في تحسين الوضع الراهن للبرامج التعليمية في أقسام المكتبات وجعلها أكثر ملاءمة للاحتياجات فهي مراجعة وتقييم الخطط الدراسية في أقسام المكتبات بصفة دورية لكي تلبي التغيرات السريعة في التخصص، حيث أفاد (٤٦) أو ما نسبته (٩٠,٢٪) من بين (٥١) مشاركاً في الإجابة عن الفقرة "بنعم" على هذا الأسلوب، كما أشار (٢) أو ما نسبته (٣,٩٪) "بـ إلى حد ما" عن هذا الأسلوب. بينما جاء في

المرتبة الثانية تفعيل برامج التقويم والاعتماد الأكاديمي لبرامج علوم المكتبات والمعلومات؛ لضمان جودة البرامج ومخرجاتها، حيث ذكر (٣٩) أو ما نسبته (٧٦,٥٪) من بين (٥١) مجيبًا عن هذه الفقرة "بنعم"، كما أشار (٢) أو ما نسبته (٣,٩٪) "بلا" عن هذه الفقرة. بينما أشارت النتائج إلى توعية المجتمع والمسئولين بدور اختصاصي المكتبات والمعلومات، وإنشاء شراكة بين القطاع الخاص والأقسام الأكاديمية؛ لتدريب الطلبة على واقع العمل وتعريف أصحاب العمل على أهمية دور هؤلاء الخريجين وجاءت هذه النتيجة في المرتبة الثالثة من بين الأساليب المذكورة حيث أشار (٣٨) أو ما نسبته (٧٤,٥٪) من بين (٥١) مشاركًا أجابوا عن تلك الفقرة "بنعم". أما إنشاء مركز للتدريب التعاوني تشترك فيه أقسام علوم المكتبات والمعلومات في الجامعات السعودية ومؤسسات كبرى من القطاع الخاص، فقد جاءت في المرتبة الرابعة، حيث أجاب (٣٧) أو ما نسبته (٧٢,٥٪) "بنعم" عن هذا الأسلوب. أما من حيث دمج أقسام المكتبات والمعلومات مع قسم الحاسب الآلي، فقد جاء في المرتبة الأخيرة، حيث أجاب (٢٠) أو ما نسبته (٣٩,٢٪) من بين (٥١) مشاركًا "بنعم"، بينما أشار (١١) أو ما نسبته (٢١,٦٪) "بلا".

ثانيًا: التوصيات:

في ضوء النتائج السابقة التي تمخضت عنها الدراسة، ولتحسين الوضع الراهن للبرامج التعليمية في أقسام المكتبات وجعلها أكثر ملاءمة لاحتياجات سوق العمل السعودي، فإن الباحثة ستعرض كثيرًا من التوصيات التي تأمل أن يؤخذ بها من أجل تحسين الوضع الراهن، وهي كما يلي:

١- توصي الدراسة بضرورة قيام أقسام المكتبات والمعلومات بمراجعة وتقويم الخطط الدراسية بصفة دورية؛ لكي تلبي التغيرات السريعة في التخصص.

٢- ضرورة إنشاء كلية مستقلة للمكتبات والمعلومات أو دمجها مع كليات تهتم بتقنية المعلومات.

٣- توصي الدراسة بضرورة تفعيل برامج التقويم والاعتماد الأكاديمي لبرامج علوم المكتبات والمعلومات لضمان جودة البرامج ومخرجاتها.

٤- إنشاء شراكة بين القطاع الخاص والأقسام الأكاديمية؛ لتدريب الطلبة على واقع العمل وتعريف أصحاب العمل بأهمية دور هؤلاء الخريجين.

٥- ضرورة تركيز أقسام المكتبات والمعلومات على تقديم التدريب العملي الكافي للطلاب، والتركيز على الجانب التطبيقي في المقررات الدراسية.

٦- زيادة الوعي لدى الطلاب بضرورة تأهيل أنفسهم تأهيلاً جيداً في اللغة الإنجليزية، واستخدام الحاسب الآلي.

٧- تفعيل دور جمعية المكتبات والمعلومات السعودية من خلال عقد المؤتمرات والندوات التي تسهم بالنهوض بمهنة المكتبات والمعلومات. وأيضاً القيام بدراسات عن سوق العمل السعودي ومساعدة الخريجين في البحث عن فرص وظيفية ملائمة.

٨- تحسين أوضاع العاملين في مهنة المكتبات والمعلومات ومساواة الرواتب والحوافز المادية لهم في القطاعين العام والخاص.

٩- الاهتمام بتوفير المعامل والأجهزة التي تتناسب مع متطلبات المقررات الدراسية.

١٠- استحداث مسميات جديدة لخريجي أقسام المكتبات والمعلومات ومطابقتها مع توصيف الوظائف التي يوفرها القطاعان الحكومي والأهلي مثل : (مصمم ومبرمج، اختصاصي شبكات معلومات، محلل أنظمة آلية، اختصاصي قواعد معلومات، صيانة الحاسب وغيرها).

١١- العمل على إعداد خريجين تتوافر لديهم مواصفات الوظائف المطلوبة في سوق العمل السعودي.

١٢- ضرورة اهتمام المناهج بالمكتبات المدرسية ومراكز مصادر التعلم.

١٣- إعادة النظر في منهج جامعة البنات حيث يلاحظ كثرة المواد التي جاء بعضها على شكل مهارات يمكن دمجها في مادة واحدة.

١٤- إن مادتي تقنية المكاتب وأتمتة المكاتب ليست من صلب مواد المكتبات وإنما تتبع تخصص الإدارة المكتبية فيجب حذفها من مناهج المكتبات.

١٥- ملاحظة اختلاف مسميات بعض المواد وتنافرها في الجامعات، مما يستدعي توحيدها، وتعديل بعض الصياغات الخاطئة لمسمى المواد مثل: إدارة الوثائق والمحفوظات الآلية والصحيح إدارة الوثائق والمحفوظات آلياً في جامعة الملك عبدالعزيز؛ فالوثائق المستهدفة تحتاج إلى معالجة آلية.

- مقترحات لدراسات مستقبلة:

تقترح الباحثة من خلال بحثها عن البرامج الأكاديمية لأقسام المكتبات والمعلومات ومدى تلبية تلك البرامج لاحتياجات سوق العمل السعودي بعض الموضوعات أو الدراسات التي لا تزال بحاجة إلى مزيد من البحث والتقصي ومن أهمها ما يلي:

١- إجراء دراسة مقارنة بين الخطط المطورة لأقسام المكتبات والمعلومات في الجامعات السعودية والأقسام المماثلة في البلدان المتقدمة مثل : الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا.

٢- إجراء دراسة لخطة قسم دراسات المعلومات بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ومدى مطابقتها للمعايير الدولية.

٣- إجراء دراسة ميدانية بهدف معرفة مدى ملاءمة خريجي أقسام المكتبات والمعلومات لسوق العمل السعودي والمهارات والكفاءات التي تم اكتسابها من تطبيق الخطط المطورة

دراسة متطلبات العمل في القطاعين العام والخاص لاستكشاف الحاجة إلى اختصاصي المعلومات.

المصادر والمراجع

أولاً – المراجع العربية:

الأخرس، محمود. تدريس علم المكتبات والمعلومات في الوطن العربي. **المجلة العربية للمعلومات.** ٣(٢)، ١٩٨٢م .– ص١١–٢٧.

الأنصاري، حسين و سجاد الرحمن. **مناهج المكتبات والمعلومات المبنية على الكفاءات.** ورقة بحث مقدمة إلى ورشة العمل حول "برامج علوم المعلومات والمكتبات في البلدان العربية"بيروت لبنان، ١٤٢٣هـ.

البلادي، سلمى سالم ومحمد أمين مرغلاني. **تأهيل اختصاصي المكتبة الإلكترونية في أقسام المكتبات والمعلومات السعودية: دراسة مقارنة.** بحث مقدم لندوة اختصاصي المكتبات والمعلومات: التأهيل واحتياجات سوق العمل بدول مجلس التعاون الخليجي في الفترة ما بين ٢٨ ربيع الأول – ١ربيع الآخر .– مكة المكرمة، ١٤٢٨هـ.

تركستاني، حبيب الله. **دور التعليم العالي في تلبية احتياجات سوق العمل السعودي** .– الرياض: وزارة التعليم العالي، ١٤٢٨هـ.

جامعة أم القرى: **دليل كلية العلوم الاجتماعية، قسم المكتبات والمعلومات**،١٤٠٨ هـ.

جان، محمود قاري محمد يعقوب. **التطورات الحديثة في تعليم علم المكتبات والمعلومات بدول مجلس التعاون الخليجي**، رسالة دكتوراة، قسم الوثائق والمكتبات، كلية الآداب ببني سويف، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠م.

جرناز، محمد أحمد. **التأهيل المهني في مجال المكتبات والمعلومات في الجامعات الليبية والتحديات التكنولوجية الحديثة.** ورقة مقدمة للمؤتمر ١٨ للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات. مهنة المكتبات وتحديات الواقع والمستقبل ودورها في الوصول الحر للمعلومات العلمية. في الفترة ما بين ٧–١٠ ذو القعدة، جدة، ١٤٢٨هـ.

حافظ، عبد الرشيد بن عبد العزيز. حتمية التغيير في تعليم المكتبات والمعلومات. **دراسات عربية في المكتبات وعلم المعلومات.** ٨ (٢) ٢٠٠٣م .- ص١٢-٥١.

حسن، محمد إبراهيم . تأثير البيئة الرقمية على إعداد اختصاصي المعلومات: التحديات والتطلعات. **مجلة العربية** ٣٠٠٠ . ٦(١)، ٢٠٠٦م.

الحصين، عبد الله بن علي . **الخطط الدراسية بكليات البنات الواقع والمستقبل.** اللقاء السنوي الرابع التعليم العالي في المملكة العربية السعودية بين الواقع والتطلعات في الفترة من ١٦-١٩/١١/١٤١٢هـ.

حمدان، محمد زياد . **البحث العلمي كنظام : كتاب يدوي لتنفيذه وتقريره وتقييمه.** عمان: دار التربية الحديثة، ١٤٠٩هـ.

آل حمود، محمد بن سعد . **دور التقويم الذاتي للبرامج في تحقيق الجودة في مخرجات التعليم.** جامعة الملك فهد للبترول والمعادن بالظهران. مركز تقويم البرامج عمادة التطوير الأكاديمي. ورقة عمل مقدمة إلى ورش عمل، طرق تفعيل وثيقة الآراء للأمير عبد الله بن عبد العزيز حول التعليم العالي. جامعة الملك عبد العزيز بجدة ١٩-٢١ ذو الحجة/ ١٤٢٥هـ.

الخاروف، يونس أحمد. تطور مناهج علم المكتبات والمعلومات مشكلات تدريسه في الأردن. **عالم الكتب.** ١٣(٥).- ١٤١٣هـ .- ص ٤٧٩-٤٩٢.

خلاف، أمل محمد أحمد، وسارة عبد الرحيم قشقري. **الاعتماد الأكاديمي لأقسام المكتبات والمعلومات السعودية دراسة تطبيقية على أقسام المكتبات والمعلومات السعودية.** ورقة مقدمة لمؤتمر الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات. جامعة الملك عبد العزيز .- جدة، ١٤٢٨هـ.

رزوقي، نعيمة حسن جبر. الدور الجديد لمهنة المعلومات في عصر هندسة المعرفة وإدارتها. **مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية.** ١٠(٢)، ١٤٢٥هـ .- ١٠٥-١٢٣.

رزوقـي، نعيمة حسن جبر. برنامج علم المكتبات والمعلومات في جامعة السلطان قابوس: دراسة تحليلية. **مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية**. ٨(٢)، ١٤٢٣هـ .– ص١٥٢–١٧٣.

السريع، سريع محمد. تعليم المكتبات في المملكة العربية السعودية. **مكتبة الإدارة**.١٣(١)، ١٤٠٦هـ .– ص٦٠–٨٧.

الشامي، أحمد محمد، وسيد حسب الله. **المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات: إنكليزي – عربي** .– الرياض:دار المريخ للنشر، ١٤٠٨هـ.

الشريف، عبد الله. المناهج والبرامج الدراسية في علم المكتبات والمعلومات في الوطن العربي. **المجلة العربية للمعلومات**. ٣(٢)، ١٩٨٢م .– ص٥٥–٩٨.

الشهربلي، أنعام علي. الاتجاهات الحديثة في تدريس علم المعلومات. **رسالة المكتبة**. ٣٥ ، ٢٠٠٠م .– ص(٥، ٤).

الشويش، علي بن شويش. تقنيات المعلومات في خطط الماجستير لأقسام المكتبات والمعلومات بدول الخليج والولايات المتحدة الأمريكية : دراسة تحليلية. **مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية**.١٢(٢)، ١٤٢٧هـ .– ص ٧١–١٠٢.

الشويعر، خولة محمد. **دور اختصاصي المكتبات والمعلومات في ظل المكتبات الرقمية**. بحث مقدم للمؤتمر ١٨ للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات: مهنة المكتبات وتحديات الواقع والمستقبل ودورها في الوصول الحر إلى المعلومات العلمية. في الفترة ما بين ٧–١٠ ذو القعدة، جدة، ١٤٢٨هـ.

الصباغ، عماد عبد الوهاب. واقع ومستقبل التعليم الأكاديمي في علم المكتبات والمعلومات في دول الخليج العربية. **رسالة المكتبة**. ٣٢(١)، ١٩٩٧م .– ص ٢٣–٣٥.

الصباغ، عماد عبد الوهاب. التعليم العالي في حقل المعلوماتية في جامعات الخليج العربية: الواقع ومتطلبات المستقبل. **مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية**. ٦(٢)، ١٤٢١هـ.

الصنيع، صالح بن إبراهيم. **الخطط الدراسية بجامعات دول مجلس التعاون الخليجي (أقسام علم النفس أنموذجاً) المشكلة ورؤية الحل.** ورقة عمل مقدمة إلى ورش عمل، طرق تفعيل وثيقة الآراء للأمير عبد الله بن عبدالعزيز حول التعليم العالي. جامعة الملك عبدالعزيز بجدة ١٩-٢١ ذو الحجة/١٤٢٥هـ.

الضحيان، سعود ضحيان. **العينات وتطبيقاتها في الدراسات الاجتماعية** .- القاهرة: الثقافة المصرية للطباعة والتوزيع والنشر، ١٤٢٠هـ.

الضحيان، سعود ضحيان، وعزت عبدالحميد محمد حسن. **معالجة البيانات باستخدام برنامج SPSS الجزء الثاني**.- الرياض:مطابع التقنية للأوفست، ١٤٢٣هـ.

الضرمان، فالح بن عبد الله. التأهيل العلمي والمهارات العلمية لخريجي أقسام المكتبات والمعلومات من منظور قطاع التوظيف في السعودية.(بحث غير منشور)، ١٤٢٥هـ.

ضليمي، سوسن طه، وهدى محمد العمودي. **العوامل المؤثرة في إعداد القوى العاملة بالمكتبات ومراكز المعلومات: دراسة تقويمية للخطة الدراسية المطورة لمرحلة البكالوريوس في قسم المكتبات والمعلومات بجامعة الملك عبد العزيز**. بحث مقدم لندوة اختصاصي المكتبات والمعلومات: التأهيل واحتياجات سوق العمل بدول مجلس التعاون الخليجي .- مكة المكرمة : في الفترة ما بين ٢٨ ربيع الأول -١ ربيع الأخر، ١٤٢٨هـ.

العباس، هشام عبد الله. **مخرجات التعليم في مجال المكتبات والمعلومات وانعكاسها على سوق العمل السعودي**. ورقة بحث مقدمة إلى ورشة العمل حول "برامج علوم المعلومات والمكتبات في البلدان العربية"بيروت لبنان، ١٤٢٣هـ.

عبد الهادي، محمد فتحي وأسامة محمود السيد. **دراسات في تعليم المكتبات والمعلومات**. القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ١٩٩٥م.

عبد الهادي، محمد فتحي . تدريس تقنيات المعلومات في الأقسام الأكاديمية للمكتبات والمعلومات في مصر. **مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية**. ٤(١)، ١٤١٩هـ .- ص٢٤-٤٦.

عبد الهادي، محمد فتحي. **البحث ومناهجه في علم المكتبات والمعلومات**.- القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٣م.

عبد الهادي، محمد فتحي. **البحث عن الاعتماد والجودة للأقسام الأكاديمية للمكتبات والمعلومات**. بحث مقدم لندوة اختصاصي المكتبات والمعلومات: التأهيل واحتياجات سوق العمل بدول مجلس التعاون الخليجي .- مكة المكرمة : في الفترة ما بين ٢٨ ربيع الأول -١ ربيع الآخر، ١٤٢٨هـ.

عبيدات، ذوقان، وكايد عبدالحق، وعبد الرحمن عدس. **البحث العلمي مفهومه وأدواته وأساليبه**.- ط٨ .- عمان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٢٤هـ.

العساف، صالح بن حمد. **المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية** .- ط٢.- الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤٢١هـ.

العسافين، عيسى عيسى. التأهيل الأكاديمي في علم المعلومات والمكتبات بجامعة قطر. **مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية**. ١١(١)، ١٤٢٦هـ .- ص ١٤٣-١٧٢.

علي، أسامة السيد محمود. تعليم المكتبات والمعلومات في الجامعات العربية (١٩٩٠-١٩٩١م) : دراسة لواقع التعليم على مستوى الدرجة الأكاديمية الأولى. **مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الآداب والعلوم الإنسانية** ٥، ١٩٩٢م .- ص ٢٠١-٢٣٤.

العلي، علي بن سعد ومحمد بن مبارك اللهيبي. الاتجاهات الحديثة في برامج المكتبات والمعلومات نموذج لتقييم المناهج وتطويرها. **مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية**، ١٠(٢)، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٥م .- ص١٩٦-٢٥٦.

عمّار، محمود إسماعيل. تطور الخطط الدراسية في المملكة مع التركيز على اللغة العربية : دراسة تاريخية مقارنة. **بيادر**. (٢٣)، ١٤١٩هـ .- ص ٢٧-٤٨.

الغرفة التجارية الصناعية بالرياض. **دليل الصفحات الزرقاء للمنتسبين**. الإصدار الرابع ١٤٢٧هـ -١٤٢٨هـ .- الرياض: الغرفة التجارية الصناعية، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

الغلبان، ثروت يوسف. معايير الاعتماد لمدارس وبرامج تعليم المكتبات والمعلومات١. **مجلة المكتبات والمعلومات العربية**. ٢٣(٣)، ١٤٢٤هـ .- ص ٢٥-٤٤.

الغلبان، ثروت يوسف. معايير الاعتماد لمدارس وبرامج تعليم المكتبات والمعلومات٢. **مجلة المكتبات والمعلومات العربية**. ٢٣(٤)، ١٤٢٤هـ .- ص ١٦٩-١٨٨.

فرحات، ثناء إبراهيم موسى. مقررات تكنولوجيا المعلومات بين أقسام المكتبات والمعلومات وكليات الحاسبات والمعلومات: دراسة ميدانية مقارنة. **مجلة المكتبات والمعلومات العربية**. ٢٥(٤)، ١٤٢٦هـ .- ص ٥٧-١٠٠.

فهمي، محمد شامل بهاء الدين. **الإحصاء بلا معاناة المفاهيم مع التطبيقات باستخدام SPSS الجزء الأول** .- الرياض: معهد الإدارة العامة- مركز البحوث، ١٤٢٦هـ.

القبلان، نجاح قبلان وراشد بن سعيد الزهراني. **واقع توظيف خريجي أقسام علوم المكتبات والمعلومات في القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية وتطلعاته المستقبلة**. بحث مقدم لندوة اختصاصي المكتبات والمعلومات: التأهيل واحتياجات سوق العمل بدول مجلس التعاون الخليجي .- مكة المكرمة : في الفترة ما بين ٢٨ ربيع الأول -١ ربيع الآخر، ١٤٢٨هـ.

القحطاني، سالم بن سعيد و آخرون. **منهج البحث في العلوم السلوكية مع تطبيقات على SPSS** .- الرياض: المطابع الوطنية الحديثة، ١٤٢١هـ.

كلية الآداب. قسم المكتبات والمعلومات (د.ت). **دليل قسم المكتبات**. (غير منشور).

لا نكستر، ف و. **تقييم الأداء في المكتبات ومراكز المعلومات**؛ ترجمة حسني الشيمي وجمال الدين الفرماوي .- الرياض: مكتبة الملك عبد العزيز العامة، ١٤١٧هـ.

متولي، ناريمان إسماعيل. الاتجاهات الحديثة في تأهيل العاملين في مجال المكتبات والمعلومات. **مجلة المكتبات والمعلومات العربية**. ٢١(٢)، ٢٠٠١م .-ص ٤٠-٧٨.

متولي، ناريمان إسماعيل. الاتجاهات الحديثة في تعليم علوم المكتبات والمعلومات في بريطانيا ومدى الإفادة منها في تطوير التخصص بالجامعات العربية. **مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية**. ٥(٢)، ١٤٢٠هـ .- ص ١٠٨-١٣٥.

مرغلاني، محمد أمين عبد الصمد. تقنية المعلومات: دراسة مقارنة لمقرراتها الدراسية في أقسام المكتبات والمعلومات في جامعات المملكة العربية السعودية. **مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية**. ١(١)، ١٤١٦هـ .-ص ٩١-١٢٧.

معتوق، خالد بن سليمان. **متطلبات اختصاصي المعلومات بالمكتبات الجامعية السعودية في ظل البيئة الرقمية: دراسة للواقع وتخطيط للمستقبل**. بحث مقدم للمؤتمر ١٨ للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات: مهنة المكتبات وتحديات الواقع والمستقبل ودورها في الوصول الحر للمعلومات العلمية .- جدة : في الفترة ما بين ٧-١٠ ذو القعدة، ١٤٢٨هـ.

مكتبة الملك فهد الوطنية. **دليل المكتبات ومراكز المعلومات السعودية**، مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٤٢٠هـ.

هوانة، وليد عبد اللطيف. **المدخل في إعداد المناهج الدراسية** .- الرياض: دار المريخ للنشر، ١٩٨٨م.

الهوش، أبوبكر محمود، ومبروكة محيريق. **المناهج الحالية لتدريس علوم المعلومات والمكتبات بالجماهيرية ومدى توافقها مع متطلبات سوق العمل،** ورقة بحث مقدمة إلى ورشة العمل حول "برامج علوم المعلومات والمكتبات في البلدان العربية".- بيروت لبنان، ١٤٢٣هـ.

الوردي، زكي حسين. برامج تدريس علوم المكتبات والمعلومات في اليمن: دراسة تقويمية ومقترحات للتطوير. **رسالة المكتبة.** ٣٥(٣-٤)، ٢٠٠٠م .- ص٧٥-٩٤.

وزارة التعليم العالي. **دليل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية** .- الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١٦هـ.

الوكيل، حلمي أحمد، ومحمد أمين المفتي. **أسس بناء المناهج وتنظيماتها**.- عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ١٤٢٦هـ.

يونس، فتحي وآخرون. **المناهج، الأسس، المكونات، التنظيمات، التطوير؛** مراجعة حسن شحاته ويسري عفيفي .- عمان: دار الفكر، ١٤٢٥هـ.

- قسم المكتبات والمعلومات - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (١٤٢٧هـ) متاح على:

http://www.imamu.edu.sa

تمت زيارته في تاريخ ١٤٢٧/١/٢٦هـ.

- قسم المكتبات والمعلومات - جامعة الملك عبد العزيز (١٤٢٧هـ) متاح على:

http://www.kau.edu.sa

تمت زيارته في تاريخ ١٤٢٧/١/٢٦هـ.

- قسم المكتبات والمعلومات - جامعة أم القرى (١٤٢٧هـ) متاح على:

http://www.isdept.info

تمت زيارته في تاريخ ١٤٢٧/١/٢٦هـ.

ثانيًا – المراجع الأجنبية :

Ai young Um, John Feather (2007). Education for information Professionals in the UK. The International Information & Library Review. 39(3-4), p260-268.

Aina, L. O (2005). Towards an ideal Library and Information Studies (LIS) Curriculum for Africa : Some Preliminary thoughts. Education for information.(23)3,p165-185.(Academic Search Premier 17809625)

Amin, Saiful.(2003). The Comparative Study of LIS Education in India, UK and USA. URL:http://drtc.isibang.ac.in~saiful/colloq/lis_edu.html
Last updated:february 9,2003.

تمت زيارته ١٨/١٢/٢٠٠٦م.

Association for Library and Information Science Education (ALISE) (2000). Educating Library and Information Science Professionals for New Century: The KALIPER Report. Reston, Virginia.-Available at:
http://www.alise.org/publications/kaliper.pdf.

Beheshti, Jamshid. (1999). Library and Information Curriculum. Presentation at the 27th Annual Conference of Canadian Association for Information Science, June 1-12 .-Available at:

http://www. Gslis.mcgill.ca/beheshti/alacais4.htm

Blessing, Kelly.(2002). Trends in the Job Market for Librarians: 1985-2000. Electronic Journal of Academic and Special Librarianship. (3) 1-2. .-Available at:

http://southernlibrarianship.icaap.org/content/v03n01/Blessinger_K01.htm

MC Garry, Kevin (1987). Development in Undergraduate Studies : a new degree at the polytechnic of north. London : Library Association Record 89(12) pp645-647.

Hemans, Liz and Hibberd, (2004). Betty Jo. An assessment of LIS curricula and the field of practice in commercical sector. New Library World. 105, 7-8.p269.

Hjorland, Birger. (2000). Library and Information Science: practice, theory, and philosophical basis. Information processing & management, 36(3)501-531

Hoffman, Christina and Hastings, Samantha. (2005). An Evaluation of SLIS Student Satisfaction and its Global impacts. Digital Library for Information Science and Technology Development Environment. .-Available at:
http://genie.sir.arizona.edu/720

Kavulya, Joseph m.M. (2007). Training of library and information science (LIS) Professionals in Kenya: Aneeds assessment. Library Review. 56(3), 208-223.
http://www.emeraldinsight.com/

تمت زيارته في ١٤٢٩/٣/١٠هـ.

Kigongo, Bukenya (2003). Towards a viable curriculum: A comparative study of curricula at the East African School of Library and Information Science and the departments of Library and Information Studies of Universities of Wales, Botswana, and Cap Town. Education for Information. (21) 2-3, p113-148.(Academic Search Premier #10965398). .-Available at:
http://web16.epnet.com

Lemaster, Opal Hunt. (1981). An Assessment of the Graduate School of Library and Information Science Curriculum of the University of Tennessee. Dissertation Abstract. The University of Tennessee (0226) degree: EDD.©2005 by ProQuest information and learning company

Lesher, Tresa and Yaser Abdel-Motey (2002) Librarianship in Kuwait: Market Needs for PAAETs Graduates. Arab Journal of Library & Information Science,22(3),4-21.

McKinney, Renee D (2006). Draft Proposed ALA Core Competencies' Compared to ALA accredited, Candidate, and precandidate Program Curricula: A preliminary Analysis Issued February .
http://www.ala.org/ala/accreditation

تمت زيارته ٤/١١/١٤٢٨هـ

My burgh, Sue. Education directions for new information professionals. The Australian Library Journal.
http:// alia.org.au/publishing/alj/52.3/full.text/myburgh.html

تمت زيارته ١٨/١٢/٢٠٠٦م.

Myers, Margaret (1986). The Job Market for librarians. Library Trends,34(4), 645-666.

Ocholla, Dennis N. (2000) Review and Revision of Library Information Science Curriculum in south African University and the Usage of Follow- Up Study and Advertisement Scanning Methods . .- Available at: http://www.slis.ualberta.ca/cais2000/ocholla.htm

Ramesha, babu, Ramesha, babu B.(2007). Trends, Challenges and Future of library and information science Education in India. DESIDOC Bulletin of information Technology. 7(5). 17-26.
http://web ebscohost.com

تمت زيارته ١٤/٣/١٤٢٩هـ.

Roxanne, Missingham (2006). Library and Information Science; Skills for twenty-first century professionals. Library Management. 27(4/5).
Available on ProQuest Science Journals.
http://proquest.umi.com/.

تمت زيارته في ١١/٣/١٤٢٩هـ.

Sajjad ur Rehman (2007أ). Developing New Cometencies among LIS Professionals: Challanges for Educators. Arabes Fedration in library & Information.١٧- ١٠ Jeddah.

Sajjad ur Rehman (2007ب). Quality assurance and LIS education in the GCC countries. In 73rd IFLA General conference and council. 19-23. August, Durbun, South Africa.
http://www.ifla.org/iv/ifla73/index.htm.

تمت زيارته في ١٤٢٩/٣/١٥هـ.

Special Libraries Association (1998). Competencies for Special Librarians of the 21st Century: Library and Information Studies Programs Survey final report.
http://www.sla.org/content/resources/research/reaearchlinks/lisprograms/lisp.

Tenopir, Carol (2002). Educating Tomorrow's Information Professionals Today.SEARCHER.10(7)-July/August.
http://www.infotoday.com/searcher/jul02/tenopir.htm.

تمت زيارته ٢٠٠٦/١٢/١٩.

Weir, Aileen (2000). The information Professional of the future: what skills will be needed and hw will thwy be acquired?.
http://conferences.alia.org.au/alia2000/proceedings/aileen.weir.html.

تمت زيارته ١٤٢٩/٣/١٨هـ.

Yates, Jan m.(1992). An assessment of trends and factors affecting future directions in library and information science education.. Ph.d Nova university. (from umi abstract 9605252)
http://proquest.umi.com/

تمت زيارته ١٤٢٩/٣/١١هـ.

الكتاب

- لقد فرضت التطورات التقنية الحديثة في مجال تقنيات المعلومات والاتصالات على كافة التخصصات، ومن بينها تخصص المكتبات والمعلومات، كثيراً من المهام باعتباره أحد العلوم المعنية بتأهيل الكوادر البشرية القادرة على التعامل مع هذه التطورات التقنية الحديثة والتفاعل معها والاستفادة منها .. هذا التطور بالنسبة لتخصص المكتبات والمعلومات واعتماده على تقنيات المعلومات ومطالبة جهات التوظيف المسئولين عنها بالرفع من كفاءة الدارسين في التخصص، جعل الحاجة ملحة إلى المراجعة المستمرة للمناهج وتطويرها وتقويم البرامج العلمية بما يتواكب مع المستجدات الحديثة، بحيث يكون هناك ملاءمة بين مناهج التخصص والتوجهات الحالية والمستقبلة والمتطلبات الفعلية لسوق العمل.
- ومن هنا فإن هذا الكتاب يهدف إلى التعرف إلى مدى مواكبة البرامج الأكاديمية في أقسام المكتبات والمعلومات بجامعات المملكة العربية السعودية للتطورات الحديثة وتلبيتها لاحتياجات سوق العمل من خلال تحليل وتقويم الخطط الدراسية، تحديد المهارات والكفاءات التخصصية وغير التخصصية المطلوبة في خريجي أقسام المكتبات والمعلومات من قبل قطاع التوظيف، التعرف إلى مدى تلبية البرامج الأكاديمية في أقسام المكتبات والمعلومات بجامعات المملكة العربية السعودية لاحتياجات ومتطلبات سوق العمل، وأخيراً الخروج بتصور وبرؤية واضحة حول وضع البرامج الأكاديمية في أقسام المكتبات والمعلومات بجامعات المملكة العربية السعودية.

المؤلفة

د. موضي بنت إبراهيم الدبيان.

- بكالوريوس مكتبات ومعلومات من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عام ١٤١٩هـ.
- ماجستير مكتبات ومعلومات من الجامعة نفسها، عام ١٤٢٤هـ.
- دكتوراة في المكتبات والمعلومات من الجامعة نفسها، عام ١٤٢٩هـ.
- لها أبحاث منشورة وأخرى قيد النشر.
- حضرت كثيراً من الدورات والندوات العلمية.
- تعمل الآن أستاذاً مساعداً بكلية الحاسب الآلي، ووكلية قسم المكتبات والمعلومات بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

ردمك: ١ - ٣٥٠ - ٠٠ - ٩٩٦٠ - ٩٧٨

ISBN: 978 - 9960 - 00 - 350 - 1